مجموعة علوم القرآن والحديث
(٢)

القراءات القرآنية
تاريخ وتعريف

العلامة الدكتور
عبد الهادي الفضلي

مركز الغدير
للدراسات والنشر والتوزيع





القراءات القرآنية



مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع

لبنان - بيروت - حارة حريك - بناية البنك اللبناني السويسري

هاتف: ٥٥٨٢١٥ / ٠١ - ٦٤٤٦٦٢ / ٠٣ - تلفاكس: ٥٥٢٢٦٢ / ٠١

ص.ب: ٥٠/٢٤ - الرمز البريدي: ١٠١٧ - ٢٠١٠ - برج البراجنة

www.al-ghadeer.net

www.alminhaj.org

الطبعة الرابعة

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



أخرجت هذه الطبعة بإشراف

لجنة مؤلفات العلامة الفضلي

www.alfadhli.org

مجموعة علوم القرآن والحديث

(٢)

القراءات القرآنية

تاريخ وتعريف

العلامة الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي

مركز الغدير
بيروت - لبنان


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

خلق الله الإنسان واستخلفه على الأرض ليعمرها، وقد جعل الوسيلة ـ في ذلك ـ أن يتناسل ويتكاثر هذا الإنسان، ليقوم ـ بمجموعه ـ بعمارة الأرض وبنائها واستصلاحها والمحافظة عليها.

والإنسان ـ كمخلوق ـ تميّز بما أودعه الخالق فيه من عقل، استطاع به أن يطوّر من نمط عيشه وأسلوب حياته، وأن يغيِّر ما حوله من محيط.

وهذه الحياة التي يعيشها الإنسان ضمن مجموعه الإنساني ومع بقية المخلوقات لا تستقيم إلا بنظام يكفل له الحياة الكريمة.

ويعتقد المؤمنون بالله أن الإنسان يظلّ ـ مهما أوتي من عقل وقدرات بشرية وإمكانات ماديّة ـ قاصرًا عن أن يصل إلى الشكل والصيغة التنظيمية التي تكفل الحياة الكريمة للجميع.

لذلك يبعث الله تعالى النبيين والمرسلين بالرسالات الإلهية، معضدًا بعضهم بكتب موحاة منه تعالى، وكان خاتمة هذه الرسالات ديننا الإسلامي الحنيف، الذي أتى به نبينا الأكرم محمد ﷺ، معضدًا بسيّد الكتب الإلهية وأبقاها القرآن الكريم، الذي مثّل ـ ولا يزال ـ الدستور الجامع للمسلمين، الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾[1]، أنزله الله سبحانه ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾[2]، متكفّلاً سبحانه بحفظه ورعايته، كما يقول في محكم كتابه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[3].

١. حفظ الرسول ﷺ والمسلمين للقرآن الكريم

بدأ نزول الوحي بالقرآن الكريم مع بدايات الدعوة الإسلامية، وقد حرص رسول الله ﷺ على تبليغ الآيات القرآنية لأصحابه، ليحفظه البعض منهم، وليدوّنه البعض الآخر، بإشراف منه ﷺ، وكان في مقدّمة هؤلاء ـ الحفظة والكَتَبَة ـ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، الذي كان يرتّب آي القرآن حسب تعليمات وتوجيهات الرسول ﷺ.

وقد حُفِظَ القرآن في عهد الرسول ﷺ من قبل الصحابة في القلوب، يتناقلونه فيما بينهم شفاهًا، وكذلك دُوِّنَ من قِبَل البعض منهم.

وقد قام حَفَظَةُ الكتاب بتعليمه لجيل المسلمين اللاحق في حلقات معروفة في المساجد، ليقوم هذا الجيل الذي تلقّى القرآن عن الصحابة بنقله للجيل الذي تلاه، وهكذا نشأ مجموعة من المسلمين عُرِفوا ـ في وقت لاحق ـ بالقرّاء.

---

(١) سورة فصّلت: ٤٢.
(٢) سورة الشعراء: ١٩٥.
(٣) سورة الحجر: ٩.

وقد تعاهد المسلمون القرآن حفظه وتلاوته في المساجد وفي دور العلم عن طريق تلقّي القرّاء بعضهم عن البعض الآخر شفاهًا، حيث يروي كل منهم عن شيخه الذي أخذ عنه القراءة.

٢. نشوء علم القراءات

ومع تعاقب حركة التلقّي والتلمذة لرواية القرآن الكريم نشأ ما عُرَف بالقراءات القرآنية، وقد نشأ هذا العلم في النصف الثاني من القرن الهجري الأول، حيث عُرِف مجموعة من القرّاء الذين يحفظون القرآن بسندٍ صحيحٍ متصلٍ إلى رسول الله ﷺ، يلتقي معظمهم في الرواية إليه (أي: الرسول ﷺ) عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقد كثر هؤلاء القرّاء، وظهرت بينهم كثير من القراءات المتعدّدة للآية الواحدة، يتواتر بعضها، فيما لا يرقى بعضها الآخر إلى مستوى التواتر، مما حدا بالبعض إلى قصر القراءات في روايات وطرق محدودة، كان ابن مجاهد أول من ألف في ذلك في كتابه «السبعة»، معتبرًا قراءة مَنْ عُرِفوا بعد ذلك بالقرّاء السبعة، ومُشذِّذًا لبقية القراءات.

وأتى بعد ابن مجاهد من اعتبر عشر قراءات، وآخر جعلها إحدى عشرة قراءة، وآخر أربع عشرة قراءة.

٣. علاقة القراءات القرآنية ببقية العلوم

وكان لاعتبار بعض القراءات وتشذيذ بعضها أثر مهم لبعض العلوم، لعلّ أهمّها علوم اللغة العربية نحوًا وصرفًا وأصواتًا، وكذلك في بعض الأحكام الفقهية، مثل جواز القراءة ببعض أوجه القراءة لبعض الآيات، وعدم الجواز للأوجه الأخرى.

فالقراءات القرآنية والنحو العربي نشآ في بيئة واحدة تقريبًا، فأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٧هـ) ـ وهما من القرّاء السبعة ـ من الطبقة النحوية الأولى التي تشكّل النحو في بداياته على يدها.

كما أن القراءات القرآنية لا تمتدّ علاقتها بعلمَيّ النحو والفقه فقط، فعلم اللغة والاستعمالات اللغوية العربية له تأثُّر بالقراءات القرآنية، وكذلك علم التفسير، كما أن علم التجويد «انبثق من علم القراءات في فترة مبكّرة، مقتصرًا على دراسة أحكام الأصوات، التي تتمثّل بشكل واضح في مخارج الحروف وصفاتها»[1].

٤. الريادة في الكتابة عن القراءات القرآنية

عندما بحث الشيخ الدكتور الفضلي ـ أثناء إعداد رسالة الدكتوراه ـ موضوع القراءات، إنما بحثه لعدم وجود دراسة تتناول القراءات القرآنية في نشأتها والتعريف بها وبيان أقسامها، ومسألة الاختلاف فيما بينها، وما يتعلّق بذلك من مسائل وقضايا، فكان الكتاب ـ وقتَ صدوره ـ رائدًا في نوعه ومجاله.

وعندما نتتبّع ما تحتويه المكتبة العربية في مجال القراءات القرآنية بعد أكثر من ثلاثين عامًا على صدور كتاب القراءات القرآنية للدكتور الفضلي قد لا نجد ذلك الاختلاف الكبير فيما تحتويه في هذا المجال، فأثناء البحث عن مصادر للكتابة عن القراءات القرآنية لم أجد مصادر حديثة تُعرِّف بالقراءات ـ فيما قُدِّرَ لي من جهد ـ سوى مصدرَيْن اثنين، هما المقدّمة التي أعدّها كل من الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم لكتابهما «معجم القراءات القرآنية» الصادر عن دار عالم الكتب بالقاهرة لعام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وهي مقدّمة تعريفية بالقراءات القرآنية وأشهر القرّاء، بلغت ١٤٣ صفحة.

---

(١) الفصل السابع من هذا الكتاب، القراءات والتجويد .

وبالإضافة إلى هذه المقدّمة ـ كمصدر ـ، أصدر الدكتور فضل حسن عبّاس ـ حديثًا ـ كتابه: «القراءات القرآنية وما يتعلّق بها» عن دار النفائس ـ عمّان، لعام ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، حيث عالج مسألة القراءات القرآنية وعلاقتها بحديث الأحرف السبعة، وما يتعلّق بالقراءات.

أما بقية الدراسات الحديثة التي صدرت بخصوص القراءات، فكانت تعالج مسائل ذات علاقة بالقراءات، وذلك من أمثال الدراسات التالية:

ـ أثر القراءات في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم علي.

ـ الإمالة في القراءات واللهجات العربية للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

ـ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين.

ـ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي .. أبو عمرو بن العلاء للدكتور عبد الصبور شاهين ـ أيضًا ـ.

ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي[1].

ولذلك يعدّ الكتاب -إلى الآن- من أمّهات المصادر في مجاله، ولا غنى لأيِّ باحث في القراءات القرآنية عن الرجوع إليه. وبخاصّة أن الكتاب يعالج معظم الجوانب التعريفية بالقراءات القرآنية من خلال استقراء وتتبّع وافيَيْن.

٥. كتاب «القراءات القرآنية» في ولادته الأولى

بعد أن نال الدكتور الفضلي شهادة الماجستير من جامعة بغداد، رجع إلى بلده الأم السعودية ليدرّس في جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، وكان قد اختار ـ في وقتٍ مبكّر ـ عنوان الدراسة التي ينوي تقديمها لنيل شهادة الدكتوراه، وهو: «قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية»، كما أنه شرع في كتابتها والبحث في مادّتها العلمية، إلى أن جاءت الموافقة بابتعاثه من قبل الجامعة إلى القاهرة لإكمال الدراسة.

---

(١) أشار الشيخ الفضلي إلى هذه الدراسات في مقدّمة الكتاب للطبعة الأولى.

وقد اتفق مع المشرف على خطّة الرسالة والعنوان، وبخاصّة في بحث موضوع القراءات القرآنية في باب تمهيدي، لصعوبة البحث في موضوع الرسالة مع عدم وجود دراسة وافية بموضوع القراءات القرآنية.

وبعد أن أنهى سماحة الشيخ الرسالة ونال بها شهادة الدكتوراه، استلّ منها الجزء الخاص بالقراءات القرآنية ليطبعه مستقلاً، معنونًا إيّاه بـ «القراءات القرآنية .. تاريخ وتعريف».

وقد نفدت الطبعة الأولى من الكتاب، ما دعا الشيخ إلى إصدار طبعة ثانية منه بإضافة فصل أخير فيه حول «القراءات والتجويد» بَحَثَ «فيه الفرق بين القراءات والتجويد، مبيّنًا نقاط الالتقاء بينهما ونقاط الافتراق في كل منهما»[1].

٦. الأخلاقية العلمية في النقل والاقتباس

صدر كتاب «القراءات القرآنية» للشيخ الفضلي في طبعته الأولى بعد عام ١٩٧٥م، وطبعته الثانية صدرت العام ١٩٧٨م عن دار القلم ببيروت.

وقد ذكرنا أن الكتاب ـ وقتَ صدوره ـ كان أول ما صدر في مجاله، فكان مرجعًا للدراسات التي تتناول القراءات القرآنية، وكان من بينها دراسة للأستاذ خالد عبد الرحمن العك، الذي أصدر ـ في العام ١٩٧٩م عن دار الفكر بدمشق ـ دراسة بعنوان: «تاريخ توثيق نص القرآن الكريم»، قسّم فيها مراحل التوثيق إلى خمس مراحل، جعل المرحلة الرابعة منها «مرحلة نشوء القراءات القرآنية».

ليقسّم البحث في هذه المرحلة إلى خمسة مباحث، رتّبها على الشكل التالي:
المبحث الأول: التعريف بالقراءات.
المبحث الثاني: مراحل نشوء القراءات.

---
(١) من مقدّمة الطبعة الثانية للكتاب.

المبحث الثالث: مصادر القراءات.
المبحث الرابع: أسباب اختلاف القراءات.
المبحث الخامس: القراءات الشاذّة.

وقد اقتنيتُ هذه الدراسة في طبعتها الثانية الصادرة في عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، وعند مطالعتي لعناوين هذه المباحث الخمسة أخذتُ أستذكر هذه العناوين، فتذكرتُ أنها شبيهة بعناوين فصول كتاب الشيخ الفضلي.

فاحتملتُ حينها أن يكون هناك تشابه في معالجة هذه العناوين، فقمتُ بالمقارنة بينهما، فكان ما احتملتُه، حيث وجدتُ الأستاذ خالد العكّ يستعير كثيرًا من التعبيرات العلمية للشيخ الفضلي، وكذلك ينقل العبارات التي ينقلها الشيخ من المصادر نفسها، بل تجد أنه يحيلك إلى الصفحات نفسها التي يحيلك إليها الشيخ الفضلي.

فكانت هذه المباحث الخمسة التي وضعها الأستاذ العكّ مجرّد ملخّص لكتاب الشيخ الفضلي، وليس بجهد ذاتي منه.

ولكي تقف معي ـ قارئي العزيز ـ على بعض الحقيقة، سأذكر لك نصَّ ما ذكره الأستاذ العكّ في دراسته تحت عنوان: «علم القراءات وعلم التجويد»، وتقارنه فيما بعد مع الفصل الأخير من الكتاب الذي عنونه الشيخ بِـ «القراءات والتجويد»، وذلك كأنموذج يمكن القياس عليه في بقية المباحث، فإليك نص الأستاذ خالد:

«يتعاضد علم القراءات وعلم التجويد في بيان ما يرتبط بتلاوة القرآن الكريم من مسائل القراءة وأدائها وما يتعلّق بهما من القضايا.

فالقراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن على اختلاف روايتها ونقلها معزوّة لناقليها. والمقصود من (كلمات القرآن) في هذا التعريف هو: «ما وقع الاختلاف في وجوه القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ بالتواتر».

ويعني هذا أن علم القراءات يقوم على بيان كيفية أداء الكلمة القرآنية على الوجه الذي تواتر سماعه ونقله عن رسول الله ﷺ؛ أي إن علم القراءات يبحث في بيان الصورة اللفظية للكلمة القرآنية كما نطق بها رسول الله ﷺ.

وأما علم التجويد، فهو: علم يتعلّق بكيفية تلاوة القرآن وإحكام القراءة وإتقانها، بإعطاء كل حرف حقّه مخرجًا وصفةً، وذلك بتصحيح الحروف وتقويمها وإخراجها من مخارجها، وترتيب مراتبها، وردّها إلى أصولها وإلحاقها بنظائرها.

وفي ضوء هذه التعريفات لعلم القراءات وعلم التجويد نخلص إلى بيان الفرق بين القراءة والتجويد، بأنّ:

القراءة: لفظٌ ـ والتجويد: أداءٌ»[1].

وهكذا، عندما نطالع مراحل نشوء القراءات، نجده يقسمها إلى تسع مراحل، لخّص فيها الفصل الأول من كتاب القراءات للشيخ، وهكذا بقية المباحث.

ولم يُشِرِ الأستاذ خالد العك في مقدّمة كتابه ما يفيد بأنه اكتفى في هذه البحوث بتلخيص بعض مصادر الدراسة، بل غاية ما فعل أن وضع كتاب الشيخ الفضلي ضمن قائمة المصادر، وهذا لا يغنيه عن ذكر مصدر المعلومة في مكان الاقتباس والنقل، حتى لا ينسب القارئ ما هو موجود في هذه الفصول إلى صاحب الدراسة.

ومما يؤسف له أن تظهر في عالمنا اليوم دراسات يدّعي فيها أصحابها خدمة القرآن الكريم، دون أن يدفعهم ذلك إلى تحرّي الصدق والأمانة العلميين، بدل الاعتداء على جهود الآخرين والسطو عليها، ونسبتها إليهم.

---

(١) تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، ط٢، ص ٧٤ ـ ٧٥.

[*] الطبعة الجديدة للكتاب عن دار القلم

أصدرت دار القلم ببيروت كتاب القراءات القرآنية للشيخ الفضلي في طبعة جديدة، تحت عنوان: **«تاريخ القراءات القرآنية»، هي مجرّد تصوير للطبعة الثانية منه،** التي ذكرت فيها أن حقوق الطبع محفوظة للدار.

وقد قامت الدار بتغيير عنوان الكتاب دون استئذان أو إخطار للمؤلّف بذلك، وقد أحببنا أن ننوّه بذلك، استنكارًا من لجنة مؤلّفات العلاّمة الفضلي لمثل هذا العمل، وإشعارًا للمتابع الكريم بأن هذا تصرّف شخصي من قبل الدار ولا علاقة للمؤلّف به.

٧. «القراءات القرآنية» في طبعته الجديدة

في العام ١٤٢٦هـ تأسست لجنة تهتم بطباعة ونشر مؤلّفات العلاّمة الفضلي بالتنسيق المباشر مع سماحته، وقد رأى العلاّمة الدكتور أن تطبع هذه المؤلّفات على شِكْل مجموعات علمية، وقد خرجت للنور ـ في ذلك العام ١٤٢٦هـ ـ مجموعة أصول الفقه كأول مجموعة منها، حيث اشتملت على الكتب التالية:

١. مبادئ أصول الفقه.
٢. الوسيط في فهم النصوص الشرعية.
٣. دروس في أصول فقه الإمامية ـ في جزأين.
٤. التقليد والاجتهاد.

فيما صدرت المجموعة الثانية ـ وهي «مجموعة المعارف العقلية» ـ في العام ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، التي شملت المؤلّفات التالية:

١. التربية الدينية.
٢. خلاصة المنطق.
٣. خلاصة علم الكلام.

٤. خلاصة الحكمة الإلهية ـ وهو من أواخر مؤلّفات العلاّمة الفضلي، الذي ألّفه ليتمِّم به هذه المجموعة.

لتكون المجموعة الثالثة هي «مجموعة علوم القرآن والحديث»، التي تضمّ ـ بالإضافة إلى هذا الكتاب ـ المؤلّفات التالية:

- علم التجويد ـ وهو آخر ما ألّف سماحته من مقرّرات دراسية.
- أصول الحديث.
- أصول علم الرجال.

وقد قامت اللجنة بإعداد هذه المؤلّفات ومراجعتها ومطابقتها مع الأصول، وذلك بإشراف مباشر من المؤلّف وأسرته الكريمة مع ما يمرّ به من ظروف صحيّة صعبة.

آملين من العليّ القدير أن يمنّ على سماحة العلاّمة الدكتور عبد الهادي الفضلي بالصحة والعافية ومديد العمر، وأن يوفقنا لإتمام مشروع نشر جميع مؤلّفاته خدمةً لهذا الدين الحنيف الذي وطّن سماحة العلاّمة عمره في خدمته وبَذَلَ جلّ جهده وفاءً له.

حسين منصور الشيخ
لجنة مؤلّفات العلاّمة الفضلي
١٨/ ٠٨/ ١٤٢٩هـ

مقدّمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد:

فبين يديّ القارئ الكريم الطبعة الثانية من الكتاب بعد أن أعدتُ النظر فيه بتصحيحه وتهذيبه حذفًا وإضافةً، كما زدْتُ فيه فصلًا سابعًا بعنوان: «القراءات والتجويد»، بحثتُ فيه الفرقَ بين القراءات والتجويد، مبيِّنًا نقاط الالتقاء بينهما ونقاط الافتراق في كلٍّ منهما.

وإذ أضع الكتاب في طبعته الثانية بين يديّ القرّاء الكرام، أرجو أن أتلقّى من نقدهم البنّاء وملاحظاتهم القيّمة ما يرفع من مستوى الكتاب.

وأسأله تعالى أن ينفع به ويثيب عليه. إنه ولي التوفيق، وهو الغاية.

المؤلّف

مقدّمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
وبعد:

فقد لا يختلف في أن القراءات القرآنية من أغنى تراثنا الثقافي بالفكر العربي والإسلامي، ولاسيما في علوم اللغة العربية، كالأصوات والتصريف والنحو والمعجميات، وقد ألفت في جمع مادتها عشرات الكتب نثرًا ونظمًا، منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كتاب السبعة لابن مجاهد، وكتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، وكتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، والروضة في القراءات الإحدى عشرة للحسن بن محمد البغدادي، وغاية الاختصار للهمداني العطار، والموضح لنصر بن علي والموجز للأهوازي، والشاطبية نظم أبي القاسم الشاطبي وشروحها، أمثال: فتح الوصيد للسخاوي، وكنز المعاني للجعبري، وكنز المعاني لشعلة، وإبراز المعاني لأبي شامة.

ودرس الأقدمون جوانب مختلفة منها، وقد تمثل هذا واضحًا في أمثال كتاب كنز المعاني لشعلة الذي كشف عن كنوز ثرة من اللهجات العربية في القراءات القرآنية،

وكتاب إبراز المعاني لأبي شامة الذي توفر فيه مؤلفه على إبراز ثروة كبيرة في القراءات من المعاني النحوية والصرفية والصوتية، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب الذي ربط فيه كل وجه من وجوه القراءات بأصله من واقع الاستعمال العربي، وكتاب المحتسب لابن جني الذي درست فيه وفرة من القراءات الشواذ نحويًا ولغويًا.

وبحث المحدثون نواحي خاصة منها، كما في أمثال الكتب التالية:
- أثر القراءات في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم علي.
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي.

غير أنه بقي مجال مهم في القراءات القرآنية لم يقدر له أن يوفى حقه من الدراسة والبحث، وهو تاريخ القراءات والتعريف بها، فقد ذكر شيء كثير منه متفرقًا في كتب طبقات القراء ومقدمات كتب القراءات ومقدمات كتب التفسير، وفصول من كتب علوم القرآن وفصول من كتب تاريخ القرآن، إلى جانب إشارات هنا وهناك، وكلها بالقدر الذي لم يأتِ مستوعبًا لكل أطرافها، أو مستوفيًا لجميع جزئياتها، مما يجعل المجال المذكور حلقة تكاد تكون مفقودة في سلسلة الدراسات العربية والإسلامية.

ومن هنا رأيت أن أقوم بمحاولة تدوين ما قد يعرّف بالقراءات: نشأتها وتطورها، ومعناها، والاختلاف في حقيقتها، ومصادرها التي استقيت منها، وأسباب الاختلاف فيها، وأقسامها والفروق بينها، وأركان كل قسم، ومعنى الاختيار فيها، وما إليها، لعلّي بهذا أضيف الحلقة المفقودة إلى سلسلة الدراسات العربية والإسلامية.

وقد انتهجت في كتابة ما أشرت إليه، طريقة عرض نصوص أقوال العلماء والمعنيين في كل مسألة، مقارنًا ومستدلًا ومنتهيًا بعد ذلك إلى نتيجة هي رأيي في المسألة.

وجاء الكتاب مصنفًا ـ في ضوء ما تقدم ـ إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: نشأة القراءات وتطورها.

الفصل الثاني: التعريف بالقراءات.

الفصل الثالث: مصادر القراءات.

الفصل الرابع: الاختلاف في القراءات وأسبابه.

الفصل الخامس: الاختيار في القراءات.

الفصل السادس: المقياس القرائي.

الفصل السابع: القراءات والتجويد.

وإني لأرجو من المولى الكريم عز وجل أن ينفع به ويثيب عليه، إنه ولي التوفيق، وهو الغاية.

عبد الهادي الفضلي

الفصل الأول

نشأة القراءات وتطوّرها

مرت القراءات القرآنية بأدوار مختلفة قطعتها ضمن مراحل شتى، متداخل بعضها في بعض، حتى استقرت علمًا من علوم القرآن الكريم، ومجالًا من مجالات الدراسات النحوية، واللغوية بشكل عام.

وتمثلت تلكم الأدوار التاريخية للقراءات في نشوئها تعليمًا لتلاوة آي القرآن الكريم وسوره، فكان القرآن يقرأ للتعلّم، ثم تطورت إلى تلاوة الآية وسوره، فكان يقرأ لأجل التلاوة توخيًا للثواب، ثم إلى حفظ القرآن كله أو بعضه عن ظهر قلب، ومن بعد إلى رواية تسند القراءة إلى الرسول الأعظم ﷺ، فمجال تخصص تجرد له أساتذة وتلامذة، ومنه إلى علم ذي قواعد وأصول، ومؤلفات وأبحاث، قدمته مستويًا على ساقه.

المرحلة الأولى (بدء نزول الوحي)

وتمثلت المرحلة الأولى ـ التي هي بمثابة نشوء للقراءة القرآنية ـ بتعليم جبريل القرآن الكريم للنبي العظيم ﷺ، وذلك في بدء نزوله وبأول آية منه، وبخاصة إذا كانت الآيات الأول هي الخمس الأول من سورة (العَلَق)، كما يذهب إلى ذلك

معظم المفسرين، حيث أعربت بوضوح عن إقراء وتعليم جبريل القرآنَ للنبي ﷺ بقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، قال في مقدمة كتاب المباني:

«وقد انتشرت الأخبار أن أول ما نزل على النبي ﷺ (س ٩٦)(١): ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾»(٢).

ويقول القرطبي في تفسيره: «إن هذه السورة (يعني العلق) أول ما نزل من القرآن في قول معظم المفسرين، نزل بها جبريل على النبي ﷺ وهو قائم على حراء فعلّمه خمس آيات من هذه السورة»(٣).

والآيات الخمس هي: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴿٥﴾﴾.

ومن الواضح أنها كانت قراءة تعليم، بغية حفظ النبي ﷺ القرآن متلقيًا بذلك الرسالة الإلهية إلى البشرية، وفي دلالة قوله تعالى: (اقرأ) على ذلك غنى عن ذكر أقوال المفسرين.

المرحلة الثانية (إقراء النبي ﷺ للمسلمين)

أما المرحلة الثانية فتمثلت في تطور القراءة من تعلم النبي ﷺ للقرآن وحفظه بعد إقراء جبريل إياه، إلى تعليم النبي ﷺ وإقرائه للمسلمين، وقراءته أمام من يدعوهم إلى الإسلام امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا ﴿١٠٦﴾﴾(٤).

---

(١) المقصود بـ (س ٩٦): السورة القرآنية التي تحمل الرقم (٩٦)، وهي سورة العلق.

(٢) مقدمتان في علوم القرآن ص ٤٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٧٢٠٧ ط كتاب الشعب.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٦.

وتعليم النبي ﷺ وإقراؤه المسلمين وقراءته لمن يدعوهم إلى الإسلام من الثبوت بمكان لا تفتقر معه إلى أيّ استدلال، فقد ورد في هذا أحاديث كثيرة توفرت على ذكرها جوامع الحديث الشريف وتفاسير القرآن الكريم، منها:

١ـ عن عثمان وابن مسعود وأُبيّ: «أن رسول الله ﷺ كان يقرئهم العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل، فيعلمهم القرآن والعمل جميعًا»[١].

٢ـ عن أبي عبد الرحمن السُلمي: «قال: حدثنا من كان يقرئنا من الصحابة: أنهم كانوا يأخذون من رسول الله ﷺ عشر آيات فلا يأخذون العشر الأخرى حتى يعملوا ما في هذه من العلم والعمل»[٢].

وقال في مقدمة كتاب المباني: «أنه ﷺ لما وعده الله ـ عزّ وجلّ ـ أن يحفظ القرآن له وعليه ويثبته في قلبه، أمن نسيانه، فعمل على أنه يحفظه على أمته، ولا يزال يقرؤه عليهم ويقرئهم إياه، ويعظهم به أحيانًا، ويعرفهم الفرائض، والأحكام، والمناسب من تأويله الذي يعرف بعد تلاوته»[٣].

المرحلة الثالثة (إقراء المسلمين)

وتمثلت المرحلة الثالثة في تعليم بعض المسلمين البعض آي القرآن وسوره، وإقراءهم كذلك، وكان يقع هذا بأمر النبي ﷺ وإرشاده، وبقيامه بنفسه به أيضًا.

---

(١) البيان للخوئي ٣٨ نقلًا عن تفسير القرطبي ١/ ٣٩.

(٢) م. ن. نقلًا عن بحار الأنوار ١٩/ ٢٨.

(٣) مقدمتان في علوم القرآن ص ٢٣، وفي المقدمة المذكورة يروي حديثًا مسندًا إلى أبي بن كعب عن النبي ﷺ يحث فيه على قراءة سور القرآن الكريم واحدة واحدة، مما يلقي الضوء على إرشاد النبي ﷺ المسلمين إلى القراءة. والحديث طويل، راجعه من ص ٦٤ إلى ٧٤.

«روى البخاري بإسناده عن أبي إسحاق عن البراء قال: أول من قدم علينا (يعني إلى المدينة) من أصحاب النبي ﷺ مصعب بن عمير وابن أمّ كلثوم، فجعلا يقرئاننا القرآن، ثمّ جاء عمّار وبلال، ولما فتح ﷺ مكة ترك مُعاذ بن جَبَل للتعليم، وكان الرجل إذا هاجر إلى المدينة دفعه النبي ﷺ إلى رجل من الحَفَظَة ليعلّمه القرآن»(١).

وجاء في خبر نزول مصعب بن عُمير المدينة: أنه نزل (دار القراء)(٢)، والإشارة إليها بهذا الاسم تعطينا صورة عن تميز القراء في مجتمع المسلمين آنذاك وتكوينهم ما يشبه المدرسة أو المعهد، وإن كنت إخال أن التسمية جاءتها بعد اشتهار الإقراء ومعلميه.

وقد سبقها تسمية مصعب بـ (المقرئ)، «قال الحافظ مغلطاي هو (يعني مصعب) أول من سُمي المقرئ حين بعثه النبي ﷺ يعلّم الأوس والخزرج القرآن في العقبة الأولى»(٣).

وجاء في حديث إسلام عمر: «وكان خباب بن الأرت يختلف إلى فاطمة بنت الخطاب يقرئها القرآن»(٤).

المرحلة الرابعة (ظهور جماعة القرّاء)

والمرحلة الرابعة كانت بوجود جماعة عرفوا بتعاهدهم القرآن الكريم بتلاوته، وتدارسهم آيه وسوره بينهم، وكانوا يُسمون (القرّاء). وهي ـ فيما إخال ـ بداية التسمية وبدء نشوء هذا المصطلح، مما يعطينا صورة جلية عن مدى انتشار القراءة في

---

(١) تاريخ القرآن للزنجاني ص ٣٥ ط ٣.
(٢) فجر الإسلام ١٤٢.
(٣) غاية النهاية ٢/ ٢٩٩.
(٤) سيرة النبي ﷺ لابن هشام ١/ ٣٦٦ (محيي الدين).

هذه المرحلة من تاريخ نشوئها، وعن تحوّلها إلى ظاهرة دينية تعني (التلاوة) بعد أن كانت تعني تعلم القرآن لحفظه فتلاوته.

جاء في كتاب المغازي للواقدي: «وكان من الأنصار سبعون رجلًا شَبَبَة يُسمّون (القراء)، كانوا إذا أمسوا أتوا ناحية المدينة فتدارسوا وصلوا»[١].

وهم الذين قتلوا في غزوة (بئر معونة) التي وقعت في شهر صفر على رأس ستة وثلاثين شهرًا من مهاجرة النبي ﷺ.

وجاء في طبقات الذهبي: «قال أيوب: سمعت أبا قلابة عن أبي المهلب قال: كان أبيّ يختم القرآن في ثمان ـ إسناده صحيح»[٢].

ومما يؤكد أيضًا شيوع التسمية كمصطلح أو ما يشبه المصطلح وجود قارئين عرفوا بالقراءة وبتعاهدهم القرآن بها، أمثال الأحاديث التالية التي رواها الذهبي في (معرفة القراء ١/ ٣٣):

١ـ ما رواه حمّاد بن مسلمة عن عاصم الأحول عن أبي قلابة: أن رسول الله ﷺ قال: أقرؤهم أُبيّ بن كعب[٣].

٢ـ ما رواه أبو وائل عن مسروق عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يقول: استقرئوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل وأُبي بن كعب[٤].

٣ـ قول عمر: أقضانا علي وأقرؤنا أُبي.

---

(١) ٢/ ٣٤٧ مطبعة جامعة أكسفورد.
(٢) معرفة القراء ١/ ٣٣.
(٣) وفي رواية: «أقرؤكم أُبيّ بن كعب».
(٤) في صحيح البخاري ٦/ ٢٢٩: خذوا القرآن ... إلخ.

٤ـ وحديث مقدمة المباني: وهو: قوله ﷺ: من سَرَّه أن يقرأ القرآن رطبًا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد[١]. (يعني عبد الله بن مسعود).

المرحلة الخامسة (استظهار القرآن)

وتتمثل المرحلة الخامسة في تصدي بعض الصحابة لحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب وقيامهم بذلك.

فـ «في كثير من الأحاديث أن أبا بكر (رض) حفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ»[٢].

ويعد الذهبي في كتابه (معرفة القراء) سبعة ممن حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ وهم: أبي بن كعب (ت ٢٠هـ) وعبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ) وأبو الدرداء عويمر بن زيد (ت ٣٢هـ) وعثمان بن عفان (ت ٣٥هـ) وعلي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) وأبو موسى الأشعري (ت ٤٤هـ) وزيد بن ثابت (ت ٤٥هـ). معقبًا بقوله: «فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ وأخذ عنهم عرضًا، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة»[٣].

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن ص ٣٦.

(٢) تاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٠ ط ٣.

(٣) ١/ ٣٩. والأئمة العشرة هم:

١- عبد الله بن عامر اليحصبي مقرئ الشام (٨هـ ـ ١١٨هـ): قرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي وأبي الدرداء، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان، وقرأ عثمان وأبو الدرداء على النبي ﷺ.

وراوياه هما: هشام بن عمار الدمشقي المتوفى سنة ٢٤٥هـ، وعبد الله بن أحمد الدمشقي المتوفى سنة ٢٤٢هـ المعروف بـ (ابن ذكوان).

٢- عبد الله بن كثير مقرئ مكة (٤٥هـ ـ ١٢٠هـ): قرأ على عبد الله بن السائب ومجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس، وقرأ عبد الله بن السائب على أُبي بن كعب وعمر بن الخطاب، وقرأ مجاهد على ابن السائب وابن عباس، وقرأ درباس على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أُبيّ بن كعب وزيد ابن ثابت، وقرأ أُبَي بن كعب وعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت على النبي ﷺ.

=

وراوياه هما: أحمد بن محمد بن أبي بزّة المكي المتوفى سنة ٢٥٠هـ المعروف بـ (البزي)، ومحمد بن عبد الرحمن المكي المتوفى سنة ٢٩١هـ المعروف بـ (قنبل).

٣- **عاصم بن أبي النجود الكوفي (... ـ ١٢٩هـ)**: قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وأُبي بن كعب وزيد بن ثابت عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: حفص بن سليمان الدوري المتوفى سنة ١٨٠هـ وأبو بكر شعبة بن عياش الحناط المتوفى سنة ١٩٣هـ.

٤- **أبو عمرو بن العلاء مقرئ البصرة (٦٨هـ ـ ١٥٤هـ)**: قرأ على أعلام القراءة في مكة كمجاهد وابن كثير، وفي المدينة كأبي جعفر، وفي البصرة كيحيى بن يعمر والحسن البصري، وفي الكوفة على عاصم وكلهم يتصل إسناده صحيحًا إلى النبي ﷺ.

وراوياه هما: حفص بن عمرو الدوري المتوفى سنة ٢٤٦هـ وصالح بن زياد السوسي المتوفى سنة ٢٦١هـ.

٥- **حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي (٨٠هـ ـ ١٥٦هـ)**: قرأ على سليمان الأعشى والإمام جعفر الصادق عليه السلام، وحمران بن أعين والمنهال بن عمرو وغيرهم، كلهم بإسناد صحيح عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: خلاد بن خالد الصيرفي المتوفى سنة ٢٢٠هـ، وخلف بن هشام البزار المتوف سنة ٢٢٩هـ.

٦- **نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم مقرئ المدينة (... ـ ١٦٩هـ)**: قرأ على أبي جعفر وعبد الرحمن بن هرمز ومحمد بن مسلم الزهري وغيرهم وجميعهم بسند صحيح عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: عثمان بن سعيد الملقب بـ (ورش) المتوفى سنة ١٩٧هـ وعيسى بن ميناء الملقب بـ (قالون) المتوفى سنة ٢٢٠هـ.

٧- **علي بن حمزة الكسائي الكوفي (... ـ ١٨٧هـ)**: قرأ على حمزة وشعبة وإسماعيل بن جعفر وغيرهم، والجميع بإسناد صحيح عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: حفص بن عمر الدوري راوية أبي عمرو بن العلاء، والليث بن خالد البغدادي المتوفى سنة ٢٤٠هـ.

وهؤلاء هم القراء السبعة، أصحاب القراءات السبع، وبقية العشرة هم:

٨- **أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني المتوفى سنة ١٣٠هـ**: قرأ على ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عياش عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: عيسى الحذّاء المعروف بـ (ابن وردان) المتوفى حدود سنة ١٦٠هـ وسليمان بن مسلم الزهري المعروف بـ (ابن جماز) المتوفى بعيد سنة ١٧٠هـ.

٩- **يعقوب بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ٢٠٥هـ**: قرأ على سلام بن أبي سليمان الطويل ومهدي بن ميمون وغيرهما بسند صحيح عن النبي ﷺ.

=

المرحلة السادسة (التلمذة)

وفيها تحولت القراءة إلى تلمذة أو رجوع إلى حَفَظَة القرآن أمثال الصحابة الذين تقدم ذكر أسمائهم، أو إلى من عرفوا بها، للقراءة عليهم، وللأخذ عنهم.

والطبقة الثانية في تصنيف وترتيب الذهبي توقفنا على ذلك بوضوح، ففيها يذكر أن أبا هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عياش وأبا العالية الرياحي قرؤوا على أُبي بن كعب، وأن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي قرأ على عثمان، وأن الأسود بن يزيد النخعي أخذ القراءة عرضًا عن ابن مسعود، وكذلك علقمة بن قيس أخذها عن ابن مسعود، وأن أبا عبد الرحمن السلمي عرضَ على عثمان وعلي وابن مسعود[(١)].

وكانت الكوفة من أشهر المدن الإسلامية بعد المدينة المنورة عناية بالقرآن الكريم وقراءاته، فقد «شغل أهل الكوفة منذ وقت مبكر من تأسيسها بالقرآن الكريم: قراءته وإقرائه وتفسيره، وقد وصفهم عمر بن الخطاب بأن لهم دويًّا بالقرآن كدوي النحل»[(٢)].

وكانت أوليات تلمذتهم على ابن مسعود الذي بعث به عمر إليهم كما ستأتي الإشارة إليه.

وراوياه هما: روح بن عبد المؤمن المتوفى سنة ٢٣٥هـ ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي المعروف بـ (رويس) المتوفى سنة ٢٣٨هـ.

١٠- خلف بن هشام البزار المتوفى سنة ٢٢٩هـ: قرأ على يعقوب الأعشى وسعيد بن أويس وغيرهما بسند صحيح عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: إدريس بن عبد الكريم الحداد المتوفى سنة ٣٩٢هـ وإسحاق بن إبراهيم المروزي المعروف بـ (الوراق) المتوفى سنة ٢٨٦هـ.

(١) راجع معرفة القراء: ١/ الطبعة الثانية.

(٢) حياة الشعر في الكوفة ٢٤٥.

والمرحلة هذه لم تتعدَّ النصف الأول من القرن الأول الهجري، فآخر من توفي من الصحابة الحفَظَة الذين مرّ ذكرهم زيد بن ثابت الذي كانت وفاته عام ٤٥هـ.

المرحلة السابعة (القرّاء من الصحابة)

ويبدو أنه بعد أن استقرت القراءة القرآنية مادة تُتلقى وتدرّس وفي مجال من ذكرت أسماؤهم من حَفَظَة وقارئين عليهم وأمثالهم، بدأت وجوه القراءة المختلفة تأخذ طرقها في الرواية ومساراتها في النقل.

ويدلنا على هذا ما جاء في أول كتاب (القراءات) لأبي عبيد القاسم بن سلام في ذكر أسماء من نقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة، وهم:

سالم مولى أبي حذيفة (ت ١٢هـ) وأبو بكر (ت ١٣هـ) وعمر (ت ٢٣هـ) وابن مسعود (ت ٣٢هـ) وعثمان (ت ٣٥هـ) وحذيفة (ت ٣٥هـ) وطلحة (٣٦هـ) والإمام علي عليه السلام (ت ٤٠هـ) وسعد (٥١هـ) وعمرو بن العاص (ت ٥٨هـ) وأبو هريرة (ت ٥٩هـ) ومعاوية (ت ٦٠هـ) وابن عمر (ت ٦٣هـ) وعبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥هـ) وابن عباس (ت ٦٨هـ) وعبد الله بن السائب (ت حدود ٧٠هـ) وابن الزبير (ت ٧٣هـ) وحفصة (ت ٤٥هـ) وعائشة (ت ٥٨هـ) وأم سلمة (ت ٦٢هـ). وكلهم من المهاجرين.

ومن الأنصار: أُبي بن كعب (ت ٢٠هـ) وأبو الدرداء (ت ٣٢هـ) ومعاذ بن جبل (ت ٣٣هـ) وزيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) ومجمع بن جارية (توفي في خلافة معاوية) وأبو زيد[1] وأنس بن مالك (ت ٩١هـ)[2].

---

(١) اسمه قيس بن السكن ـ كما يرجحه ابن حجر ـ وهو ممن جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ ومات قديمًا بعد السبعين من الهجرة، راجع: الإصابة في تمييز الصحابة، م. الشرقية ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧م: ٥/ ٢٢٥ و٧/ ٧٦ .. وذكر ابن كثير: أنه قتل يوم جسر أبي عبيد على رأس خمس عشرة سنة من الهجرة. راجع: فضائل القرآن ٤٧.

(٢) النشر ١/ ٦.

والمرحلة هذه لم تتعدَّ القرن الأول الهجري.

وكان شيوع ظاهرة اختلاف القراءات فيها، في النصف الأول من القرن الأول، كما يفهم هذا من وفيات المذكورين من الصحابة.

المرحلة الثامنة (مبعوثو عثمان)

والمرحلة الثامنة تتمثل في تعيين الخليفة عثمان بن عفان مقرئًا خاصًّا لكل مصر من الأمصار التي بعث إليها بمصحف بعد توحيده المصاحف وذلك ليقرأ الناس بمصحفه.

ومبعوثو عثمان هم:

١ . عبد الله بن السائب المخزومي (ت حدود ٧٠هـ) إلى مكة.

٢ . أبو عبد الرحمن السُّلمي (ت ٤٧هـ) إلى الكوفة، الذي مكث يعلّم الناس من إمارة عثمان إلى أيام الحجاج. قالوا: وكان مقدار ذلك الذي مكث يعلّم فيه القرآن سبعين سنة[١].

وكان فيها قبله ابن مسعود الذي بعث به عمر بن الخطاب إليها معلمًا ووزيرًا ـ كما جاء في كتابه إلى أهلها ـ، الذي التف حوله أصحاب له وتلامذة «وصفوا بأنهم (سُرج الكوفة) يأخذون عنه القرآن ويقرئونه للناس ويتلقون عنه العلم ويذيعونه فيهم»[٢].

٣ . عامر بن عبد قيس (حوالي ٥٥هـ) إلى البصرة.

٤ . المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت نيف وسبعين للهجرة) إلى الشام.

٥ . وعيّن زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) أن يقرئ في المدينة[٣].

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير ٦٤.

(٢) حياة الشعر في الكوفة ٢٤٤.

(٣) تاريخ القرآن للزنجاني ٦٧، في الدراسات القرآنية ١٢.

وكان هذا في سنة خمس وعشرين من الهجرة كما يقول الحافظ العسقلاني أو في حدود سنة ثلاثين من الهجرة كما يذكر ابن الجزري(١).

وقد توخّى عثمان في اختيار هؤلاء الموفدين أن يكون مع كل مصحف قارئ توافق قراءته أهل ذلك المصر في الأكثر الأغلب(٢).

وذلك لأن عثمان أمر أن تكتب المصاحف الأئمة مختلفة الرسم وفق اختلاف القراءات المعتبرة في بعض الحروف، كما في: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ ﴾ - في القصص - حيث كتبت بلا واو في مصحف مكة، وبواو في سائر المصاحف، وأن تكتب في بعض الحروف الأخرى بصورة تحتمل الكلمة معها وجوه القراءة المختلفة فيها، كما في ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾ في البقرة - حيث كتبت بغير ألف لتحتمل قراءة (يخادعون)، بالألف، وكما في الياءات الزوائد(٣).

ونصُّ المهدوي التالي يشير إلى ذلك أيضًا، قال: «وإنما أقر عثمان ومن اجتمع على رأيه من سلف الأمة هذا الاختلاف في النسخ التي اكتتبت وبعثت إلى الأمصار لعلمهم أن ذلك من جملة ما أنزل عليه القرآن، فأقر ليقرأه كل قوم على روايتهم(٤) ومن هنا كانت قراءة كل أهل قطر تابعة لرسم مصحفهم(٥)، وقد اختلف في عدد المصاحف التي كتبها عثمان، والمشهور أنها خمسة، وهي المذكورة هنا، كما عزاه السيوطي إلى السخاوي في (الوسيلة شرح الرائية المسماة بالعقلية)»(٦).

---

(١) لطائف الإشارات ١/ ٥٨.
(٢) مناهل العرفان ١/ ٤٠٦.
(٣) الياءات الزوائد: هي الياءات المحذوفة رسمًا.
(٤) هجاء مصاحف الأمصار ١٢١.
(٥) غيث النفع ٢١٨.
(٦) نثر المرجان ١/ ٧.

وفي هذه المرحلة وبسبب ما هدف إليه عثمان من جمع المسلمين في تلاوتهم للقرآن على القراءات المعتبرة التي وزعها على مواضعها باختلاف المرسوم أو بتحمله لها كما أشرت إليه. أقول: في هذه المرحلة كان بدء التفرقة بين القراءات المعتبرة والقراءات الآحادية والشاذّة وبدء دخول شرط مطابقة الرسم في اعتداد القراءة المعتبرة، «قال القاضي أبو بكر في الانتصار: لم يقصد عثمان مقصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك وأخذهم بمصحف واحد باتفاق المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة باختلاف أهل العراق والشام في بعض الحروف»[١].

ومن المظنون قويًا أن الاختلافات التي وقعت بين أهل العراق وأهل الشام وغيرهم والتي كانت سببًا في توحيد المصاحف وجمع المسلمين على القراءات المعتبرة، كانت بدءًا أيضًا لانتشار القراءات الشاذة، وقد نلمس هذا في خبر حذيفة بن اليمان فقد «أخرج ابن أبي داود من طريق يزيد بن معاوية النخعي قال: إني لفي المسجد (مسجد الكوفة) زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة، فسمع رجلًا يقول قراءة عبد الله بن مسعود، وسمع آخر يقول: قراءة أبي موسى الأشعري، فغضب حذيفة، ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: هكذا كان من قبلكم، اختلفوا، والله لأركبن إلى أمير المؤمنين»[٢].

وذلك لأن فيه ذكرًا لقراءة ابن مسعود التي انطوت على كثير من نصوص القراءات الشاذة، التي شُذِّذت بسبب مخالفتها ـ في الغالب ـ للرسم.

---

(١) المواهب الفتحية ٢/ ٨٦.

(٢) القراءات واللهجات ص ٩٤ نقلًا عن كتاب المصاحف.

المرحلة التاسعة (قُرَّاء الأمصار)

وتأتي المرحلة التاسعة في إقبال نفر من كل مصر على المصحف العثماني وقراءته وفق ما يتلقونه من الصحابة عن النبي ﷺ فكان في كل مصر قرّاء، كما كان الصحابة في عهد رسول الله ﷺ.

وهم كما جاء في النشر[1]:

١ـ في المدينة: معاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ (ت ٦٣هـ) وسعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ) وعروة بن الزبير (ت ٩٥هـ) وعمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ) وعطاء بن يسار (ت ١٠٣هـ) ومسلم بن جندب (ت ١١٠هـ) وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت ١١٧هـ ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ) وزيد بن أسلم (ت ١٣٠هـ).

٢ـ في مكة: عُبيد بن عُميرات (ت ٧٤هـ) ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣هـ) وطاووس بن كيسان (ت ١٠٦هـ) وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٥هـ) وعبد الله بن أبي مُلَيكة (ت ١١٧هـ) وعكرمة مولى ابن عباس (ت قبل ٢٠٠هـ).

٣ـ في الكوفة: عمرو بن شراحيل (ت بعد ٦٠هـ) وعلقمة بن قيس (ت ٦٢هـ) ومسروق بن الأجدع (ت ٦٣هـ) وعُبيد بن عمرو السلماني (ت ٧٢هـ) وأبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي (ت ٧٤هـ) والأسود بن يزيد النخعي (ت ٧٥هـ) وعمرو بن ميمون (ت ٧٥هـ) وعبيد بن نضلة (ت حدود ٧٥هـ) وزر بن حبيش (ت ٨٢هـ) والربيع بن خيثم (ت قبل ٩٠هـ) وسعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ) وعامر بن شراحيل الشعبي (ت ١٠٥هـ) والحارث بن قيس الجعفي (روى عن ابن مسعود) وأبو زرعة بن عمرو بن جرير.

---

(١) ١/ ٨.

٤ـ في البصرة: عامر بن قيس (ت حوالي ٥٥هـ) وأبو العالية رفيع ابن مهران الرياحي (ت ٩٠هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (ت ٩٠هـ) ونصر بن عاصم الليثي (ت قبل المئة) وأبو رجاء العطاردي (ت ١٠٥هـ) والحسن البصري (ت ١١٠هـ) ومحمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) وقتادة بن دعامة (ت ١١٧هـ) ومعاذ بن معاذ العنبري (ت ١٩٦هـ) وجابر بن زيد الأزدي.

٥ـ في الشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت نيف وسبعين) وخليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء[١]. وفي هذه المرحلة كان ما يعرف عند القراء بالاختيار ويأتي التعريف به في موضعه. وقد شملت هذه المرحلة النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري، كما هو بيّن من التواريخ المذكورة.

المرحلة العاشرة (التخصُّص في القراءة)

وهي التي يقول فيها ابن الجزري: «ثم (أي بعد أولئك الذين تقدم ذكرهم في أعلاه) تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، ويرحل إليهم، ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم.

فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـ)[٢] ثم شيبة بن نصاح (ت ١٣٠هـ) ثم نافع بن أبي نُعيم (ت ١٦٩هـ).

وكان بمكة: عبد الله بن كثير (ت ١٢٠هـ) وحُميد بن قيس الأعرج (ت ١٣٠هـ) ومحمد بن مُحَيْصِن (ت ١٢٣هـ).

---

(١) ترجم لأكثرهم طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ١/ فصل علم القراءة.
(٢) اختلف في سنة وفاته على أقوال، هي: ١١٠هـ ١٢٧هـ ١٢٨هـ ١٢٩هـ ١٣٠هـ ١٣٢هـ.

وكان بالكوفة: يحيى بن وثاب (ت ١٠٣هـ) وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٩هـ) وسليمان الأعمش (ت ١٤٨هـ) ثم حمزة (ت ١٥٦هـ) ثم الكسائي (ت ١٨٩هـ).

وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١٢٩هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ثم عاصم الجحدري (ت ١٢٨هـ) ثم يعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ).

وكان بالشام: عبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ) وعطية بن قيس الكلابي (ت ١٢١هـ) وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذماري (ت ١٤٥هـ) ثم شريح بن يزيد الحضرمي (ت ٢٠٣هـ)»[(١)].

وهذا التخصص من هؤلاء القراء وأمثالهم وفر المادة لوضع علم القراءات وتدوينه والتأليف فيه.

وقد بدأت هذه المرحلة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني الهجري.

المرحلة الحادية عشرة (التأليف في القراءة)

وهي مرحلة بدء التأليف في القراءات وتدوينها.

ويختلف المؤرخون في أول من ألف فيها، فذهب الأكثر إلى أنه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وحسب ابن الجزري في غاية النهاية أنه أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وذهب السيد حسن الصدر في كتابه (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) إلى أنه أبان بن تغلب الكوفي (ت ١٤١هـ).

وبعد تتبعي للمسألة ـ فيما وقفت عليه من مصادر ومراجع ـ رأيت أن أول من ألف في القراءات هو يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ) ثم تتابع التأليف بعده.

(١) النشر ١/ ٨ـ٩.

وقد حاولت فهرسة أسماء من ألف في القراءات حتى تسبيع ابن مجاهد للقراءات السبع، ووفق تاريخ التأليف فكانت كالآتي:

١. يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ)، قال ابن عطية: «وأما شكل المصحف ونقطه، فروي أن عبد الملك بن مروان أمر به وعمله[١] فتجرد لذلك الحجاج بواسط وجدّ فيه، وزاد تحزيبه وأمر ـ وهو والي العراق ـ الحسن ويحيى بن يعمر بذلك، وألف[٢] إثر ذلك بواسط كتابًا في القراءات، جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زمانًا طويلًا إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في القراءات»[٣].

٢. أبان بن تغلب الكوفي (ت١٤١هـ)، قال ابن النديم في الفهرست: «أبان بن تغلب وله من الكتب: كتاب معاني القرآن لطيف، كتاب القراءات»[٤].

٣. مقاتل ين سليمان (ت ١٥٠هـ)، له كتاب القراءات.

٤. أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، له كتاب القراءات.

٥. حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦).

٦. زائدة بن قدامة الثقفي (ت ١٦١هـ) له كتاب القراءات.

٧. عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (ت ١٧٧هـ)، قال أبو علي الأصفهاني عنه: «صنف كتبًا كثيرة في القراءات والعربية»[٥].

٨. هارون بن موسى الأعور (ت حوالي ١٧٠ ـ ١٨٠هـ) قال ابن الجزري في غاية النهاية: «قال أبو حاتم السجستاني: كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها، فبحث في إسناده هارون بن موسى الأعور، وكان من القراء»[٦].

٩. هشيم بن بشير السلمي (ت ١٨٣هـ)، قال ابن النديم: «وله من الكتب: كتاب السنن في الفقه، كتاب التفسير، كتاب القراءات»[٧].

---

(١) هكذا عبارة الكتاب، وإخال أنها (أمر به عماله).

(٢) يعني يحيى بن يعمر.

(٣) مقدمتان في علوم القرآن ٢٧٥.

(٤) ص ٢٢٠ خياط.

(٥) أبو علي الفارسي ص ١٨ نقلًا عن منجد المقرئين ص ٤.

(٦) ٢/ ٣٤٨.

(٧) الفهرست ٢٨٤ ط جامعة طهران.

١٠.العباس بن الفضل الأنصاري (ت ١٨٦هـ)، له كتاب القراءات.
١١.علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) أحد القراء السبعة[١].
١٢.إسحاق بن يوسف الأزرق (ت ١٩٥هـ) له كتاب القراءات.
١٣.يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، له كتاب قراءة أبي عمرو بن العلاء[٢].
١٤.يحيى بن آدم (ت ٢٠٣هـ) له كتاب القراءات.
١٥.يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥هـ)، واسم مؤلفه (الجامع) «جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن، ونسب كل حرف إلى من قرأ به»[٣].
١٦.أبو زيد الأنصاري النحوي (ت ٢١٥هـ) له كتاب قراءة أبي عمرو بن العلاء.
١٧.أبو ذهل أحمد بن أبي ذهل الكوفي، روى القراءة عن الكسائي، له كتاب قراءة أبي عمرو بن العلاء.
١٨.المغيرة بن شعيب التميمي، روى الحروف عن الكسائي، له كتاب قراءة الكسائي.
١٩.عبد الرحمن بن واقد الواقدي (ت ٢٠٩هـ)، له كتاب الكسائي[٤] وله كتاب القراءات أيضًا[٥].
٢٠.أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ)، قال ابن الجزري في النشر[٦]: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلاّم وجعلهم ـ فيما أحسب ـ خمسة وعشرين قارئًا مع هؤلاء السبعة».
٢١.خلف بن هشام البزار (ت ٢٢٩هـ).
٢٢.محمد بن سعدان الضرير الكوفي (ت ٢٣١هـ).

---

(١) راجع: روضات الجنات ٤٧٢.
(٢) فهرست ابن النديم ٢٨ (خياط)، وتاريخ التراث العربي ١/ التفسير، وفهرس الظاهرية/ قسم علوم القرآن.
(٣) أنباه الرواة ٤/ ٤٥.
(٤) الفهرست ص ٣٠ خياط.
(٥) الفهرست ص ٣٥ خياط.
(٦) ١/ ٣٤، وراجع: الفهرست ص ٣٥.

٢٣. عبد الصمد بن عبد الرحمن أبو الأزهر المصري (ت ٢٣١هـ) له كتاب قراءة نافع وحمزة[١].

٢٤. سُريج بن يونس المروزي البغدادي (ت ٢٣٥هـ) له كتاب القراءات.

٢٥. عبد الله بن أحمد الدمشقي المعروف بـ (ابن ذكوان) (ت ٢٤٢هـ) نقل عن كتابه ابن مجاهد في (السبعة) في أكثر من موضع، راجع ـ مثالًا على ذلك ـ ص ٥٦٣.

٢٦. أبو عمرو الدوري (ت ٢٤٦هـ)[٢].

٢٧. هارون بن حاتم الكوفي (ت ٢٤٩هـ) له كتاب القراءات.

٢٨. نصر بن علي الجهضمي (ت ٢٥٠هـ) له كتاب القراءات.

٢٩. أحمد بن يزيد الحلواني (ت ٢٥٠هـ) له كتاب قراءة أبي عمرو بن العلاء.

٣٠. أحمد بن محمد البزّي المكي المتوفى سنة ٢٥٠هـ له كتاب في القراءات نقل عنه الداني في المفردات السبع، راجع مثالًا على ذلك ص ١٥٠.

٣١. إسحاق بن البهلول التنوخي الأنباري (ت ٢٥٢هـ) له كتاب في القراءات[٣].

٣٢. أبو عبد الله محمد بن عيسى الأصبهاني (ت ٢٥٣هـ) له كتاب الجامع في القراءات[٤].

٣٣. أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، قال ابن الجزري في غاية النهاية[٥]: وأحسبه أول من صنف في القراءات. ولعله يشير بهذا إلى سبقه القاسم بن سلاّم في التأليف.

---

(١) غاية النهاية ١/ ٢٣.

(٢) راجع: مقدمة كتاب السبعة للدكتور شوقي ضيف ص ١١.

(٣) معجم المؤلفين ٢/ ٢٣١.

(٤) غاية النهاية ٢/ ٢٢٤.

(٥) ١/ ٣٢٠، وراجع: الفهرست ص ٣٥.

وقال الفيروزآبادي: «ولأهل البصرة أربعة كتب يفتخرون بها على أهل الأرض[١]: كتاب العين للخليل، وكتاب سيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات».

٣٤. أحمد بن جبير بن محمد الكوفي نزيل أنطاكية (ت ٢٥٨هـ)، قال في النشر[٢]: «جمع كتابًا في القراءات الخمسة من كل مصر واحد». وقال في الإبانة: «وقد ألّف ابن جبير المقرئ ـ كان قبل ابن مجاهد ـ كتابًا في القراءات وسماه كتاب الثمانية»، وزاد على هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي[٣].

٣٥. عبد الوهاب بن فُلَيِّح المكي (ت ٢٧٣هـ) له كتاب حروف المكيين[٤].

٣٦. عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)، (ت ٢٧٦هـ).

٣٧. القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ) قال في النشر: «ألّف كتابًا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم هؤلاء السبعة»[٥].

٣٨. الفضل بن شاذان (ت حدود ٢٩٠هـ) له كتاب في القراءات.

٣٩. أحمد بن يحيى (ثعلب النحوي)، (ت ٢٩١هـ).

٤٠. هارون بن موسى بن شريك التغلبي (ت ٢٩٢هـ) «صنف كتبًا كثيرة في القراءات والعربية»[٦].

٤١. محمد بن إسحاق الربعي المكّي المعروف بـ (أبي ربيعة) المتوفى (٢٩٤هـ)، صنف كتابًا في روايتي البزي وقُنبل عن ابن كثير، كما ورد ذلك في غاية النهاية[٧].

٤٢. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، قال في النشر[١]: «جمع كتابًا حافلًا سماه: (الجامع) فيه نيف وعشرون قراءة».

---

(١) البلغة ٩٤.

(٢) ١/ ٣٤.

(٣) ص ٥١، ويفهم من اختلاف الروايتين أن لابن جبير كتابين في القراءات أحدهما في القراءات الخمس وثانيهما في القراءات الثماني.

(٤) غاية النهاية ٢/ ٢٢٢.

(٥) ١/ ٣٤.

(٦) غاية النهاية ٢/ ٣٤٧.

(٧) ٢/ ٩٩.

٤٣. يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ)، له كتاب في القراءات.
٤٤. أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني (ت ٣٢٤هـ)، قال في النشر[٢]: «جمع كتابًا في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة»[٣].

ويلاحظ في هذه الكتب المذكورة: أنها لم تؤلف في قراءات السبعة فقط، وبخاصة أن فيها ما هو سابق على بعض القراء السبعة، كمؤلف يحيى بن يعمر وأبان بن تغلب، وكذلك مؤلف أبي عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات حيث توفي آخر القراء السبعة وهو علي بن حمزة الكسائي سنة ١٨٩هـ. وكان بدء هذه المرحلة في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وعلى يد يحيى بن يَعْمُر المتوفى سنة ٩٠هـ، كما رأينا، وكما أشار إليه المستشرق فؤاد سزكين، غير أنه (أعني سزكين) ثنّى كتاب يحيى بن يَعْمُر بكتاب آخر لابن عامر المقرئ المتوفى سنة ١١٨هـ وموضوعه (اختلاف المصاحف)، كما سماه هو باسمه الدال عليه، وهو (اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق)[٤]، وفرّق بين القراءات ورسم المصاحف لأنهما فنان أو علمان متمايزان من علوم القرآن الكريم.

ومن الغريب ما وقع فيه سزكين من وَهْمٍ ـ وهو يؤرخ للتأليف في القراءات ـ وهو اعتباره اختيار ابن محيصن ـ المتوفى سنة ١٢٣هـ ـ في القراءة على مذهب العربية، واختيار عيسى بن عمر الثقفي ـ المتوفى سنة ١٤٩هـ ـ كتابين في القراءات.

---

(١) ١/ ٣٤.
(٢) م. ن.
(٣) راجع لمن لم تذكر مصادرهم في الهامش: الفهرست لابن النديم ط خياط: ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٥٥، ٧٤، ١٧٩، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٣.
(٤) تاريخ التراث العربي ـ القراءات.

وربما عاد هذا ـ فيما إخاله ـ إلى عدم معرفته التامة بتعابير ومصطلحات القراءة[1].

المرحلة الثانية عشرة (تسبيع السبعة)

في هذه المرحلة كان تسبيع السبعة والاقتصار على جمع قراءاتهم في مؤلف خاص، وكان ذلك من قبل أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي المتوفى سنة ٣٢٤هـ في كتابه الموسوم بـ (قراءات السبعة).

ويعلل مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ذلك الاقتصار على القراءات السبع بقوله: «فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازًا، وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم ممن هو أعلى درجة منهم وأجل قدرًا؟

فالجواب: إن الرواة من الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرًا في العدد، كثيرًا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره وأجمع أهل عصره على عدالته فيما نَقَل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل عصر وجّه إليه عثمان مصحفًا، إمامًا هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة.

وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها.

والكسائي من أهل العراق.

---

(١) راجع: تاريخ التراث العربي، الباب الأول ـ القراءات، وراجع أيضًا للوقوف على ما ذكرت: غاية النهاية لابن الجزري في ترجمتي ابن محيصن والثقفي. وراجع فهرست ابن النديم في مؤلفات اختلاف رسم المصحف.

وابن كثير من أهل مكة.

وابن عامر من أهل الشام.

ونافع من أهل المدينة.

كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحل الناس إليه من البلدان»[١].

ويقول الفضل بن الحسن الطبرسي ـ المتوفى سنة ٥٤٨هـ ـ: «وإنما اجتمع الناس على قراءة هؤلاء واقتدوا بهم لسببين:

أحدهما: أنهم تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم، ومن كان قبلهم أو في أزمنتهم، ممن نسب إلى القراءة من العلماء، وعدّت قراءتهم في الشواذ، لم يتجردوا لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث أو غير ذلك من العلوم.

والآخر: أن قراءتهم وجدت مسندة لفظًا أو سماعًا، حرفًا حرفًا، من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن»[٢].

وجاء في إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البنا ـ المتوفى سنة ١١١٧هـ ـ: «ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم: أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي وجّه بها عثمان ـ رضي الله عنه ـ إلى الأمصار (الشام واليمن والبصرة والكوفة ومكة والبحرين) وحبس بالمدينة واحدًا وأمسك لنفسه واحدًا الذي يقال له الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرؤون بما لا يحل تلاوته وفاقًا لبدعتهم، أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقاة تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجّه إليه

---

(١) الإبانة ٤٧، ٤٨.

(٢) مجمع البيان ١/ ٢٥.

مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدراية وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم»[(١)].

وقال محمد الجواد العاملي (ت ١٢٢٦هـ) في مفتاح الكرامة: «وحيث تقاصرت الهمم عن ضبط الرواة لكثرتهم غاية الكثرة اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فعمدوا إلى من اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في الملازمة للقراءة، والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوا إمامًا من هؤلاء في كل مصر من الأمصار الخمسة المذكورة، وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي»[(٢)].

وإذا عدنا نلتمس ذلك من ابن مجاهد نفسه، وجدناه يقول في مقدمته لكتاب السبعة ما يشير إلى ذلك، قال في ص ٤٥: «فمن حملة القرآن: المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلام البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين.

ومنهم: من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه.

ومنهم: من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة لأنه لا يعتمد على علم العربية ولا به بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقًا

---

(١) ٥، ٦.

(٢) ٢/ ٣٩١.

فيحمل ذلك عنه وقد نسيه ووهم فيه، وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على من نسي وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فيتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله.

ومنهم: من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون ذلك مبتدعًا».

وفي التعليلات المذكورة، ومن تقسيم ابن مجاهد الرباعي لمن يقرؤون القرآن، ندرك أن هناك أمرًا مهمًا دعا إلى ما قام به ابن مجاهد من تسبيعة السبعة، وهو: الحفاظ على منهج القراءات القرآنية، لئلا تخرج عن طريق النقل الموثوق به إلى النقل المشكوك فيه، أو عن طريق الرواية والنقل عن الرسول الأعظم ﷺ إلى طريق الاجتهادات الشخصية.

ويؤيده هذه الشهرة التي يتمتع بها السبعة والاتفاق على الاعتماد على قراءاتهم. يضاف إليه: وثاقة ابن مجاهد وعلو كعبه في العلم أصالة وعمقًا، يقول الذهبي: «وكان (يعني ابن مجاهد) ثقة حجة، قال أبو عمرو الداني: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه»[١].

ويقول ابن الجزري عنه: «وبَعُدَ صيته، واشتهر أمره، وفاق نظراءه، مع الدين والحفظ والخير، ولا أعلم أحدًا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه»[٢].

---

(١) الفهرست ٣١ خياط.

(٢) معفية القراءة ١/ ٢١٧.

وقال فيه ابن النديم: «وكان واحد عصره غير مدافع، وكان مع فضله وعلمه وديانته ومعرفته بالقراءات وعلوم القرآن، حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثاقب الفطنة»(١).

فإننا ندرك أيضًا مما يتمتع به ابن مجاهد من شخصية دينية وعلمية الدافع الذي حفزه إلى القيام بعمله هذا.

وإخال أننا نفهم هذا أيضًا مما روي عنه في أنه سأله رجل: «لمَ لا يختار الشيخ لنفسه حرفًا يحمل عليه؟!.

فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا»(٢).

ويؤيد ما ذكرت ما يقوله أبو الفتح ابن جني في شواذ القراءات: «وأرد القراءات في متوجهاتها، فأتى ذلك على طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه، ضربين:

ضربًا اجتمع عليه أكثر قرّاء الأمصار وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بـ(قراءات السبعة)، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده.

وضربًا تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذًّا، أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها»(٣).

ثم يقول: «ولم نقرأ بالشاذ في التلاوة لئلا ينتشر»(٤).

---

(١) غاية النهاية ١/ ١٤٢.
(٢) غاية النهاية ١/ ١٤٢.
(٣) المحتسب ١/ ٣٢، ٣٣.
(٤) م. ن. بتصرف.

وهناك عامل آخر ـ فيما يبدو لي ـ كان ذا أثر بعيد في شهرة القراءات السبع هذه الشهرة العلمية، ـ مضافًا إلى ما تقدم ـ هو إفراد ابن مجاهد شواذ القراءات بمؤلف خاص.

وأحسب أن دوافع قيامه باختيار القراءات السبع وإفرادها بمؤلف هي التي دفعته إلى أن يعتبر ما سواها شواذ.

وهكذا كانت هذه المرحلة المنطلق في وضع نظام القراءات السبع، وفي تشذيذ القراءات الشاذة.

وإلى هذا يشير المستشرق نولدكه بقوله: «وتبدأ مراجع القراءات الشاذة حقيقة بالرجل الذي أسَّس نظام القراءات السبع المشهورة (ابن مجاهد)، وقد ألّف إلى جانب (كتاب السبعة) كتابًا آخر اسمه (كتاب الشواذ) وقد ضاع»[1].

أما المقياس الذي اتبعه ابن مجاهد في اختياره قراءات السبعة فهو:

١ ـ أن يكون القارئ مجمعًا على قراءته من قبل أهل مصره.

قال في كتاب السبعة[2]: «فهؤلاء سبعة نفر (يعني القراء السبعة) من أهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سُميت وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار، إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفًا شاذًّا فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام».

---

(١) الدكتور عبد الصبور شاهين: تاريخ القرآن ٢٢٠ نقلًا عن: نولدكه، تاريخ القرآن ـ طبعة عام ١٩٦١. ج٢/ ٢٢٨ من تكملة برتسل وبراجشترسر.
(٢) ص ٨٧.

٢ـ أن يكون إجماع أهل مصره على قراءته قائمًا على أساس من توفره على العلم بالقراءة واللغة توفرًا يدل على أصالة وعمق.

قال: «فمن حملة القرآن: المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلام، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين»[١].

والملاحظ في مقياس ابن مجاهد هذا أنه منصب على تقويم شخصية القارئ، بينما نجد تلميذه ابن خالويه يعطينا مقياسًا يقوّم فيه القراءة، وهو:

١ـ أن يكون الاختلاف في اللفظ القرآني غير مخالف للمصحف.

٢ـ أن يكون الاختلاف في اللفظ القرآني غير مخالف للإعراب.

٣ـ أن يكون الاختلاف في اللفظ القرآني مما توارثته الأئمة[٢].

وفي عهد ابن مجاهد ولد مقياسان آخران وماتا في مهدهما لعدم تلقي المسلمين لهما بالقبول، ولرفضهما لها، وهما: مقياس بن شنبوذ (ت ٣٢٧هـ) الذي اكتفى فيه بصحة السند وموافقته العربية، ومقياس ابن مقسم (ت ٣٥٤هـ) الذي اكتفى فيه بمطابقة المصحف وموافقة العربية[٣].

المرحلة الثالثة عشرة (الاحتجاج للقراءات)

وبعد تسبيع ابن مجاهد القراءات السبع، وتشذيذه القراءات الشواذ، كانت مرحلة الاحتجاج للقراءات في جوانبها اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية وما إليها.

وكان كتابا ابن مجاهد مثار الدراسات ومدارها.

---

(١) السبعة ص ٤٥.

(٢) القراءات لابن خالويه. مصورة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ـ ورقة ١٨.

(٣) انظر: غاية النهاية ٢/ ١٢٤.

١ـ وكان أول من ألف في الاحتجاج للقراءات السبع: أبو بكر محمد بن السري المتوفى سنة ٣١٦هـ والمعاصر لابن مجاهد، إلا أنه لم يتم كتابه، فقد صدر منه سورة الفاتحة وجزء من سورة البقرة[(١)].

ثم كان من بعده كل من:

٢ـ محمد بن الحسن الأنصاري (ت ٣٥١هـ)، ألف (كتاب السبعة بعللها الكبير)[(٢)].

٣ـ أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار (ت ٣٦٢هـ) ذكر له ابن النديم في الفهرست[(٣)]:

- كتاب احتجاج القراءات.
- كتاب السبعة بعللها الكبير.
- كتاب السبعة الأوسط.
- كتاب الأوسط (آخر).
- كتاب الأصغر، ويعرف بـ (شفاء الصدور).

٤ـ الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٢٧٠هـ) ألف كتابه (الحجة في علل القراءات السبع).

٥ـ أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ألف كتابه (الحجة) في الاحتجاج للقراءات السبع.

وقد اختصره مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ). وإسماعيل بن خلف الأنصاري (ت ٤٥٥هـ)، ومحمد بن شريح الإشبيلي (ت ٤٧٦هـ)، وكان الفارسي قد نوى أن يؤلف في الاحتجاج للقراءات الشاذة، «فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه»، كما يقول تلميذه أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في مقدمة كتابه

---

(١) راجع: مفتاح السعادة ١/ ١٦٥ ط دار الكتب الحديثة وتقديم كتاب حجة الفارسي.

(٢) الفهرست ٣٣ خياط.

(٣) ص ٥٩ خياط.

(المحتسب) الذي ذكر فيه «أحوال ما شذ عن السبعة ـ كما قال في مقدمته أيضًا ـ، والذي حقق فيه ما نوى أن يقوم به أستاذه أبو علي الفارسي».

وليس يعني هذا أنَّ الاحتجاج بدأ في هذه المرحلة، فقد ذكر ابن النديم أن محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ، كان قد ألف (كتاب احتجاج القراءة)[١].

وكذلك تلميذه ابن السراج (ت ٣١٣هـ) الذي ألف ـ هو الآخر ـ كتابًا في احتجاج القراءة ـ كما ذكر ابن النديم[٢].

وتلميذه الآخر ابن درستويه (ت نيف و ٣٣٠هـ) الذي ألف أيضًا في (الاحتجاج للقراء) كما ذكر ابن النديم أيضًا[٣].

وإنما يعني أن الاحتجاج في هذه المرحلة صار ظاهرة من ظواهر التأليف في القراءات.

المرحلة الرابعة عشرة (التأليف في القراءات السبع)

وبعد تسبيع ابن مجاهد القراءات السبع، توالت التواليف في القراءات السبع، وكان من أهمها وأشهرها:

١ـ مؤلفات أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، أمثال: (التيسير في القراءات السبع)، الذي يعده ابن الجزري: «من أصح كتب القراءات، وأوضح ما ألف عن السبعة من الروايات»[٤].

والذي يقول فيه الزركشي: «وأحسن الموضوع للقراءات السبع: كتاب التيسير لأبي عمرو الداني»[١].

---

(١) ص ٥٩ خياط.
(٢) ص ٦٣ خياط.
(٣) ص ٣٥ خياط.
(٤) تحبير التيسير، مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ورقة ١.

وكتاب (جامع البيان في القراءات السبع)، الذي اشتمل على نيف وخمسمئة رواية وطريق عن الأئمة السبعة.

قال فيه ابن الجزري: «كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله»(٢).

وكتاب المفردات السبع الذي أفرد فيه قراءة كل واحد من القراء السبعة على حدة. وكتاب التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة.

٢ـ منظومة أبي القاسم بن فيرة الأندلسي الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) المسماة بـ (حرز الأماني ووجه التهاني) والمعروفة بـ (الشاطبية)، وهي نظم لكتاب التيسير للداني، وعدتها ألف ومئة وثلاثة وسبعون بيتًا(٣).

وقد كانت ـ كما يقول ابن الجزري ـ من أعظم أسباب شهرة كتاب التيسير(٤).

ولأن التيسير والشاطبية سيطرا سيطرة كبيرة على الجوّ الدراسي للقراءة القرآنية، ولأن الشاطبية حظيت بشروح عدة، كانت القراءات السبع ـ ولا تزال ـ مثار الدراسة والبحث ومدارهما، والمسيطرة على الدرس القرائي، مضافًا هذا إلى العوامل الأخرى المتقدمة.

ومن أشهر شروح الشاطبية:

١. فتح الوصيد، لعلي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تلميذ الناظم وصاحبه «وهو أول من شرحها واشتهرت بسببه»(٥).

---

(١) البرهان ١/ ٣١٨.
(٢) النشر ١/ ٦١.
(٣) أحمد بدوي ـ الرسالة، العدد ٩٦٦ ص ٣٣.
(٤) تحبير التيسير، ورقة ١.
(٥) لطائف الإشارات ١/ ٨٩.

٢. شرح أحمد بن شكر الأندلسي (ت ٦٤٠هـ).
٣. المهند القاضبي لأحمد بن علي الأندلسي (ت ـ تقريبًا ـ ٦٤٠هـ).
٤. الدرة الفريدة لابن أبي العز الهمداني (ت ٦٤٣هـ).
٥. كنز المعاني لمحمد بن أحمد الموصلي المعروف بـ (شعلة) (ت ٦٥٦هـ).
٦. الفريدة البارزية لمحمد بن الحسن الفاسي النحوي (ت ٦٥٦هـ).
٧. المفيد لقاسم بن أحمد اللورقي (ت ٦٦١هـ).
٨. إبراز المعاني لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥هـ).
٩. اللآلي الفريدة لمحمد بن الحسن الفاسي (٦٧٢هـ).
١٠. كشف الرموز ليعقوب بن بدران الجرايدي (ت ٦٨٨هـ).
١١. شرح علي بن أحمد (ت ٧٠٦هـ).
١٢. شرح ابن الخطيب (ت ٧٢٥هـ).
١٣. شرح أحمد بن محمد المقدسي (ت ٧٢٨هـ).
١٤. كنز المعاني لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، وصفه القسطلاني بأنه «شرح عظيم لم يصنف مثله»[١].
١٥. شرح هبة الله بن عبد الرحيم البارزي (ت ٧٣٤هـ).
١٦. الحواشي المفيدة في شرح القصيدة لعبد الرحمن بن أحمد الدقوقي (ت ٧٣٥هـ).
١٧. شرح ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ).
١٨. العقد النضيد لأحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ).
١٩. الجوهر النضيد لابن الجندي (ت ٧٦٩هـ).
٢٠. شرح عبد الله بن محمد الحسني (ت ٧٧٦هـ).
٢١. شرح عبد الرحمن بن أحمد الواسطي (ت ٧٨١هـ).
٢٢. سراج القارئ لابن القاصح: علي بن عثمان البغدادي (ت ٨٠١هـ).
٢٣. شرح محمد بن محمود بن النجار (ت ٨٤٣هـ).

---
(١) لطائف الإشارات ١/ ٨٩.

٢٤. شرح أحمد الحصكفي (ت ٨٩٥هـ).
٢٥. شرح جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
٢٦. فتح الداني لأحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ).
٢٧. الغاية لحسين بن علي الحصني، أَلَّفَهُ عام ٩٦٠هـ.
٢٨. شرح محمد بن الأندلسي (ت ـ بدون).
٢٩. إظهار المعاني لأحمد المغنيساوي (ت حدود ١٠٩٠هـ).

ومن أشهر مختصراتها:

١. حوز المعاني لابن مالك النحوي (ت ٦٧٢هـ).
٢. مختصر ابن التبريزي (ت ٧٦٥هـ).
٣. نظم درر الجلا لعبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي (ت ٧٦٨هـ).
٤. مختصر بلال الرومي (ت ـ بدون).

ومن أشهر تكملاتها:

١. نظيرة ابن الفصيح الهمداني (ت ٧٥٥هـ).
٢. تكملة في القراءات الثلاث لأحمد بن محمد بن سعيد الشرعي اليمني (ت ٨٣٩هـ).
٣. الدر النضيد لمحمد بن يعقوب الأسدي (ت ـ بدون)[١].

ويبدو لي: أن مؤلفات الداني ومعاصريه من علماء القراءات في القرن الخامس الهجري، أمثال: البغدادي صاحب الروضة، والرعيني صاحب الكافي، ومكي صاحب التبصرة والطبري صاحب التلخيص، والأهوازي صاحب الموجز وغيرهم، كانت الحد الفاصل في التفرقة بين القراءات الصحاح والقراءات الشواذ،

(١) راجع: كشف الظنون في فصل القراءات، وغاية النهاية، والأعلام، ومعجم المؤلفين، في تراجم المذكورين.

وبخاصة مؤلفات الداني بما لقيته من شهرة وإقبال دراسي عليها وبما حظيت به الشاطبية (نظم التيسير) من شرح ودرس.

ذلك لأننا نرى في مؤلفات القرن الرابع أمثال (السبعة) لابن مجاهد قراءات متواترة عند ابن مجاهد وتلميذه ابن خالويه[١] شذذها رجال القرن الخامس ومن بعدهم، كقراءة ابن كثير: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ﴾ ـ في الفاتحة ـ بنصب (غير) وقراءته: ﴿لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ ـ في المدثر ـ بغير همز (لَحَدَى). وقراءات شواذ وردت في مختصر البديع لابن خالويه، مثل قراءة ابن كثير ـ برواية البزي ـ ﴿سَحَابُ ظُلُمَاتٍ﴾ ـ في النور ـ بالإضافة ـ اعتدها متواترة مقرئو القرن الخامس ومن بعدهم[٢]. وفي ضوئه، قد نستطيع أن نعتبر عصر الداني العصر الذي استقرت فيه الحدود، بين القراءات الصحاح والقراءات الشواذ.

المرحلة الخامسة عشرة (تفريد القراءات وتسديسها)

وهي مرحلة تفريد القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها، دفعًا لما علق في كثير من الأذهان من أن الأحرف السبعة الوارد ذكرها في الحديث الشريف: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[٣] هي القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد واعتبرها الصحاح وما عداها شواذ.

قال في النشر[٤]: «قال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت ٤٥٤هـ) ـ بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع العوام الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة

---

(١) راجع كتاب القراءات.
(٢) عرفت بهذه القراءات في رسالتي (قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية)، فراجع.
(٣) مقدمتان في علوم القرآن ٢٠٧.
(٤) ١/ ٤٣.

أحرف»، أن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة».

ثم قال: «وإني لم أقتفِ أثرهم تثمينًا في التصنيف أو تعشيرًا أو تفريدًا إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة».

ويقصد بالتفريد ـ هنا ـ إفراد قراءة واحدة بالتأليف، والتسديس ذكر ست قراءات فقط، وهكذا .. ليعلم من هذا أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة كما توهم. وليعلم ـ في رأي آخرين ـ أن القراءات السبع ليست هي وحدها المتواترة أو الصحاح.

وقد ذكر ابن الجزري جملة من هذه الكتب في قائمة مصادر كتابه (النشر في القراءات العشر)، أمثال: مفردة يعقوب لعبد الباري الصعيدي المتوفى سنة نيف وخمسين وستمئة. والكفاية في القراءات الست لهبة الله بن أحمد الحريري (ت ٥٣١هـ)، والتذكرة في القراءات الثماني لابن غلبون الحلبي (ت ٣٩٩هـ)، والتلخيص في القراءات الثماني لأبي معشر الطبري (ت ٤٧٨هـ)، والجامع في القراءات العشر لنصر بن عبد العزيز الفارسي (ت ٤٦١هـ)، والروضة في القراءات الإحدى عشرة للحسن بن محمد البغدادي (ت ٤٣٨هـ)، والبستان في القراءات الثلاث عشرة لابن الجندي (ت ٧٦٩هـ)، والكامل ليوسف بن علي الهذلي (ت ٤٦٥هـ) الذي «جمع فيه خمسين قراءة من الأئمة في ألف وأربعمئة وتسعة وخمسين طريقًا».

ومتأخرًا نقرأ (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر) للدمياطي البنا المتوفى سنة ١١١٧هـ.

وامتدت هذه الفترة من القرن الرابع الهجري حتى القرن الثاني عشر.

والملاحظ ـ هنا ـ أن هذه المؤلفات لم تؤثر على القراءات السبع، وبقيت السبع هي المشهورة، والمعروفة، وعليها مدار البحث والدراسة.

وقد اعتمد هؤلاء المؤلفون وأمثالهم في اختياراتهم القراءات التي اختاروها أن تتوافر فيها الأركان التالية:

١ـ قوة وجهها في العربية.

٢ـ موافقتها لرسم المصحف العثماني.

٣ـ اجتماع العامة عليها.

ويلخص ذلك مكي بن أبي طالب فيقول: «ولم تترك القراءة بقراءة غيرهم (يعني السبعة)، واختيار من أتى بعدهم إلى الآن، فهذه قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة، وكذلك قراءة عاصم الجحدري، وقراءة أبي جعفر وشيبة إمامي نافع، وكذلك اختيار أبي حاتم وأبي عبيد، واختيار المفضّل، واختيارات لغير هؤلاء والناس على القراءة بذلك في كل الأمصار من المشرق. وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرأوا الجماعة، وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى، قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره.

وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:

- قوة وجهه في العربية.
- وموافقته للمصحف.
- واجتماع العامة عليه.

والعامة ـ عندهم ـ ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، فوجب الاختيار.

وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين.

وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات وأصحها سندًا وأفصحها في العربية، ويتلوهما في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو والكسائي رحمهما الله»[١].

وإذا أردنا معرفة التطور الذي حدث لمقياس القراءة المتواترة منذ القرن الرابع والذي ذكره ابن خالويه في كتابه (القراءات) فإنا نجده في الوصف الثالث فبدل أن يشترط في القراءة المتواترة أن تكون مما توارثته الأئمة، اشترط فيها أن تكون مما اجتمع عليه العامة. وربما عاد هذا التطور إلى وضع القيود الضابطة والواقية أكثر، من أن تصاب القراءة بما يخرجها عن أداء مهمتها في حفظ لفظ القرآن ونصه.

المرحلة السادسة عشرة (تطوّر المقياس القرائي)

وفيها تطور المقياس الضابط للتفرقة بين القراءة الصحيحة وغيرها مما ذكره ابن أبي طالب، إلى آخر، أريد به الوقاية من أن يدخل القراءة القرآنية ما ليس منها مما هو غير مسند، أو ضعيف الرواية، أو مما هو ليس بمتواتر أو مستفيض، أو مما تفرد به راوٍ واحد عن السبعة، فلا يستطاع اعتباره قرآنًا لأنه ليس بقطعي السند.

وكل هذا لأن الوصف الثالث ـ الذي مر الحديث عنه قريبًا ـ ربما أمسى غير قادر على القيام بوظيفته من الضبط والوقاية، فطوروه إلى وصف أكثر دقة وأقدر على أداء المهمة.

والمقياس هو أن تشتمل هذه القراءة على الشروط والأركان التالية:

١ ـ صحة السند.

٢ ـ موافقة العربية.

٣ ـ موافقة رسم المصحف العثماني.

---

(١) الإبانة ٤٧ ـ ٥٠.

يقول الكواشي الموصلي ـ المتوفى سنة ٦٨٠هـ ـ: «وكل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفًا مجتمعين أو متفرقين.

فعلى هذا الأصل بني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف.

ومتى فُقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة»[١].

وفي ضوء هذا المقياس قسموا القراءة إلى:

١ـ صحيحة: وهي ما توافرت فيها الشروط المذكورة.

٢ـ وغير صحيحة: وهي ما تخلف فيها ركن من الأركان الثلاثة المذكورة.

ويوقفنا ابن الجزري على عوامل وضع هذا المقياس بقوله:

«ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين (يعني أولئك الذين تجردوا للقراءة في الأمصار الخمسة الذين تقدم ذكرهم)، كثروا وتفرقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقل الضبط واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصولها وأركان فصلوها»[٢].

---

(١) النشر ١/ ٤٤.

(٢) النشر ١/ ٩.

ثم يتطور هذا المقياس إلى شيء من التوسع في الشرطين الثاني والثالث، فتأتي الأركان ـ كما يذكر ابن الجزري ـ[١] هكذا:

١ـ صحة السند.

٢ـ موافقة العربية ولو بوجه.

٣ـ موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا.

واختلفوا في مستوى صحة السند، فذهب بعضهم إلى اشتراط التواتر فيه، معلِّلًا ذلك بأنها قرآن، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر.

واكتفى آخرون باستفاضته، لأن الاستفاضة تفيد القطع المطلوب في إثبات قرآنية القراءة، ومن هؤلاء أبو شامة ـ المتوفى سنة ٦٦٥هـ[٢]، وابن الجزري ـ المتوفى سنة ٨٣٣هـ، معلِّلًا بأن التواتر إذا حصل لا تكون بحاجة إلى الركنين الآخرين[٣].

ويبدو لي: أن ابن الجزري فاته أن اشتراط الركنين الآخرين للوقاية ـ كما تقدم وكما ذكره هو أيضًا ـ ولاستبعاد ما من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى والضعف في القراءات.

وذهب مكي بن أبي طالب إلى الاكتفاء بالاستفاضة، غير أنه يفرق بين ما صح وجهه في العربية ووافق لفظه رسم المصحف فيعتبره قرآنًا وقراءة، وبين ما صح وجهه في العربية إلاّ أنه خالف لفظه رسم المصحف فيعتبره قراءة فقط. ومثله ما وافق لفظ رسم المصحف إلاّ أنه لا وجه له في العربية، فهو قراءة لا قرآن أيضًا[٤].

---

(١) م. ن.

(٢) النشر ١/ ١٣.

(٣) م. ن.

(٤) الإبانة ٤٨ ـ ٥٠.

وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط السند، والاكتفاء بموافقة رسم المصحف في ثبوت القراءة كابن مقسم المتوفى سنة ٣٥٤هـ.

قال في غاية النهاية[(١)]: «ويذكر عنه (ابن مقسم) أنه كان يقول: أن كل قراءة وافقت المصحف ووجهًا في العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند».

وستأتي مناقشة أمثال هذا الرأي في موضوع (مصادر القراءات). وقد بقي هذا الخلاف في وصف الذي ينبغي أن يتوفر لصحة السند من شهرة أو استفاضة أو تواتر قائمًا حتى العهود المتأخرة.

وخالف في اشتراط الركن الثالث (موافقة رسم المصحف) ابن شنبوذ المتوفى سنة ٣٢٨هـ والمعاصر لابن مجاهد مسبع السبعة ومشذذ ما سواها «فكان يرى جواز القراءة بما خالف الرسم ما دامت الرواية صحيحة النقل»[(٢)].

ويرجع هذا ـ فيما يخال ـ إلى شيء من المنافسة لابن مجاهد[(٣)]، وعدم التفات ابن شنبوذ إلى أن اشتراط موافقة الرسم إنما كانت لأن المصاحف العثمانية قد كتبت على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة، كما ذكر ذلك جملة من المفسرين والمؤرخين، يقول ابن كثير: «كان جبريل يعارض به (أي القرآن) رسول الله كل سنة في شهر رمضان، فلما كانت السنة التي توفي فيها عارضه مرتين تأكيدًا وتثبيتًا»[(٤)]، ويقول ابن الجزري: «فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ كما صرح به غير واحد من أئمة السلف»[(٥)]، أو لعدم

---

(١) ١/ ١٢٤.

(٢) تاريخ القرآن لشاهين ٢٠٧.

(٣) راجع: طبقات الذهبي، وطبقات ابن الجزري في ترجمة ابن شنبوذ، وتاريخ القرآن لشاهين ٢٠٧.

(٤) فضائل القرآن ٦.

(٥) النشر ١/ ٨.

اقتناعه بخطة التشذيذ التي سار عليها ابن مجاهد، لأنه لاحظ أن في القراءات المتواترة ما يخالف الرسم اتباعًا للرواية والنقل، كما في قراءة (جيء) وكتابتها بالألف (جائي)، وقراءة (لأذبحنه)[١] وكتابتها بالألف (لا أذبحنه)، وكقراءة أبي عمرو (إن هذين) بالياء وكتابتها بالألف (هذان)، وقراءته (فأصدّق وأكون) بالواو وكتابتها بدونه (وأكن)[٢].

والملاحظ ـ هنا ـ أن ابن شنبوذ مع معارضته لابن مجاهد لم يجرحه، يقول ابن النديم: «وكان (يعني ابن شنبوذ) يناوئ أبا بكر (يعني ابن مجاهد) ولا يفسده»[٣].

ومن هنا ـ فيما يبدو ـ لا بد من إعادة النظر في المسألة؛ لأن الرسم هو الآخر سنة متبعة كالقراءة، كما نصّ على ذلك في (غيث النفع)[٤]، فنقول: متى تعارض الرسم والقراءة المتواترة أو المشهورة ـ كما في الأمثلة المتقدمة ـ يؤخذ بالقراءة.

ونفيد هذا من طريقة القرائيين التي ذكرها ابن الحاج في (المدخل)، قال الصفاقسي: «قال الشيخ العارف بالله سيدي محمد بن الحاج في (المدخل): لا يجوز لأحد أن يقرأ بها في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها أو يتعلم مرسوم المصحف وما يخالف منه القراءة، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما أجمعت عليه الأمة»[٥].

أو نقول: إن هناك مستثنيات لهذا الشرط نص عليها، فلا تجوز المخالفة فيما سواها.

---

(١) راجع: غيث النفع ٢١٨.
(٢) راجع: الصاحبي ١١.
(٣) الفهرست ٣١ خياط.
(٤) ص ٢١٨.
(٥) غيث النفع ص ٢١٨.

الفصل الثاني

التعريف بالقراءات

تعريف القراءات

عرّف الزركشي القراءات بقوله: «القراءات: اختلاف ألفاظ الوحي ـ المذكور ـ في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها»[(١)].

ويستخلص من تعريفه هذا: أن القراءات تختص بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم، بينما نجد علماء القراءات يوسعون في دائرة شمول القراءات إلى المتفق عليه أيضًا، وذلك في تعريفهم لعلم القراءات.

يقول ابن الجزري: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله»[(٢)].

ويعرّفه الدمياطي البنا بقوله: «علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره، من حيث السماع»[(٣)].

يضاف إليه: أن ابن الجزري والدمياطي اشترطا في القراءة النقل والسماع، ولعل ذلك لأن (القراءة سنة متبعة) كما يقول زيد بن ثابت الأنصاري الصحابي[(٤)]،

---

(١) البرهان ١/ ٣١٨.
(٢) منجد المقرئين ٣. وفي النسخة المطبوعة (بعز والنافلة) وهو تصحيف، وصوابه ما ذكرناه.
(٣) إتحاف فضلاء البشر ص ٥.
(٤) الإتقان ١/ ٧٥.

ولأجله أيضًا يقول ابن الجزري: «وليحذر القارئ الإقراء بما يحسن في رأيه دون النقل، أو وجه إعراب أو لغة، دون رواية»(١).

وفي تعريف زكريا الأنصاري ـ المتوفى ٩٢٥هـ ـ نقف على شرط آخر هو تطبيق المنقول أو المسموع على القرآن الكريم تلاوةً أو أداءً، يقول: «القراءة ـ بالكسر وتخفيف الراء المهملة ـ هي عند القراء: أن يقرأ القرآن سواء كانت القراءة تلاوة بأن يقرأ متتابعًا، أو أداءً بأن يأخذ من المشايخ ويقرأ»(٢).

وفي ضوء هذه التعريفات، نخلص إلى أن القراءة: هي النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي ﷺ، أو كما نُطِقَتْ أمامه ﷺ فأقرها، سواءً كان النطق باللفظ المنقول عن النبي ﷺ فعلًا أو تقريرًا، واحدًا أم متعددًا.

ويعني التعريف ـ هنا ـ أن القراءة قد تأتي سماعًا لقراءة النبي ﷺ بفعله، أو نقلًا لقراءة قرئت أمامه ﷺ فأقرها.

وأن القراءة قد تروى لفظًا واحدًا، وهو ما يعبر عنه بالمتفق عليه بين القراء، وقد تروى أكثر من لفظ واحد، وهو ما يعبر عنه بالمختلف فيه بين القراء.

أقسام القراءات

تقسم القراءات في ضوء توفرها على الأوصاف التي مر ذكرها في التعريف بمقاييس القراءات، وهي: (صحة السند، وموافقة العربية، ومطابقة الرسم).

تقسم إلى قسمين: المتواترة والصحيحة.

---

(١) منجد المقرئين ٣.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٥/ ١١٥٨.

١ـ المتواترة

ويعرّفها ابن الجزري بقوله: «كل قراءة وافقت العربية مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة، المقطوع بها»[١].

٢ـ الصحيحة

وتقسم إلى قسمين: الجامعة للأركان الثلاثة، والشاذة:

أ ـ الجامعة للأركان الثلاثة

ويعرفها ابن الجزري بـ «ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط، كذا، إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم»[٢].

وتقسم إلى قسمين أيضًا، هما: المستفيضة وغير المستفيضة:

١ـ المستفيضة

وهي التي استفاض نقلها وتلقتها الأمة[٣] بالقبول.

ويمثل لها ابن الجزري بما انفرد به بعض الرواة أو بعض الكتب المعتبرة، وبمراتب القراءة في المد.

---

(١) منجد المقرئين ١٥.

(٢) منجد المقرئين ١٦.

(٣) في النسخة المطبوعة من منجد المقرئين (تلقاه الأئمة)، وصوابه (الأمة)، بقرينة ما جاء في تعريف قسيمه، وتكرار استعماله في أكثر من موضع بلفظ (الأمة).

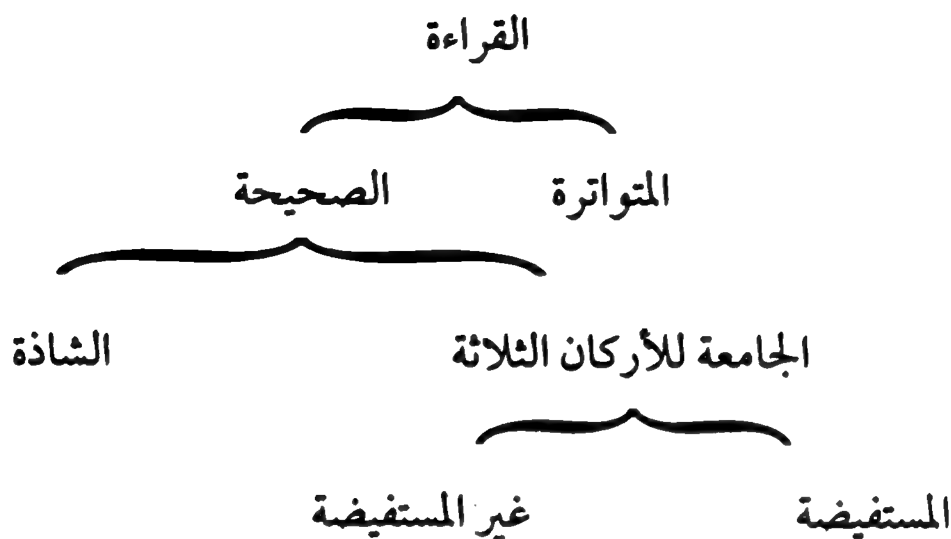
ويلحق هذا القسم ـ في رأيهم ـ بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها، وذلك لاستفاضته، واقترانه بما يفيد العلم باتصاله برسول الله ﷺ الذي هو الأساس في اعتبار القراءة قرآنًا.

٢ـ غير المستفيضة

وهي التي لم تستفض في نقلها، ولم تتلقها الأمة بالقبول.

وهذا القسم موضع خلاف في قبوله عند المقرئين، والأكثر على قبوله. ويعرّفها ابن الجزري بـ «ما وافق العربية، وصح سنده، وخالف الرسم»(١)، ويمثل له ابن الجزري بما ورد بإسناد صحيح من زيادة أو نقص أو إبدال كلمة بأخرى ونحو ذلك(٢).

الخلاصة:



ونستطيع أن نلخصها في ثلاثة أقسام، هي:

---

(١) منجد المقرئين ١٦.
(٢) م. ن.

١ـ المتواترة

ونعني بها: القراءة المقطوع باتصالها بالنبي ﷺ سواءً تواتر نقلها أم استفاض.

فتنتظم في هذا القسم: المتواترة والمستفيضة من الأقسام المذكورة. وسميتها (المتواترة) ولم أسمها (المقطوع بها) لأحتفظ بالمصطلح القرائي الموروث.

٢ـ الآحادية

ونريد بها القراءة الجامعة للأركان الثلاثة، ولم يبلغ نقلها مستوى تفيد معه القطع باتصالها بالنبي ﷺ.

٣ـ الشاذة

وهي المخالفة للرسم.

التفرقة بين المتواتر والشاذ

للتفرقة بين المتواتر والشاذ من القراءات ـ كما يذكر ابن الجزري في منجد المقرئين[1] ـ لا بد من معرفة مناهج مؤلفي القراءات:

١ـ فمن أقام تأليفه على أساس من الاختيار الذي يعتمد بدوره على اشتراط وجود أركان القراءة المتواترة فيما يختاره، وتلقى الناس كتابه بالقبول، يعد نقله متواترًا.

وذلك مثل الكتب التالية: غاية ابن مهران، وغاية أبي العلاء الهمداني، وسبعة ابن مجاهد، وإرشاد أبي العز القلانسي، وتيسير أبي عمرو الداني، وموجز أبي علي

---

(١) ١٧.

الأهوازي، وتبصرة ابن أبي طالب، وكافي ابن شريح، وتلخيص أبي معشر الطبري، وإعلان الصفراوي، وتجريد ابن الفحام، وحرز أبي القاسم الشاطبي، ونشر ابن الجزري وتقريبه، وتحبير التيسير له، وغيرها.

٢ـ ومن أقام تأليفه على أساس من جمع ما يصل إليه دونما اشتراط توافر ما ينقله على الأركان، فلا يعد ما ينقله متواترًا.

وإنما يرجع فيه إلى أمثال المؤلفات المذكورة في القسم الأول فيما وافقه منها فهو متواتر، وما خالفه فهو شاذ.

والمؤلفون الجماعون هم أمثال: سبط الخياط، وأبي معشر الطبري في جامعه، وأبي القاسم الهذلي في كامله، وأبي الكرم الشهرزوري، وأبي علي المالكي، وابن فارس، وأبي علي الأهوازي في غير موجزه، وغيرهم.

قراءة البدو

وقبل أن أختم حديثي عن أقسام القراءات، أرى أن من المناسب الإشارة إلى ما عرف بـ (قراءة البدو)، وهي لا تخرج ـ فيما وقفت عليه منها ـ عن القراءة الشاذة.

ومنها ما ذكره الفراء في (معاني القرآن)[١]، قال: «قوله تعالى: ﴿**الحمد لله**﴾: اجتمع القراء على رفع (الحمد)، وأما أهل البدو فمنهم من يقول: (الحمدُ لله)[٢]، ومنهم من يقول: (الحمدِ لله)[٣]، ومنهم من يقول: (الحمدُ لُلّه)، فيرفع الدال واللام».

---

(١) ١/ ٣.

(٢) بضم الدال وكسر اللام.

(٣) بكسر الدال واللام.

بين القراءة والقرآن

من المسائل التي أثيرت هنا، مسألة الفرق بين القراءات والقرآن، وأهم الأقوال فيها هي:

١ـ اعتبار القرآن والقراءات حقيقتين متغايرتين:

وقد ذهب إلى هذا الرأي محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ قال في كتابه (البرهان)[١]: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد، وغيرهما».

وتبعه فيه القسطلاني ناقلًا في كتابه (لطائف الإشارات)[٢] نص قوله المذكور.

وذهب إليه أيضًا من المعاصرين: الدكتور صبحي الصالح ناقلًا نص الزركشي المذكور أيضًا. يراجع كتابه (مباحث في علوم القرآن).

والسيد أبو القاسم الخوئي، راجع كتابه (البيان في تفسير القرآن). وإبراهيم الأبياري، راجع (الموسوعة القرآنية ـ المجلد الأول).

٢ـ التفرقة بين ما توافرت فيه شروط القراءة الصحيحة:

(صحة السند، وموافقة العربية ومطابقة الرسم) فيعتبر قرآنًا، وبين ما تخلف فيه ولو شرط منها، فيعد قراءة فقط.

وهو رأي جمهور العلماء والمقرئين.

---

(١) ١/ ٣١٨.
(٢) ١/ ١٧١.

٣ـ اعتبار كل قراءة قرآنًا حتى القراءات الشاذة:

وهو رأي ابن دقيق العيد.

وبغية أن ننتهي إلى نتيجة مقبولة في المسألة، لا بدّ من استعراض ما وقفت عليه من أدلة ومناقشتها:

استدل السيد الخوئي ﵀ لإثبات أن القراءات حقيقة مغايرة لحقيقة القرآن بقوله: «إن كل واحد من هؤلاء القراء (يعني السبعة) يحتمل فيه الغلط والاشتباه ولم يرد دليل من العقل ولا من الشرع على وجوب اتباع قارئ منهم بالخصوص، وقد استقل العقل وحكم الشرع بالمنع على اتباع غير العلم»(١).

ويلاحظ عليه: أن القراءة السبعية ليست رواية آحاد من القراء السبعة الذين أشار إليهم، وإنما هي متواترة أو مستفيضة ـ كما سيأتي ـ، والعلم من لوازم التواتر والاستفاضة. ومنشأ قوله هذا ـ فيما يبدو لي ـ هو أسانيد هؤلاء القراء التي ذكرها ابن مجاهد واقتصر فيها على ذكر القليل من الرواة، وسيأتي أنه اختيار واجتهاد محض من ابن مجاهد، ولعله لئلا يثقل السند بكثرة أسماء الرواة.

وعند ثبوت تواتر أو استفاضة القراءة لا مجال لتطرق مثل هذه الاحتمالات التي أشار إليها. نضيف إليه: أننا إذا اعتبرنا القراءة رواية آحاد، فاحتمال الغلط والاشتباه في الراوي لا يمنع من الأخذ بروايته إذا كان ثقة، وإلا لبطلت كل روايات الآحاد، وتعطلت السنة الشريفة؛ لأن أكثرها روايات آحاد، لأنه ما من راوٍ إلا يحتمل فيه الغلط والاشتباه لأنه ليس بمعصوم.

---

(١) البيان ١٨٠.

وأقصى ما نفيده ـ هنا ـ أن روايته إذا لم تقترن بها يفيد العلم، لا نقوى على عدّها قرآنًا؛ لاشتراط العلم في ثبوت قرآنية القراءة، وقد ألمحت إلى إفادة قراءات السبعة العلم الموجب لعدّها قرآنًا، ويأتي تفصيل بيانه.

وكذلك احتمال الغلط والاشتباه في الاجتهاد، إذا اعتبرنا القارئ مجتهدًا ـ كما يُقرّ به السيد الخوئي ـ فإنه لا يمنع من الأخذ برأي المجتهد، إلا إذا كان الغلط والاشتباه متيقنًا، وإلا لبطل التقليد إطلاقًا، لأنه ما من مجتهد إلا يحتمل فيه الغلط والاشتباه لأنه ليس بمعصوم.

وكل ما يقال فيه: أن الاجتهاد في القراءة إذا لم يفدنا علمًا بقرآنيتها، لا نقوى على اعتدادها قرآنًا. على أننا سنثبت فيما يأتي بطلان القول بأن القراءات اجتهاد من القراء.

والرجوع إلى القراء رجوع إلى ذوي التخصص وأهل الخبرة في حقل تخصصهم، شأنه شأن الرجوع إلى الفقهاء وإلى رواة الحديث، فالأدلة التي دلت على لزوم الرجوع إلى ذوي التخصصات الأخرى في مختلف حقول الشريعة الإسلامية، هي نفسها دالة على لزوم الرجوع إلى القراء في حقل القراءات.

وإلى هذا أشار الشيخ أبو شامة في كتابه (المرشد الوجيز، ص ١٧٣) قال: «واعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها قد انتهت إلى السبعة القراء ـ المقدم ذكرهم ـ، واشتهر نقلها عنهم لتصديهم لذلك وإجماع الناس عليهم، فاشتهروا بها كما اشتهر في كل علم من الحديث والفقه والعربية أئمة اقتدي بهم وعوّل فيها عليهم».

ثم يستدل السيد الخوئي ﵀ على تقريب أن القراءات اجتهاد من القراء بما يأتي:

١ـ بقول ابن أبي هاشم:

«إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها، أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل.

قال: فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعًا عن الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط، فمن ثم نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار»(١).

إن النص ـ كما هو واضح ـ يثبت أن القراءات رواية لا اجتهاد، ويدل على هذا عبارة «تلقوه سماعًا عن الصحابة»، فإنها تعني الرواية عن الصحابة، والصحابة ـ كما مر وكما سيأتي ـ تلقوا القراءة عن النبي ﷺ.

أما اجتهادهم في اشتراط موافقة خط المصاحف العثمانية وترك ما يخالفها، فالعوامل دعت إلى ذلك ـ كما سلف.

مع العلم بأنه ليس اجتهادًا في القراءة. وإنما هو اجتهاد في تصنيف القراءات إلى ما يدعو إلى المحافظة على القرآن الكريم، وإلى ما عداه، فيؤخذ بالأول ويترك الثاني، ليتحقق الحفاظ على نص القرآن كما تُلقي من رسول الله ﷺ بعد العرضة الأخيرة.

ومما يلقي الضوء على المسألة، اقتصار قراءة ابن مسعود (عتى حين) على الآية ٣٥ من سورة يوسف، مع مجيء (حتى) في مواضع عدة، مما يدل ـ وبوضوح ـ على الالتزام بالقراءة المسموعة فحسب(٢).

وذلك لأنه لو كانت القراءة اجتهادًا لاطردت قراءة حاء (حتى) عينًا في جميع مواضعها من القرآن الكريم من قبل ابن مسعود أو غيره من القراء.

---

(١) البيان ١٨١.

(٢) راجع: أثر القراءات في الدراسات النحوية ٣٤ـ ٣٥.

ويبدو لنا جليًا هنا أن ابن مسعود سمع هذه القراءة من النبي ﷺ في هذه الآية فقط، ولذا تقيّد بها في موضعها فحسب.

٢ـ بقول الزرقاني:

«كان العلماء في الصدر الأول يرون كراهة نقط المصحف وشكله، مبالغة منهم في المحافظة على أداء القرآن الكريم كما رسمه المصحف وخوفًا من أن يؤدي ذلك إلى التغيير فيه .. ولكن الزمان تغير ـ كما علمت ـ فاضطر المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السبب، أي المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف وخوفًا من أن يؤدي تجرده من النقط والشكل إلى التغيير فيه»[١].

والنص ـ كما ترى ـ ليس فيه أي دلالة ـ من قريب أو بعيد ـ على أن العلماء اعتمدوا على اجتهادهم في النقط والشكل، كما أنه ليس فيه أية دلالة على أنهم اعتمدوا على ما تلقوه رواية عن النبي ﷺ.

وسوف نعلم ـ فيما يأتي ـ أن النقط والشكل اعتمد فيهما على القراءة أي على الرواية، وحينئذٍ لا مجال للتشبث بأمثال مسألة النقط والشكل لإثبات أن القراءة اجتهاد لا رواية.

٣ـ بعدم وثاقة جميع رواة القراءات السبع:

إن عدم التوثيق الذي أشير إليه هنا كان لبعض العلماء وفي بعض الرواة وفي الحديث لا في القراءات، كالذي جاء في حفص الدوري راوية عاصم[٢]، وفي نافع

---

(١) البيان ١٨١.

(٢) ففي غاية النهاية لابن الجزري في ترجمة حفص: «قال الذهبي: أما القراءة فثقة ثبت ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث. قلت: يشير إلى أنه تكلم فيه من جهة الحديث».

نفسه حيث لينه[١] الإمام أحمد بن حنبل، وسيأتي هذا وأمثاله في مواضعه مع ملاحظاتها.

وربما عاد هذا إلى عدم اهتمام القراء المشار إليهم بشأن رواية الحديث، لأنه ليس بمجال تخصص لهم.

مضافًا إليه: أن اقتصار رواة القراء السبعة على راويين لكل واحد، هو من اختيار ابن مجاهد من مجموعة كبيرة لكل قارئ بلغت حد التواتر في كل طبقة ـ كما ألمحت ـ وفيهم من لم يمس بأي طعن ـ كما سيأتي.

وقد أشار إلى هذا الزركشي بقوله: «إن في هذه الكتب ـ مثلًا ـ قراءة نافع من رواية ورش وقالون، وقد روى الناس عن نافع غيرهما، منهم إسماعيل بن أبي جعفر المدني وأبو خلف وابن حيان والأصمعي والسبتي وغيرهم. ومن هؤلاء من هو أعلم وأوثق من ورش وقالون .. وكذا العمل في كل راوٍ وقارئ»[٢].

وجاء في (الحدائق الناضرة): «وقد نقل جدي ﷺ عن بعض محققي القراء: أنه أفرد كتابًا في أسماء الرجال الذين نقلوا هذه القراءات في كل طبقة وهم يزيدون عما يعتبر في التواتر»[٣].

أما الجروح التي جاءت في بعض القراء، وفي مجال القراءة بالخصوص، فإنها كانت تطبيقًا لأصول علم أسانيد القراءة لتمييز صحيحها من غيره، كما يفعل ـ تمامًا ـ في رواية الحديث الشريف، ولا قائل أن علم الجرح والتعديل في رجال الحديث موجب لعدم الأخذ بالحديث ولاعتباره اجتهادًا من الرواة، بل يأتي مثل هذا العمل

---

(١) أي ضعّفه في رواية الحديث، جاء في غاية النهاية لابن الجزري في ترجمة نافع: «قال يحيى بن معين: ثقة. وقال النسائي: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صدوق. ولينه أحمد. وهو قليل الحديث».

(٢) البرهان ١/ ٣٢٥.

(٣) ٨/ ٩٥.

مطمئنًا وموثقًا للأخذ بالحديث، ولأن القراءة هي الأخرى سنة كان لها علم أسانيد وجرح وتعديل لرجالها، ويأتي له مزيد بيان.

٤ـ بالعلم الإجمالي بعدم صدور بعض القراءات عن النبي ﷺ الموجب للتعارض بين القراءات، الموجب ـ بدوره ـ لتساقطها والرجوع إلى الأصول اللفظية والعملية(١).

ويؤخذ عليه: أن الإشكال المذكور آتٍ في الأحاديث، فإننا نعلم إجمالًا بعدم صدور بعضها من النبي ﷺ.

وعليه: فما يتبع من طرق لرفع هذا العلم الإجمالي في الحديث تتبع في القراءة. ولأنه لا قائل من المسلمين بطرح الحديث والرجوع إلى الأصول بسبب حصول مثل هذا التعارض المشار إليه، وذلك لوجود ما يحل هذا العلم الإجمالي المذكور إلى علم تفصيلي، وهو اتباع أصول وقواعد علمي الرجال والحديث.

لذلك، فإننا لا نستطيع أن نقول بمثل هذا الإشكال في القراءات لأنها ـ هي الأخرى ـ سنة، نتبع فيها ما نتبعه في الحديث، وهو ما قام به علماء القراءات من تقويم القارئ والقراءة، وذلك بوضعهم علم أسانيد القراءات وعلم القراءات بقواعده وضوابطه. ومن أمثال تقويمات علماء القراءات ونقودهم ما جاء في قول الهروي في سبب إدخاله قراءتي أبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي في القراءات المعتبرة: «لأنا وجدنا قراءتهما على الشرط الذي وجدناه في قراءة غيرهما ـ ممن بعدهما ـ في العلم والثقة بهما، واتصال إسنادهما، وانتفاء الطعن في روايتهما»(٢).

وهو مما يلقي الضوء على ما أشرت إليه من التزام العلماء بتقويم الرواية القرائية فاختيار القراءة أو رفضها.

---

(١) البيان ١٨٢.

(٢) البرهان ١/ ٣٣٠.

وبما يعطينا صورة جلية عن مدى اهتمام علماء القراءات بتقويم شخصية القارئ جرحًا أو تعديلًا، ما نقرؤه في كتب طبقات القراء أمثال ما جاء في طبقات ابن الجزري[(١)]، عند ترجمته لهارون بن حاتم أبي بشر الكوفي البزاز، حيث قال: «مقرئ مشهور ضعفوه»، وما جاء منه أيضًا[(٢)] في ترجمة مجاهد بن جبر، حيث قال: «وله اختيار في القراءة رواه الهذلي في كامله بإسناد غير صحيح». وما جاء في طبقات الذهبي[(٣)] في ترجمة يحيى بن إبراهيم المرسي: «وسمعت بعضهم يضعفه وينسبه إلى الكذب وإلى ادعاء الرواية عمن لم يلقه ولا أجاز له، ويشبه أن يكون ذلك في وقت اختلاطه، لأنه اختلط في آخر عمره». وقال فيه أيضًا: «وقد وقع لنا سنده بالقراءات عاليًا وفرحنا به وقتًا، ثم أوذينا فيه وَبَانَ لنا ضعفه». وقال أيضًا في المصدر نفسه في ترجمة[(٤)] أبي القاسم الهذلي مؤلف كتاب الكامل: «وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد». وقال ابن الجزري في طبقاته[(٥)] في ترجمة محمد بن الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي الذي روى القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة وروى عن أبيه الحسن بن زياد صاحب أبي حنيفة القراءة: «وهو ضعيف في الرواية جدًّا كذّبه غير واحد». وقال ابن مجاهد في كتاب السبعة: «ومنها ما توهم فيه من رواه فضيّع راويته ونسي سماعه لطول عهده، فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه وردوه على من حمله، وربما سقطت راويته لذلك، بإصراره على لزومه وتركه الانصراف عنه، ولعل كثيرًا ممن ترك حديثه، واتهم في راويته كانت هذه علته».

---

(١) ٢/ ٣٤٥.
(٢) ٢/ ٤٣.
(٣) ١/ ٣٦٤.
(٤) ١/ ٣٤٩.
(٥) ١/ ٢١٣.

ومما يلقي الضوء على المسألة أيضًا: أن نقرأ في مؤلفات القرائيين مؤلفًا بعنوان (المدخل إلى معرفة أسانيد القراءات ومجموع الروايات) لأحمد الباطرقاني المتوفى سنة ٤٦٠هـ[١]، وراجع مقدمة (غيث النفع) للوقوف على مثل ذلك.

ثم إن لازم هذا العلم الإجمالي ـ عند من لم ير وجهًا لحلّه ـ: إما الاحتياط بقراءة جميع القراءات في (فاتحة الكتاب) في الصلاة لأن اختيار بعضها لا يفرغ ذمة المكلف مما شغلت به يقينًا ـ وهو وجوب قراءة الفاتحة ـ وإما طرح القراءات جميعها، وعند ذلك بماذا يقرأ في موضعها، وهي مطلوبة من المكلف وجوبًا بقولٍ واحد من المسلمين لا اختلاف فيه.

ولا قائل بطرحها من المسلمين، كما لا قائل بلزوم الاحتياط المذكور.

وقول أهل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ الذي يذكره الخوئي فيما بعد:

«اقرؤوا كما يقرأ الناس، اقرؤوا كما علمتم»[٢]، دليل صريح على اعتبارهم القراءات المعروفة في زمنهم قرآنًا[٣]، وإلا لما أمروا بقراءتها في الصلاة، كما هو نفسه (أعني السيد الخوئي) يصرح بذلك في استفادته مؤدى الحديث المذكور.

مع أن هذا الحديث جاء في سنده سالم بن أبي سلمة وهو ضعيف قال الشيخ محمد طه نجف في (إتقان المقال): «سالم بن أبي سلمة الكندي السجستاني حديثه

---

(١) معجم المؤلفين: ٢/ ٤٥.

(٢) البيان ١٨٢.

(٣) ومنها القراءات السبع فـ«قد كان الناس بمكة على رأس المئتين على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، والكوفة على قراءة حمزة وعاصم وبالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالشام على قراءة ابن عامر، وفي رأس الثلاثمئة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب»، راجع: مفتاح الكرامة ٢/ ٣٩٢.

ليس بالنقي، وإن كنا لا نعرف منه إلاّ خيرًا، له كتاب .. عنه: ابنه محمد (جش)[١] .. وفي (قد)[٢] عن (غض)[٣] ضعيف، روايته مختلطة».

والذين احتجوا به من فقهاء الإمامية استندوا إلى جبر عمل الأصحاب لضعفه، وهذا ليس من منهج السيد الخوئي حسبما يذكره في محاضراته الأصولية.

والذي أحسبه قويًّا أن الحديث المذكور جاء لإبعاد أتباع أهل البيت عليهم السلام من التعصب لقراءة بعينها كما كان شايعًا في ظرف صدور أمثال هذا الحديث، ويؤيده فتوى فقهاء الإمامية بكراهة تجريد قراءة بعينها، المستفادة مما أشرت إليه ـ كما سيأتي.

ولا أدري كيف يجمع السيد الخوئي بين الحديث وقوله سابقًا بإسقاط القراءات من الحجية وعدم اعتبارها قرآنًا.

يضاف إليه: أن رأي السيد الخوئي رحمه الله ـ هنا ـ مخالف لما عرف عن مذهب الإمامية من اعتبارهم القراءات المشهورة ـ كقراءات السبعة ـ قرآنًا.

يقول محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ) الملقب بـ (شيخ الطائفة): «واعلموا أن العرف من مذهب أصحابنا والشائع في أخبارهم ورواياتهم: أن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد، غير أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء، وأن الإنسان مخيَّر بأيِّ قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجريد قراءة بعينها، بل أجازوا القراءة بالمجاز، الذي يجوز بين القراء، ولم يبلغوا بذلك حدّ التحريم والحظر»[٤].

---

(١) (جش) اختصار لرجال النجاشي.
(٢) (قد) اختصار لرجال ابن عقدة.
(٣) (غض) اختصار لرجال الغضائري.
(٤) التبيان ١/ ٧.

ويقول الفضل بن الحسن الطبرسي: «فاعلم أن الظاهر ـ من مذهب الإمامية: أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء بينهم من القراءات، إلا أنهم اختاروا القراءة بما جاز بين القراء وكرهوا تجريد قراءة مفردة»(١).

ويقول محمد باقر الخوانساري: «لا خلاف في حجية السبع منهم مطلقًا، ولا في الثلاث المكملة للعشر في الجملة»(٢).

وذهب الشهيد الأول المتوفى سنة ٧٨٦هـ «وهو إمام في الفقه والنحو والقراءة»(٣) ـ إلى أن القراءات العشر متواترة ومجمع على جواز القراءة بها(٤).

وجاء في روضات الجنات(٥): «القراءة المعتبرة المتفق على إجرائها وكفايتها، بل نزل الروح الأمين بجملتها، وتواترها بوجوهها السبعة عن رسول الله ﷺ عند قاطبة أهل الإسلام، كما صرح بذلك جماعة من الفقهاء الأعلام، معتضدًا بغير واحد من النبوي الوارد في هذا المعنى مثل حديث (الخصال)(٦) الذي فيه: أن رسول الله ﷺ قال: أتاني آتٍ من الله وقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، قلتُ: يا ربّ، وسع على أمتي، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف.

---

(١) مجمع البيان ١/ ٢٥.
(٢) روضات الجنات ٢٦٣.
(٣) ابن الجزري في غاية النهاية ٢/ ٢٦٥.
(٤) روضات الجنات ٢٦٣.
(٥) م. ن.
(٦) تأليف: محمد بن علي بن بابويه الفقيه والمحدث الإمامي المعروف بـ (الصدوق) المتوفى سنة ٣٨١هـ. والحديث في (الخصال ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨): «حدثنا محمد بن علي بن بابويه رضي الله عنه، قال حدثنا محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد عن أحمد بن هلال عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: أتاني آتٍ من الله فقال: إن الله عزّ وجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: يا رب وسع على أمتي، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف».

وقد أمرنا بطريق أهل بيت الوحي والتنزيل أيضًا: أن نقرأ القرآن كما يقرؤه الناس، وأشهر ما استقرت عليه قراءة الناس هو هذه السبع المستندة إلى أولئك السبعة المشهورين المعتمد على قراءتهم».

وقال محمد الجواد العاملي: «وفي (جامع المقاصد): الإجماع على تواترها (يعني القراءات السبع) وكذا في (العزية)، وفي (الروض): إجماع العلماء، وفي (مجمع البرهان) نفي الخلاف في ذلك، وقد نعتت بالتواتر في الكتب الأصولية والفقهية كالمنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمقاصد العلية وغيرها. وقد نقل جماعة حكاية الإجماع على تواترها عن جماعة، وفي رسم المصاحف بها وتدوين الكتب لها حتى أنها معدودة حرفًا فحرفًا، وحركة فحركة، مما يدل على أن تواترها مقطوع به كما أشار إلى ذلك في مجمع البرهان»[١].

ويقول أبو الحسن الشعراني الإمامي المعاصر: «واتفق المسلمون قاطبة على اعتماد القراء في قراءتهم على السمع والنقل الموثوق لا على الاجتهاد والاستشهاد بقواعد اللغة العربية، فمن الواضح الجلي أنه يمكننا قراءة ياء النسب بالفتح أو السكون ومع ذلك لا نرى قراءة بالوجهين. فقرئت في (٥٦٦) موضعًا بالسكون وفي (١٨) موضعًا بالفتح، وفي (٢١٢) موضعًا قرأها البعض بالسكون وآخرون بالفتح»، ثم يقول ـ بعد أن يذكر جملة من الأمثلة القرائية كالمثال المقدم ـ: «ولدينا اليوم القراءات السبع بأسماء قرائها مذكورة في كتب التفسير وحاليًّا تدوي تلك القراءات في أسماعنا نتيجة جهود جهابذة علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومواطنهم من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهندي فهم دونوا كتبًا خاصّة في هذا الصدد، وكتاب (التيسير) من أهم الكتب الوثائقية، فقد كتبه إسباني (أندلسي)، وأيّد صحة النقل ونزاهة المؤلف آلاف علماء القراءات»[٢].

---

(١) مفتاح الكرامة ٢/ ٢٩٠.

(٢) مجلة (الفكر الإسلامي) العدد الأول ٧١ ـ ٧٢.

وأما الأبياري فيقول: «وما نرى صحيحًا هذا الذي ذهب إليه القراء من تأويلات كثيرة تكاد تحمّل الكلمة عشرين وجهًا أو ثلاثين أو أكثر من ذلك، حتى لقد بلغت طرق هذه القراءات العشر فقط، تسعمئة وثمانين طريقة.

فلقد كان هذا اجتهادًا من القراء، ولكنه كان إسرافًا في ذلك الاجتهاد وإنك لو تتبعت ما عقب به الزمخشري في تفسيره على القراء، لوجدت له الكثير مما ردّه عليهم ولم يقبله منهم ... وكذلك تتبع ابن قتيبة القراء وأحصى لهم الكثير، وفي ذلك يقول: «وما أقل من سلم من هذه الطبقة في حرفه من الغلط والوهم»[١].

ونحن حين نمكن لهذه القراءات أن تعيش، نكون كمن يحاول أن يخرج على ما أراده عثمان ومعه علي من قبل، ثم الصحابة على وحدة القرآن تلاوة، هذا بعد أن صح لنا أن هذه القراءات اجتهاد وأن رسم المصحف وإهماله نقطًا وشكلًا جرّا إلى شيء منها»[٢].

ولا أدري كيف يعتبر الأبياري تعدد الطريق ـ الذي عبر عنه بالطريقة ـ تعددًا للقراءة، والطريق لا يعني أكثر من نسبة القراءة إلى الراوي عن الراوي، ذلك أن العلماء قسموا نسبة القراءة إلى الأئمة ومن بعدهم، إلى أربعة أقسام، هي:

١. **القراءة**: إذا نسبت إلى أحد الأئمة. كقراءة نافع.
٢. **الرواية**: إذا نسبت إلى الراوي عن الإمام. كرواية قالون عن نافع.
٣. **الطريق**: إذا نسبت إلى الراوي عن الراوي. كطريق أبي نشيط عن قالون.
٤. **الوجه**: إذا نسبت إلى اختيار القارئ[٣].

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٤٢.
(٢) الموسوعة القرآنية ١/ ٨٠.
(٣) راجع: إتحاف فضلاء البشر ١٧ ـ ١٨.

ثم إن كلًا من هذه الأنواع الأربعة لا بدّ فيه من التعدد ليبلغ الإسناد حدّ التواتر أو الاستفاضة على الأقل.

وحصر الطرق للقراء العشرة في العدد المذكور هو اختيار العلماء، إذ ربما يتعسر حصرها مع اختلاف الأزمنة والأمكنة.

ويعلّل مكي بن أبي طالب هذه الكثرة بقوله: «فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف عن هؤلاء الأئمة، وكل واحد منهم قد انفرد بقراءة اختارها مما قرأ به على أئمته؟

فالجواب: أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في برهة من أعمارهم يقرئون الناس بها قرؤوا، فمن قرأ عليهم بأيّ حرف كان لم يرده عنه، إذ كان ذلك مما قرؤوا به على أئمتهم، ألا ترى أن نافعًا قال: قرأت على سبعين من التابعين فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذّ فيه واحد تركته»[١].

وقد لاحظ هذه الكثرة أيضًا الدكتور عبد الصبور شاهين، وخرج منها بالنتائج التالية:

١ـ أنها في القراءات الشواذ.

٢ـ أنها محصورة في نطاق عدد معيَّن من الأحرف.

٣ـ أنها كلها مروية[٢].

وما ذكره الزمخشري وابن قتيبة لا يعدو رأيهما الخاص في تقديم القواعد النحوية على القراءة، والمسألة خلافية.

---

(١) الإبانة ٤٥.

(٢) راجع: القراءات القرآنية ٢١٩.

فقد ذهب أكثر نحاة البصرة ونفر قليل ممن تبعهم أمثال الزمخشري وابن قتيبة إلى ردّ بعض القراءات لمخالفتها لقواعدهم النحوية التي وضعوها خارج دائرة هذه القراءات وأمثالها من اللهجات والأساليب العربية.

وذهب متأخرو النحاة إلى رفض ما ذهب إليه متقدموهم ممن أشرت إليهم، فقبلوا ما ردوا من قراءات وعدلوا على ضوئها ما خالفها من قواعد نحوية[١].

يضاف إليه: أن الأبياري بنى رأيه هذا على أساس من الاختلاف في قراءة خط المصاحف الأئمة، الشبهة التي أثارها من المتأخرين المستشرق جولد تسيهر. وسيأتي الوقوف عندها ونقدها في موضوع (اختلاف القراءات وأسبابه).

أما مذهب جمهور العلماء ـ وإن كنا ملزمين بالأخذ به الآن؛ لأن الدوافع التي دفعت إلى وضع تلكم الشروط لا تزال قائمة ـ فقد يلاحظ عليه أن ما ثبت يقينًا أن النبي ﷺ قرأ به أو أقرَّ من قرأ به أمامه، ولم يكن متوفرًا على الشرطين الآخرين (أعني موافقة العربية ومطابقة الرسم)، لا نستطيع عدّه غير قرآن لأن النبي ﷺ لا يقرأ بغير القرآن في موضع القرآن.

ودلل ابن دقيق العيد على رأيه بقوله: «الشواذ نقلت نقل آحاد عن رسول الله ﷺ فيعلم ضرورةً: أنه ﷺ قرأ بشاذ منها وإن لم يعيّن.
قال: فتلك القراءة تواترت وإن لم تتعيّن بالشخص، فكيف تسمى شاذًا، والشاذ لا يكون متواترًا»[٢].

ويلاحظ عليه: أن نقل الآحاد لا يفيد القطع ما لم يقترن بما يفيد العلم. وعليه: فلا يثبت به قرآن.

---

(١) راجع كتابنا (قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية). لتقف على مزيد بيان للمسألة.
(٢) النشر ١/ ١٥.

ومتى اقترن بما يوجب القطع بصدوره عن النبي ﷺ فعلًا أو تقريرًا فهو قرآن، إلا أنه لا يقرأ به للعلة التي دعت إلى رفض الشاذّ، وهي المحافظة على نصّ القرآن.

على أن هذا لا يتم إلا في القراءة النادرة الاستعمال، وذلك لتوافر الدواعي على نقل القرآن بالتواتر.

والنص التالي يضع أمامنا الطريقة السليمة في اختيار القراءة الصحيحة، قال في البرهان[1]: «قال الإمام أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم الهروي في كتاب (الكافي) له: فإن قال قائل: فلم أدخلتم قراءة أبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي في جملتهم، وهم خارجون عن السبعة المتفق عليهم؟

قلنا: إنما اتبعنا قراءتهما كما أتبعنا السبعة، لأنّا وجدنا قراءتهما على الشرط الذي وجدنا في قراءة غيرهما ممن بعدهما، من العلم والثقة بهما، واتصال إسنادهما، وانتفاء الطعن في روايتهما.

ثم إن التمسك بقراءة سبعة فقط ليس له أثر ولا سنة، وإنما السنة أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت روايتها نقلًا وقراءة ولفظًا، ولم يوجد طعن على أحد من رواتها.

ولهذا المعنى قدمنا السبعة على غيرهم وكذلك نقدم أبا جعفر ويعقوب على غيرهما».

---

(١) ١/ ٣٣٠.

الفصل الثالث

مصادر القراءات

تبيّنا - فيما سبق - أن القراءة سنة، نقلها الصحابة عن رسول الله ﷺ، ونقلها التابعون عن الصحابة، ثم تناقلها من تلاهم من أجيال المسلمين، جيلًا عن جيل. شأنها في ذلك شأن الحديث الشريف.

ويعني هذا: أن المصدر الذي استقيت منه مادة القراءات القرآنية هو تلكم الروايات التي تتحدث عما سمع مِنْ فِيِّ رسول الله ﷺ من القراءات، وعما قرئ بمسمع منه ﷺ وأمضاه.

وقد تمثلت هذه الروايات القرائية في الآتي:

١- الاختلافات بين صحابة النبي ﷺ في عهده، كالذي حدث بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم.

«قال البخاري رحمه الله: ثنا سعيد بن عفير، ثنا الليث، حدثني عقيل عن أبي شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القارئ حدثاه: أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة (الفرقان) في حياة النبي ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله

ﷺ، فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: «اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال ﷺ: «كذلك أنزلت»، ثم قال: «اقرأ يا عمر»، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت»، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»(١).

٢ـ الاختلافات التي وقعت في عهد عثمان بن عفان، والتي تحدثنا عنها فيما سبق في حديثنا عن (نشأة القراءات وتطورها).

ونتبيّن هنا ـ أيضًا ـ أن الرواية عن النبي ﷺ هي المصدر الوحيد والأصيل للقراءة عند المسلمين.

جاء في حديث ابن الجزري عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت من الصحابة وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعَبي من التابعين: أنهم قالوا: «القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرءوا كما علمتموه»(٢).

ويقول إسماعيل بن إبراهيم الهروي: «السنة أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت روايتها نقلًا وقراءة ولفظًا، ولم يوجد طعن على أحد من رواتها»(٣).

ويقول أبو عمرو عثمان بن الصلاح: «يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنًا، أو استفاض نقله كذلك»(٤).

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير ٣٦.
(٢) النشر ١/ ١٧.
(٣) البرهان ١/ ٣٣٠.
(٤) النشر ١/ ٣٨.

ويقول ابن الجزري: «وليحذر القارئ الإقراء بما يحسن في رأيه دون النقل أو وجه إعراب أو لغة دون رواية»[١].

ويقول أبو عمرو الداني: «وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[٢].

ويقول جولد تسيهر: «فلا اعتراف بصحة قراءة ولا تدخل قراءة في دائرة التعبير القرآني المعجز المتحدي لكل المحاولات التقليد إلا إذا أمكن أن تستند إلى حجج من الرواية موثوق بها»[٣].

وقال النوري الصفاقسي: «القراءة سنة متبعة، ونقل محض، فلا بدّ من إثباتها وتواترها، ولا طريق إلى ذلك إلا بهذا الفن»[٤] (يعني علم الأسانيد).

وذكر ابن مجاهد ـ هنا ـ حديثين[٥]:

عن ابن مسعود: قال «اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفيتم، وعن علي: قال: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرءوا القرآن كما علمتم». وفي ضوئه: منعوا القراءة بالقياس المطلق «وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه»[٦].

---

(١) منجد المقرئين ٣.
(٢) مناهل العرفان ١/ ٤١٥ نقلًا عن: جامع البيان.
(٣) مذاهب التفسير الإسلامي ٥٥.
(٤) غيث النفع ٢١.
(٥) السبعة ٤٦ و٤٧.
(٦) النشر ١/ ١٧.

ولذلك ـ أيضًا ـ «كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا ما قرأت، لقرأت حرف كذا وكذا»[١].

وشذّ من المتقدمين ابن مقسم، حيث ذهب إلى جواز القراءة بما وافق الرسم وإن لم يرو[٢]، ومن المعاصرين السيد أبو القاسم الخوئي ﵀ الذي قرّب أن القراءات اجتهاد من القراء ـ كما تقدم ـ وإبراهيم الأبياري الذي نصّ على أنها اجتهاد.

وجاء في الإتقان: «وقال قوم من المتكلمين: أنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صوابًا في العربية، وإن لم يثبت أنّ النبي ﷺ قرأ بها.

وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطّأوا من قال به»[٣].

والرأي بأن القراءة اجتهاد مخالف لما عليه المسلمون عامة علمًا وعملًا، وذلك كافٍ في ردّه، مضافًا إلى ما قدمناه من نقاشه ونقده فيما تقدمه من بحث.

وذهب بعض العلماء إلى اعتداد القياس المقبول مصدرًا آخر من مصادر القراءة.

والقياس المقبول يعني: حمل ما لم يروَ عن النبي ﷺ على ما روي عنه في جواز القراءة به لوجود علة مشتركة بين الحرفين تسوغ ذلك.

ونستطيع أن نتبينه بوضوح معنىً ومثالًا من النص التالي الذي ورد في مقدمة كتاب المباني، قال صاحبه: «والوجه الثاني من القراءات: أن يكون القرآن قد نزل على لغة، ثم خرج بعض القراء فيه إلى لغة أخرى من لغات العرب، مما لا يقع فيه خلاف في المعنى، فترك النكير عليه تيسيرًا وتوسعة، فنقل ذلك، وقرأ به بعض القراء، وذلك

---

(١) م. ن.

(٢) غيث النفع ٢١٨.

(٣) ١/ ٧٨ نقلًا عن الانتصار للقاضي أبي بكر.

بمنزلة ما ذكر عن أنس بن مالك أنه قرأ (س ٩٤ آ ٢): ﴿وحللنا عنك وزرك﴾. ولا ينكر أن يكون قد قرئ من هذا الضرب بين يدي رسول الله ﷺ فلم ينكره»[١].

والمسألة مختلف فيها بين العلماء[٢].

والذي عليه الجمهور عدم جوازه لاشتراطهم صحة الرواية في كل أقسام القراءة. وهو ما نختاره، لأن القياس حجة ظنية لا يجوز الرجوع إليها باعتباره أصلًا، إلا بدليل خاص من القرآن أو السنة أو العقل، وليس في القرآن أو السنة ما يسوغ الرجوع إليها في القراءات.

أما العقل ـ هنا ـ فإنه يمنع من القياس؛ لأن قرآنية القرآن لا تثبت إلا بما ينهي إلى اليقين، والقياس ـ هنا ـ لا يوصل إلى يقين.

وذهب الدكتور طه حسين إلى أن مصدر القراءات هو اللهجات، قال: «وهنا وقفة لا بدّ منها، ذلك أن قومًا من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافر من غير شك ولا ريبة. ولم يوفقوا لدليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روي في الصحيح من قوله عليه الصلاة والسلام: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير وليس منكرها كافرًا ولا فاسقًا ولا مغتمزًا في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها ... فأنت ترى أن هذه القراءات التي عرضنا لها إنما هي مظهر من مظاهر اختلاف اللهجات»[٣].

---

(١) ١٧٠.
(٢) النشر ١/ ١٧.
(٣) في الأدب الجاهلي ٩٥ ـ ٩٦.

والواقع أنني لا أدري من أين استبان الدكتور طه حسين أن العلماء استدلوا على تواتر القراءات السبع بالحديث الشريف، وهم يعرفون ـ كل من لديه قليل من الفكر ـ أن التواتر اتفاق جمع من الرواة أو الناس يمنع العقل ـ أو العادة ـ تواطؤهم على الكذب.

وكل ما للحديث من علاقة بالقراءات هي محاولة بعض العلماء تفسير الأحرف السبعة الوارد ذكرها في الحديث بالقراءات السبع ليثبت أنها قرآن منزل. لا أكثر من هذا.

وقد أشار إلى هذا الشيخ أبو شامة المقدسي ناقدًا لتلك المحاولة المشار إليها ورادًّا قول أصحابها، قال: «وقد ظن جماعة ممن لا خبرة له بأصول هذا العلم أن قراءة هؤلاء الأئمة السبعة هي التي عبر عنها النبي ﷺ بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فقراءة كل واحد من هؤلاء حرف من تلك الأحرف، ولقد أخطأ من نسب إلى ابن مجاهد أنه قال ذلك».

قال أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم: «رام هذا الغافل مطعنًا في أبي بكر شيخنا فلم يجده، فحمله ذلك على أن قوّله قولًا لم يقله هو ولا غيره، ليجد مساغًا إلى قلبه، فحكى عنه أنه اعتقد أن تفسير معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أن تلك السبعة الأحرف هي قراءة السبعة القراء الذين ائتم بهم أهل الأمصار، فقال على الرجل إفكًا واحتقب عارًا، ولم يحظ من أكذوبته بطائل، وذلك أن أبا بكر رحمه الله كان أيقظ من أن يتقلّد مذهبًا لم يقل به أحد، ولا يصح عند التفتيش والفحص»[1].

يضاف إليه: أن إلقاء نظرة قصيرة على مفردات القراءات يثبت لنا ـ وبوضوح ـ أن ليس كل القراءات لهجات، لنأخذ ـ مثالًا ـ القراءات التالية:

---

(١) المرشد الوجيز ١٤٦ ـ ١٤٧.

يخدعون ويخادعون/ يكذبون ويكذّبون/ فأزلّهما وفأزالهما/ لا يقبل ولا تقبل/ واعدنا ووعدنا/ نغفر ويغفر وتغفر/ عما تعملون وعما يعملون/ خطيئته وخطيئاته/ لا تعبدون ولا يعبدون/ حَسَنًا وحُسْنًا[١].

ونتساءل: ماذا فيها من لهجة؟! .. وهكذا.

نعم، تأتي اللهجات في مثل ما ذكره ابن قتيبة من إمالة وإدغام وما شاكلهما، وفي بعض الكلمات أمثال: كلمة: «منسأة» بالألف، وكلمة «الرُّجز» بضم الراء، وكلمة «حاش» بحذف الألف الثانية، وكلمة «ورق» بإسكان الراء وكسرها.

وهو مما أمضاه الرسول ﷺ تيسيرًا وتوسعة على الأمة، فيرجع في (مصدره) إلى تقرير النبي ﷺ وإمضائه ـ كما سيأتي شرحه مفصلًا في مبحث (اختلاف القراءات وأسبابه) ـ وتقرير النبي ﷺ سنة كقوله وفعله.

---

(١) وكلها في سورة البقرة.

الفصل الرابع

اختلاف القراءات وأسبابه

أوجه الاختلاف

قام كل من ابن قتيبة والفخر الرازي وابن الجزري، وإمام آخر ـ لم تذكر المصادر اسمه ـ حكى عنه الباقلاني، باستقراء القراءات على اختلاف أنواعها، محاولين حصر وجوه الخلاف فيها.

وقد انتهت محاولات الجميع إلى أن أوجه الاختلاف في القراءات منحصرة بالآتي:

١ ـ الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغير في معنى الكلمة وصورتها. نحو: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾[1] حيث قرئ برفع (يضيق) ونصبها، ونحو: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[2]، حيث قرئ برفع (أطهر) ونصبها.

---

(١) الشعراء: ١٣.

(٢) هود: ٧٨.

٢- الاختلاف في الحركات مع تغيير المعنى وبقاء الصورة، نحو: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[1] فقد قرئ بتخفيف الفعل ورفع (زكريا) وقرئ بتشديد الفعل ونصب (زكريا).

٣- الاختلاف في حروف الكلمة مع تغير معنى الكلمة وبقاء صورتها. نحو: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[2] حيث قرئ (ننشزها) بالزاي المعجمة، وقرئ (ننشرها) بالراء المهملة.

٤- الاختلاف في الحروف مع تغير الصورة وبقاء المعنى. نحو: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾[3]، حيث قرئت: (كالصوف المنفوش)، ونحو: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾[4] بالسين المهملة و(بصطة) بالصاد المهملة.

٥- الاختلاف في الحروف مع تغير المعنى وتغير الصورة. نحو: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[5]، حيث قرئ (وطلح) بالحاء المهملة وقرئ (وطلع) بالعين المهملة.

٦- الاختلاف في التقديم والتأخير. نحو: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[6]، حيث قرئت: (وجاءت سكرة الحق بالموت)، ونحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[7] الذي قرئ أيضًا: (فأذاقها الله لباس الخوف والجوع).

---

(١) آل عمران: ٣٧.
(٢) البقرة: ٢٥٩.
(٣) القارعة: ٥.
(٤) الأعراف: ٦٩.
(٥) الواقعة: ٢٩.
(٦) ق: ١٩.
(٧) النحل: ١١٢.

٧ـ الاختلاف في الزيادة والنقصان. نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[١] الذي قرئ أيضًا: (وما علمت أيديهم)، ونحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[٢] الذي قرئ أيضًا: (إن الله الغني الحميد)[٣].

ويلحق ابن الجزري الاختلاف في الأصول القرائية بالوجه الأول، يقول: «وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمد والقصر والإمالة والفتح والتحقيق والتسهيل والإبدال والنقل، مما يعبر عنه بـ (الأصول)، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في آرائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، ولئن فرض فيكون من الأول»[٤].

ويعقب ابن قتيبة على وجوهه بقوله: «وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسوله ـ عليه السلام ـ وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن فيحدث الله إليه من ذلك ما يشاء وينسخ ما يشاء وييسر على عباده ما يشاء، فكان من تيسيره أن أمره بأن يُقرِئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم»[٥].

أسباب الاختلاف

أما أسباب الاختلاف، فقد اختلف فيها على أقوال هي:

---

(١) يس: ٣٥.

(٢) لقمان: ٢٦.

(٣) راجع: تأويل مشكل القرآن ٢٨ ـ ٢٩، فضائل القرآن لأبي كشمير ٣٨ (نقل فيه ما حكاه الباقلاني)، النشر ١/ ٢٦ ـ ٢٧ (ذكر فيه وجوهه ونقل وجوه ابن قتيبة والرازي)، القراءات واللهجات ١٣ ـ ٢٠ (نقل جميع الوجوه وقارن بينها).

(٤) /

(٥)

١ـ اختلاف قراءة النبي ﷺ

فقد ورد أن النبي ﷺ لم يلتزم عند تعليمه القرآن للمسلمين لفظًا واحدًا.

روى أبو عبيد القاسم بن سلام قال: حدثنا يزيد ويحيى بن سعيد، كلاهما عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، عن أُبي بن كعب قال: ما حكَّ في صدري شيء منذ أسلمت، إلا أنني قرأت آية، وقرأها آخر غير قراءتي، فقلت: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فأتينا رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله أقرأتني آية كذا وكذا؟! قال: نعم. وقال الآخر: أليس تُقرئني آية كذا وكذا؟! قال: نعم. فقال: إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، وكل حرف كافٍ شافٍ[١]. ومن ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر: «أن النبي ﷺ قرأ: (متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان)[٢]، وأخرج من حديث أبي هريرة: أنه ﷺ قرأ: (أفلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرات أعين)»[٣].

ومنه ما روي عنه ﷺ: أنه قرأ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يوم الدين﴾[٤].

٢ـ اختلاف تقرير النبي ﷺ لقراءة المسلمين

قال ابن قتيبة: «فكان من تيسيره أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ: (عتى حين)[٥] يريد: (حتى حين)؛ لأنه هكذا يلفظ بها

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير ٢٨.

(٢) الرحمن: ٧٦.

(٣) السجدة: ١٧، الإتقان: ١/ ٧٧.

(٤) الفاتحة: ٤، إبراز المعاني ٥٥.

(٥) يوسف: ٣٥.

ويستعملها، والأسدي يقرأ: (تِعلّمون)[١] و(تِعلم)[٢] و(تِسود وجوه)[٣] و(ألم إعهد إليكم)[٤]، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ: (وإذا قيل لهم)[٥]، و(غيض الماء)[٦] بإشمام الضم مع الكسر، و(هذه بضاعتنا ردت إلينا)[٧] بإشمام الكسر مع الضم، و(ما لك لا تأمنا)[٨] بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان».

ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلًا وناشئًا وكهلًا، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعًا في اللغات، ومتصرفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين[٩].

٣ـ اختلاف النزول

ذهب إلى هذا القول صاحب كتاب المباني في مقدمته، قال: «والوجه الثالث من القراءات: هو ما اختلف باختلاف النزول بما كان يعرض رسول الله ﷺ القرآن على جبريل في كل شهر رمضان، وذلك بعدما هاجر إلى المدينة، فكان أصحاب رسول الله ﷺ يتلقفون منه حروف كل عرض، فمنهم من يقرأ على حرف، ومنهم من يقرأ على آخر، إلى أن لطف الله ـ عزّ وجلّ ـ بهم، فجمعهم على آخر العرض، أو على ما تأخر من عرضين أو ثلاثة، حتى لم يقع في ذلك اختلاف إلا في أحرف قليلة، وألفاظ

---

(١) البقرة: ٢٢.
(٢) البقرة: ١٠٦.
(٣) آل عمران: ١٠٦.
(٤) يس: ٦٠.
(٥) البقرة: ١١.
(٦) هود: ٤٤.
(٧) يوسف: ٦٥.
(٨) يوسف: ١١.
(٩) تأويل مشكل القرآن ٣٠.

متقاربة، والذي وقع من اختلاف حروف الهجاءات فيما أجمعوا عليه، فرقها أصحاب رسول الله ﷺ على المصاحف حين انتسخوها لئلا تذهب».

ولهذه العلة اختلفت مصاحف أهل الشام وأهل العراق وأهل الحجاز في أحرف معدودة على ما ذكرناه قبل هذا الفصل، فاعرفه موفقًا إن شاء الله[1]. ويعضده ما روي في قصة عمر وهشام التي مر ذكرها في مبحث (مصادر القراءات) حيث جاء فيها قوله ﷺ: «كذلك أنزلت» مما يدل على أن اختلاف القراءة فيها، بسبب تعدد النزول.

٤ـ اختلاف الرواية عن الصحابة

وهو مذهب جمهور المقرئين، جاء في تاريخ القرآن للكردي: «وسبب اختلاف القراءات السبع وغيرها ـ كما قال ابن هشام[2] ـ أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من حمل منه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل.

قال: فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعًا من الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط، امتثالًا لأمر عثمان الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن، فمن ثَمَّ نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة»[3].

والصحابة بدورهم كانوا قد تلقوه سماعًا مِنْ فِيِّ رسول الله ﷺ وكان ما تلقوه مختلفًا، يقول الزرقاني: «ثم إن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذه عنه

(١) مقدمتان في علوم القرآن ١٧٠ ـ ١٧١.
(٢) هكذا ورد في النسخة المطبوعة، وصوابه: ابن أبي هاشم.
(٣) تاريخ القرآن ص ٩٢ نقلًا عن فتح الباري على صحيح البخاري.

بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في البلاد، وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابعي التابعين عن التابعين، وهلم جرًّا، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وبنشرها»[(١)].

وإلى هذا الاختلاف أيضًا يشير ابن مجاهد في كتاب السبعة معللًا إياه بقوله: «ورويت الآثار بالاختلاف عن الصحابة والتابعين توسعة ورحمة للمسلمين»[(٢)].

ووقفنا عند استعراضنا لأسانيد القراء السبعة ـ فيما تقدم ـ على اتصالها بالصحابة فالنبي ﷺ، مما يدل عليه دلالة واضحة.

٥ـ اختلاف اللغات (أو اللهجات)

ويبدو لي: أن أول من ذهب إليه ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن).

راجع قوله في ذلك في (اختلاف تقرير النبي) المتقدم ذكره. وذهب مذهبه أبو شامة، يقول: «القرآن العربي فيه من جميع لغات العرب، لأنه أنزل عليهم كافة وأبيح لهم أن يقرؤوه على لغاتهم المختلفة، فاختلفت القراءات فيه لذلك»[(٣)].

ويدل على ما ذكره أبو شامة بوضوح ما رواه الضحاك عن ابن عباس: «أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب»[(٤)]. وتبناه من المعاصرين الدكتور طه حسين، قال: «إنما أشير إلى اختلاف آخر في القراءات يقبله العقل، ويسيغه النقل، وتقتضيه ضرورة اختلاف اللهجات بين قبائل العرب التي لم تستطع أن تغير حناجرها وألسنتها وشفاهها لتقرأ القرآن كما كان يتلوه النبي وعشيرته

---

(١) مناهل العرفان ١/ ٤٠٦.
(٢) السبعة ص ٤٥.
(٣) إبراز المعاني ٤٧٨.
(٤) في الأدب الجاهلي ٩٥.

قريش فقرأته كما كانت تتكلم، فأمالت حيث لم تكن تميل قريش ومدت حيث لم تكن تمد، وقصرت حيث لم تكن تقصر، وسكنت حيث لم تكن تسكن، وأدغمت وأخفت ونقلت حيث لم تكن تدغم ولا تخفي ولا تنقل»[١].

وتبناه من المعاصرين أيضًا كل من: علي الجندي ومحمد صالح سمك ومحمد أبو الفضل إبراهيم[٢]، على أن هذا السبب لم يكن العلة عندهم ـ لجميع اختلافات القراءات، وإنما لبعضها، كما أشاروا إليه.

وهو ما نختاره ـ هنا ـ لما سبق منا في مناقشة الدكتور طه حسين في موضوع (مصادر القراءات). فراجع.

وهذا النوع من الاختلاف داخل ـ فيما أرى ـ ضمن تقرير النبي ﷺ وإمضائه لقراءات المسلمين، كما ألمح إليه في بعض النصوص المنقولة.

والملاحظ ـ هنا ـ أن جميع العوامل المذكورة يرجع أصحابها القراءات على اختلافها إلى الرسول ﷺ فعلًا أو تقريرًا، وإلى أنها كانت من باب التيسير والتوسعة على الأمة الإسلامية رحمة بها، ولعل الحديث الشريف: «أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه» يشير إلى ذلك، وبخاصة في رواية الإمام أحمد بن حنبل عن خالد عن حماد عن عاصم عن زر عن حذيفة: «أن رسول الله ﷺ قال: لقيت جبريل عند أحجار المرا، فقلت: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية، الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابًا قط، فقال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»[٣].

---

(١) م. ن.
(٢) راجع: أطوار الثقافة والفكر ١/ ٨٠.
(٣) فضائل القرآن لابن كثير ٣٠.

وإليه يشير أيضًا ما جاء في (الحدائق الناضرة): «قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة الألفية ـ مشيرًا إلى القراءات السبع ـ فإن الكل من عند الله تعالى نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين ﷺ، تخفيفًا على الأمة وتهوينًا على أهل الملة»[1].

٦ـ عدم نقط وشكل المصاحف الأئمة، واجتهاد القراء في قراءتها دونما اعتماد على رواية أو نقل عن النبي ﷺ

وهو مذهب المستشرق جولد تسيهر، قال: «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي، الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعًا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط.

بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها.

وإذًا فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في الحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطًا أصلًا، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه»[2].
وتأثر بمذهبه من المعاصرين: إبراهيم الأبياري، وتقدم الحديث عن رأيه عرضًا ونقدًا في موضوع (التعريف بالقراءات)، وكذلك الدكتور جواد علي ـ هو الآخر ـ ذهب إلى أن اختلاف القراءات كان بسبب الرسم[3].

وقد تصدى للرد على جولد تسيهر كثيرون، منهم:

---

(١) ٨/ ٩٦، وراجع: مفتاح الكرامة ٢/ ٣٩٢.
(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ٨.
(٣) راجع: مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٢، جزء ٢، (لهجات القرآن الكريم).

١. عبد الوهاب حموده في كتابه (القراءات واللهجات ـ الفصل العاشر).
٢. محمد طاهر الكردي في كتابه (تاريخ القرآن ـ الردّ على الإفرنج القائلين باستنباط القراءات عن الرسم).
٣. الدكتور عبد الرحمن السيد في بحثه (كولد تسيهر والقراءات) المنشور بمجلة المربد. إصدار جامعة البصرة، السنة الأولى، العدد الأول.
٤. الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه (القراءات في نظر المستشرقين والملحدين).
٥. لبيب السعيد في كتابه (المصحف المرتل).

ونستطيع أن نلخص مضامين تلكم الردود المشار إليها بما يلي:

١. أن شيوع ظاهرة القراءة القرآنية كان قبل تدوين المصاحف الأئمة، وكان «الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب»[(١)].
٢. ظهور حركة ظاهرة القراءة قبل وجود النقط والشكل، كما مرّ مفصلًا في حديثنا عن (نشأة القراءات وتطورها).
٣. اعتماد القراءات على النقل والرواية، كما تقدم بشيء من التفصيل في حديثنا عن (مصادر القراءات).

وشاهد آخر، نذكره ـ هنا ـ هو شرح أبي شامة لقول الشاطبي: «وإيلاف كل وهو في الخط ساقط»، قال في إبراز المعاني[(٢)]: «أي وكلهم (يعني القراء السبعة) أثبت الياء في الحرف الثاني وهو (إيلافهم رحلة)[(٣)] وهذه الياء ساقطة في خط المصحف والأولى ثابتة، والألف بعد اللام فيها ساقطة وصورتها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١

(١) النشر ١/ ٦.
(٢) ص ٤٩٩.
(٣) قريش: ٢.

إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ (١) فأجمعوا على قراءة الثاني بالياء، وهو بغير ياء في الرسم، واختلفوا في الأول وهو بالياء.

هذا مما يقوّي أمر هؤلاء القراء في اتباعهم فيما يقرؤون النقل الصحيح دون مجرد الرسم وما يجوز في العربية».

ونذكر هنا ـ أيضًا ـ قول الصفاقسي في غيث النفع (٢): «قال الشيخ العارف بالله سيدي محمد بن الحاج في (المدخل): لا يجوز لأحد أن يقرأ بما في المصحف إلاّ بعد أن يتعلم القراءة على وجهها أو يتعلم مرسوم المصحف وما يخالف منه القراءة، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما أجمعت عليه الأمة ..».

وقوله الآخر في المصدر نفسه: «لا يلزم موافقة التلاوة للرسم، لأن الرسم سنة متبعة قد توافقه التلاوة وقد لا توافقه، انظر كيف كتبوا ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ (٣) بالألف قبل الياء، و﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ (٤)، و﴿وَلَأَاْوْضَعُواْ﴾ (٥) بألف بعد (لا) ومثل هذا كثير، والقراءة بخلاف ما رسم».

ويقول أبو شامة أيضًا: «والقراءة نقل، فما وافق منها ظاهر الخط، كان أقوى، وليس اتباع الخط بمجرده واجبًا ما لم يعضده نقل» (٦).

٤ـ تناقض كولد تسيهر فيما ادّعاه أولًا وفيما انتهى إليه آخرًا، يقول الدكتور عبد الرحمن السيد: «ولقد ختم كولد تسيهر حديثه عن القراءات بما هدم به ما وصل إليه

---

(١) قريش: ١ ـ ٢.
(٢) ص ٢١٨.
(٣) الزمر: ٦٩.
(٤) النمل: ٢١.
(٥) التوبة: ٤٧.
(٦) إبراز المعاني ٤٠٦.

من نتائج، وما تمسك به من نظريات، فقد نقل عن علي ـ كرم الله وجهه ـ أنه قال عندما سئل عن تحويل آية من القرآن إلى معنى قصده: «إن القرآن لا يهاج اليوم ولا يحول». فليس للمسلمين رأي في قبوله أو تغييره، وإنما عليهم أن يلتزموا نصوصه، وأن يقفوا عندما قرئ لهم به».

وذكر كذلك ما اتجه إليه المسلمون في أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وأنها كلها صحيحة.

وأنه: «لا اعتراف بصحة قراءة ولا تدخل قراءة في دائرة التعبير القرآني المعجز المتحدي لكل محاولات التقليد إلا إذا أمكن أن تستند إلى حجج من الرواية موثوق بها»(١).

وأن «أهل السنة المتشددين الذين ـ وإن خرجوا في إباحة حرمة القراءة على قراءات القراء المعترف باعتمادهم ـ قد ردوا الافتراضات الاختيارية إلى دائرة الشواذ المرفوضة، وحكموا بعدها في طبقتها، بل قد اقتضت أيضًا هذه الافتراضات الاختيارية في بعض الأحيان ... عقوبة صارمة من قبل الدوائر القائمة على التراث الديني .. ففي سنتي ٣٢٢ ـ ٣٢٣ للهجرة لقي اثنان من القراء المحترفين في بغداد عقابًا شديدًا حينما أرادا إشاعة قراءات مخالفة للنص العثماني»(٢).

«فإذا كان هذا هو رأي المسلمين منذ صدر الإسلام، وإذا كان المسلمون قد اتفقوا على أنه لا رأي في القراءة بعد النبي ﷺ ولا عمل إلا بما يثبت عنه، ولا قبول إلا لما قرأ به، كانت النتائج التي وصل إليها خاطئة وكان استنباطه غير قائم على أساس سليم»(٣).

(١) كولد تسيهر ص ٥٥.
(٢) كولد تسيهر ص ٦٤.
(٣) مجلة المربد ٩٧ ـ ٩٨.

ونضيف إلى ما تقدم:

٥ـ أن الاختلافات بين المصاحف الأئمة كانت قليلة، فالاختلاف بين مصحفي أهل المدينة والعراق كان في اثني عشر حرفًا، وبين مصحفي أهل الشام والعراق كان نحو أربعين حرفًا، وبين مصحفي أهل الكوفة والبصرة كان في خمسة أحرف.

وقد عقد لها فصل خاص في مقدمة كتاب المباني، ذكر فيه أعدادها وأمثلتها وهو (الفصل الخامس في اختلاف المصاحف والقراءات والقول في كيفيتها).

٦ـ وجود حروف كثيرة خالف القراء في بعضها مرسوم المصاحف كالذي مرّ في شرح أبي شامة. وفي بعضها مرسوم بعض المصاحف وقد تكفلت ببيان ذلك وتقديم إحصائيات تلكم المخالفات وعرض أمثلتها كتب رسم القرآن.

٧ـ قيام اختلاف مرسوم المصاحف على أساس من اختلاف القراءات المروية عن النبي ﷺ. ومعنى هذا أن القراءات لم تقم على أساس من اختلاف مرسوم المصاحف كما ذهب إليه كولد تسيهر ومن تابعه.

يقول الداني في المقنع[1]: «قال أبو عمرو: فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف، قلت: السبب في ذلك ـ عندنا ـ أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحدة وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها، مما لا يصح ويثبت نظرًا للأمة واحتياطًا على أهل الملة، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله ـ عزّ وجلّ ـ كذلك منزلة، ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعلم أن جمعها في مصحف واحد، على تلك الحال غير متمكن إلا بإعادة الكلمة مرتين، و في رسم ذلك كذلك من التخليط والتغير للمرسوم، ما لا خفاء به ففرقها في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها

(١) ١١٤ ـ ١١٥.

ومحذوفة في بعضها لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله ـ عزّ وجلّ ـ وعلى ما سمعت من رسول الله ﷺ.

فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار».

ويشير إليه أيضًا المهدوي: «أن جميع هذه القراءات التي نزل عليها القرآن داخلة في خط المصحف المجتمع عليه غير خارجة عنه»[١].

ومن كل هذا نخلص إلى أن القراءات القرآنية ترجع في اختلافها إلى سببين رئيسين، هما:

١ـ تعدد النزول:

ويدخل فيه قراءة النبي ﷺ وكثير من المروي عن الصحابة عن النبي ﷺ وبعض من تقرير النبي ﷺ.

٢ـ تعدد اللهجات:

ويدخل فيه القليل من فعل النبي ﷺ والكثير من تقريره ﷺ.

وكذلك نخلص إلى أن هذا التعدد في القراءات كان تيسيرًا وتوسعة على الأمة الإسلامية وهي الأمة المرحومة.

وعند رجوعنا إلى ما وقفنا عليه في تطور القراءات، نخلص إلى أن جملة من هذه القراءات قد شملتها عملية التشذيذ.

---

(١) مختصر وجوه القراءات، مصورة معهد المخطوطات العربية.

الفصل الخامس

الاختيار في القراءات

بعد أن عرفنا مصادر القراءات ووجوه وأسباب اختلافها، ننتقل إلى التعريف باختياراتها، النابعة من تلكم المصادر والوجوه.

قلت فيما مضى من تاريخ القراءات: في النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري كانت مرحلة نشوء الاختيار في القراءات، حيث قام كل فرد من القراء في تلكم الفترة بالنظر فيما روي من حروف قرائية مختلفة واختار من بينها حروفه على أساس من مقياس من معين انتهجه في الموازنة والاختيار، قد يرجع إلى مستوى وثاقة السند، وقد يرجع إلى قوة الوجه في العربية، وقد يرجع إلى مطابقة الرسم، وربما رجع إلى عوامل أخرى.

ثم بعد اختياره يتبناه فينسب إليه، ويسمى اختياره وحرفه.

وفي ضوئه: نستطيع أن نعرف الاختيار: بأنه الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهدًا في اختياره.

فنافع ـ مثلًا ـ قرأ على سبعين من التابعين واختار مما قرأه ورواه عنهم ما اتفق عليه اثنان وترك ما سواه. وهكذا سائر القراء.

وعبارة القرطبي التالية تعطينا صورة واضحة عما قلت، قال في تفسيره[١]: «وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار مما روي وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به، ونسب إليه، فقيل حرف نافع وحرف ابن كثير».

وتعرفُنا إلى معنى الاختيار في القراءات يؤكد لنا أيضًا أن اجتهاد القراء لم يكن في وضع القراءات ـ كما توهم البعض ـ وإنما في اختيار الرواية، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرواية والاجتهاد في وضع القراءة.

والحظر المجمع عليه عند المسلمين منصب على الاجتهاد في وضع القراءة لا الاجتهاد في اختيار الرواية. وإليه يشير ابن الجزري بقوله عن نسبة القراءة إلى القارئ بأنها: «إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»[٢].

ويعني بذلك أن القارئ يختار القراءة ويداوم عليها ويلزمها، حتى يشتهر بها ويقصد إليه فيها فتنسب إليه.

والاختيار عند القراء الأوائل كالسبعة أو العشرة أو من سبقهم أو حتى من عاصرهم كان ينبع من المصادر والوجوه كما أسلفت.

والاختيار عند العلماء وأهل الأداء ممن تأخر عن أولئك السلف الصالح من القراء كان اختيارًا من وفي حروف القراء السبعة أو العشرة، كاختيارات الداني وابن الجزري من المتقدمين، واختيارات الضبّاع والحصري من المحدثين.

---

(١) ١٥/ ٤٠.

(٢) النشر ١/ ٥٢.

الفصل السادس

المقياس القرائي

ذكرت ـ فيما سبق ـ أن القراء وضعوا مقاييس للقراءة المتواترة، ليميّزوا به المتواتر من الشاذّ. ومرت هذه المقاييس بمراحل مختلفة تطورت فيها وفق متطلبات علم القراءات وملابساته.

وأقدم مقياس وقفنا عليه هو مقياس ابن مجاهد، ثم تلاه مقياس ابن خالويه، فمقياس مكي بن أبي طالب، ثم مقياس الكواشي، وأخيرًا مقياس ابن الجزري الذي استقرّ عليه العرف القرائي حتى اليوم.

وكانت تلكم المقاييس كما يلي:

١ـ مقياس ابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤هـ وهو:

أـ أن يكون القارئ مجمعًا على قراءته من قبل أهل مصره.

ب ـ أن يكون إجماع أهل مصره على قراءته قائمًا على أساس من توفره على العلم بالقراءة واللغة أصالة وعمقًا.

٢ـ مقياس ابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ وهو:

أـ مطابقة القراءة للرسم.

ب ـ موافقة القراءة للعربية.

ج ـ توارث نقل القراءة.

٣ـ مقياس ابن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧هـ وهو:

أـ قوة وجه القراءة في العربية.

ب ـ مطابقة القراءة للرسم.

ج ـ اجتماع العامة عليها.

٤ـ مقياس الكواشي المتوفى سنة ٦٨٠هـ وهو:

أـ صحة السند.

ب ـ موافقة العربية.

ج ـ مطابقة الرسم.

٥ـ مقياس ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ وهو:

أـ صحة السند.

ب ـ موافقة العربية مطلقًا.

ج ـ مطابقة الرسم ولو تقديرًا.

والموازنة بين المقاييس المذكورة تنهينا إلى النتائج التالية:

١ ـ أن مقياس ابن مجاهد ينظر إلى القارئ نفسه، ويقوّمه مباشرة.

ولعله يرى أن تقويم القارئ تقويم لقراءته، بينما تنظر المقاييس التي تلته إلى القراءة وتقومها مباشرة.

٢ـ اتفاق المقاييس الأربعة من ابن خالويه حتى ابن الجزري على اشتراط (مطابقة الرسم) و(موافقة العربية)، مع اختلاف يسير بين مكي بن أبي طالب حيث اشترط قوة الوجه في العربية، وبين ابن الجزري حيث وسّع في شرط موافقة العربية إلى ما يشمل كل الوجوه في العربية، قوية كانت أو سواها.

وللظروف التي أحاطت بالقراءات أثر في هذا التطور من التضييق في دائرة شرط موافقة العربية عند مكي إلى التوسعة عند ابن الجزري.

كما وسّع ابن الجزري أيضًا في شرط مطابقة الرسم بقوله (ولو تقديرًا). ويعني فيه إدخال مثل قراءة (مالك)[1] ـ بالألف ـ التي يحتملها رسم كلمة (ملك) بتقدير الألف.

٣ـ يبدأ الشرط الآخر (أعني غير مطابقة الرسم وموافقة العربية) عند ابن مجاهد بإجماع أهل مصر القارئ، وهو شرط فيه شيء من التوسعة في مقابل ما تطور إليه عند ابن أبي طالب الذي فسر (العامة) باتفاق أهل المدينة والكوفة، أو باتفاق أهل الحرمين الشريفين (مكة والمدينة).

بينما نجده عند ابن خالويه يشير إلى (صحة السند)، لأن توارث النقل لا يعني ـ فيما أفهمه ـ إلا صحة السند.

ومن المظنون قويًّا أن ابن مجاهد وابن أبي طالب يشيران بـ (إجماع أهل المصر أو المصرين) وبـ (اتفاق العامة) إلى (صحة السند) أيضًا، لأنهما التزما الرواية بتدوين القراءات في كتبهما، ولأن اتفاق أهل المصر أو المصرين على القراءة، وكذلك اتفاق العامة عليها، يعني الاتفاق على روايتها وبلوغ الرواية مبلغ التواتر أو الشهرة المفيدة للعلم على الأقل.

وبعد هذا نستطيع أن نخلص إلى النتيجة الأخيرة، وهي: أن أركان القراءة المتواترة، هي:

١ـ صحة السند.

٢ـ مطابقة الرسم.

٣ـ موافقة العربية.

---

(١) الفاتحة: ٤.

ولا إخال أننا بحاجة إلى تقييد الأركان بما ذكره ابن الجزري. وخاصة بعد أن استقرّ العرف القرائي على ما هدف إليه ابن الجزري، وبعد أن توسع أفق العربية إلى ما يلتقي وجميع القراءات المتواترة ـ كما سيأتي توضيحه ـ وبعد استقرار العرف القرائي في معرفة الرسم بالرجوع إلى الرواية وما يذكره علماء الرسم من ضبط كلمات التنزيل.

وسنوضح فيما يليه مقصودهم من كل ركن من هذه الأركان الثلاثة.

ومما تجدر الإشارة إليه ـ هنا ـ ظهور مقياسين آخرين في عهد ابن مجاهد من مقرئين معاصرين له، هما:

ابن شنبوذ المتوفى سنة ٣٢٧هـ ومقياسه:

١ـ صحة السند.

٢ـ موافقة العربية.

وابن مقسم المتوفى سنة ٣٥٤هـ ومقياسه:

١ـ مطابقة الرسم.

٢ـ موافقة العربية.

إلا أنهما ماتا في مهدهما لعدم اشتراط الأول منهما مطابقة الرسم، وعدم اشتراط الثاني صحة السند.

١. الرواية القرائية

لا يختلف علماء القراءة في اشتراط صحة السند رواية القراءة المتواترة ـ كما سميناها في تعريفنا بأقسام القراءة.

وإنما اختلفوا في مستوى صحة السند على أقوال، هي:

١ـ **الشهرة المفيدة للعلم، وقد يعبرون عنها بـ (الاستفاضة) وهو رأي محققي** المتقدمين.

٢ـ التواتر:
وهو رأي الجمهور.

٣ـ التواتر أو الاستفاضة:
وهو رأي ابن الجزري.

٤ـ إفادة العلم مطلقًا:
ويعني به أن يأتي السند مفيدًا للقطع سواء كان مستفيضًا أم متواترًا أم آحادًا اقترنت بها يفيد القطع.

ويفهم هذا من أمثال ما دوّنه ابن مجاهد في (السبعة) مما تفرد بروايته راوٍ واحد في طبقته أو جيله، كرواية بكار بن عبد الله بن كثير قراءة أبيه (**لاحدى**)[1] بلا ألف.

ونخلص ـ هنا ـ إلى النتيجة التالية:

أن جميع العلماء يشترطون في صحة سند القراءة المتواترة إفادته العلم بصدور الرواية عن النبي ﷺ فعلًا أو تقريرًا.

ويرجع هذا إلى عدم تفرقتهم بين القرآن والقراءة المتواترة، ولأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، أي لا بدّ من العلم بأن ما يقرأ به هو قرآن.

---

(١) المدثر: ٣٥.

٢. مطابقة الرسم

بعد تعرفنا مقصود القراء من صحة السند في القراءات، ننتقل إلى التعريف بمقصودهم من (مطابقة الرسم) الذي اشترط عنصرًا أساسيًّا في مقاييس القراءة المتواترة التي مرّ التعريف بها.

يعني القراءة بالرسم: ما كتبت عليه المصاحف الأئمة في عهد عثمان وبأمره.

وكان اشتراط مطابقة القراءات المتواترة لمرسوم المصاحف الأئمة قائمًا على أساس أن الخليفة عثمان عندما أمر بتوحيد المصاحف وكتابتها استهدف أن ينطوي مرسوم المصاحف على جميع الحروف التي استقر عليها نص القرآن في العرضة الأخيرة.

ويعني هذا أن اشتراط مطابقة المصاحف الأئمة كان وقاية من دخول القراءات الآحادية والشاذّة في إطار القراءات المتواترة التي تجوز القراءة بها.

ولنعد ـ هنا ـ النظر في نصّ الانتصار: «لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحتين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك، وأَخْذَهم بمصحف واحد باتفاق المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة باختلاف أهل العراق والشام في بعض الحروف»[١].

ومن هنا جوزوا القراءة بما يخالف المصحف إذا كان متواترًا، وتلقوا الحروف المتواترة المخالفة للرسم بالقبول.

وبغية أن يحافظوا على ما توخوه من منع تسرب القراءات غير المتواترة إلى مجال القراءات المتواترة، قاموا بإحصاء الحروف المخالفة لمرسوم المصاحف الأئمة

(١) المواهب الفتحية ٢/ ٨٦.

وبالنص عليها وبوضع وتدوين علم اختلاف مرسوم المصاحف أو علم رسم القرآن أو هجاء المصاحف ـ كما يسميه بعضهم.

ونصوا على وجوب تعلم هذا العلم لمعرفة الحروف المخالفة للرسم المنصوص عليها لمن لم يعرف القراءات المتواترة معرفة صحيحة، ليحقق اشتراط مطابقة المصحف في القراءة المتواترة ما قصدوا إليه من الحفاظ على القراءات المتواترة، والوقاية من تسرب غيرها إليها.

ونعيد ـ هنا ـ نص «غيث النفع» الذي سبق أن قدمناه، لنرى ما يلقيه من ضوء على هذه المسألة، وهو: «قال الشيخ العارف بالله سيدي محمد بن الحاج في (المدخل): لا يجوز لأحد أن يقرأ بما في المصحف إلاّ بعد أن يتعلم القراءة على وجهها، أو يتعلم مرسوم المصحف وما يخالف منه القراءة، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما أجمعت عليه الأمة».

ولعل أقدم من ألّف في هذا الفن هو عبد الله بن عامر مقرئ الشام المتوفى سنة ١١٨هـ، واسم مؤلفه ـ كما تقدم ـ (اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق).

ومن أشهر ما وصلنا من مؤلفات الأقدمين في هذا الفن مطبوعًا:

١ـ كتاب المصاحف لعبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٣١٦هـ.

٢ـ هجاء مصاحف الأمصار لأحمد بن عمار المهدوي المتوفى سنة ٤٣٠هـ.

٣ـ المقنع لأبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ.

٤ـ النقط والشكل للداني أيضًا.

وفي هذه الكتب وأمثالها يوقف على القراءات المتواترة المخالفة لخط المصاحف الأئمة، والتي أجمع القراء على قبولها والقراءة بها، أمثال: الوقف بالهاء على ما كتب بالتاء نحو: ﴿امرأت﴾[1] و﴿نعمت﴾[1] و﴿ابنت﴾[2] وإثبات ياء الإضافة في

---

(١) آل عمران: ٣٥.

مواضع لم ترسم بها، وإثبات الواو في ﴿**ويدع الإنسان**﴾[٣] و﴿**يوم يدع الداع**﴾[٤] و﴿**سندع الزبانية**﴾[٥] و﴿**يمح الله الباطل**﴾[٦]، وإلحاق هاء السكت بـ (ما) الاستفهامية المجرورة في قراءة البزي (عمه، فيمه، لمه، بمه، معه) وإثبات الألف في ﴿**أيه المؤمنون**﴾[٧] و﴿**يا أيه الساحر**﴾[٨] و﴿**أيه الثقلان**﴾[٩] وحذف الألف الثانية في ﴿**لا أقسم بيوم القيامة**﴾[١٠] في قراءة ابن كثير، وحذف الألف الأولى عند الجميع من ﴿**لا أذبحنه**﴾[١١] وغيره.

أما الطريقة التي اتبعها كَتَبَةُ الخليفة عثمان في توزيع القراءات على المصاحف الأئمة: فكما يلي:

١ ـ إذا كانت صورة الكلمة لا تحتمل أكثر من قراءة واحدة ـ وثبت قراءتها بصورة أخرى ـ فرّقوا في كتابتها، فكتبوها في مصحف وفق قراءة، وفي آخر وفق أخرى.

---

(١) البقرة: ٢١١.
(٢) التحريم: ١٢.
(٣) الإسراء: ١١.
(٤) القمر: ٦.
(٥) العلق: ١٨.
(٦) الشورى: ٢٤.
(٧) النور: ٣١.
(٨) الزخرف: ٤٩.
(٩) الرحمن: ٣١.
(١٠) القيامة: ١.
(١١) النمل: ٢١.

وذلك مثل: ﴿قال موسى﴾[(١)] التي كتبت في مصحف مكة بلا واو، وفي سواه من المصاحف بالواو: ﴿وقال موسى﴾، ومثل: ﴿يا عبادِ﴾[(٢)] التي كتبت في بعضها بغير ياء، وفي بعضها الآخر بالياء: ﴿يا عبادي﴾.

ونرجع ـ هنا ـ إلى قول الداني في المقنع: «فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف.

قلت: السبب في ذلك ـ عندنا ـ أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ لما جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحدة وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها، مما لا يصح ويثبت نظرًا للأمة واحتياطًا على أهل الملة، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله ـ عزّ وجلّ ـ كذلك منزلة، ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعلم أن جمعها في مصحف واحد، على تلك الحال غير متمكن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغير للمرسوم، ما لا خفاء به ففرقها في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله ـ عزّ وجلّ ـ وعلى ما سمعت من رسول الله ﷺ. فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار»[(٣)]، وقد توخوا في توزيع القراءات على المصاحف أن تكون القراءة موافقة في الغالب للهجة القطر الذي أرسل إليه المصحف.

٢ـ وإذا كانت صورة الكلمة تحتمل القراءات المختلفة بسبب عدم وجود النقط والشكل كتبوها بصورة واحدة في جميع المصاحف، مثل: ﴿فتبينوا﴾[(٤)] و﴿فتثبتوا﴾،

---

(١) القصص: ٣٧.
(٢) الزخرف: ٦٨.
(٣) المقنع ١١٤ ـ ١١٥.
(٤) الحجرات: ٦.

ومثل: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾(١) معتمدين في بيان الفرق بينهما على الرواية، وعلى المحفوظ، وإقراء القراء الذين بعثهم عثمان إلى الأمصار مع المصاحف.

وما قام به عثمان كان علاجًا من جانب لمشكلة الاختلاف بين المسلمين في القراءات التي قد يؤدي إلى الفتنة بينهم، وإلى الفوضى في القراءات، فأراد أن يقصرهم على القراءات المتواترة، وكان علاجًا ناجحًا، وهو من جانب آخر وقاية ومانع من تسرب القراءات غير المتواترة إلى تلاوة القرآن.

وبقي الأمر على هذا، حتى أصبح عدم النقط والشكل سببًا في دخول ما قصد عثمان والصحابة إلى عدم دخوله في تلاوة القرآن من القراءات غير المتواترة، وذلك بسبب كثرة التصحيف وانتشاره، وبخاصة في العراق حيث يكثر الأعاجم هناك، وقد توسع انتشاره في عهد الإمام علي عليه السلام الأمر الذي دعا تلميذه أبا الأسود الدؤلي إلى وضع شكل القرآن. ثم في عهد عبد الملك بن مروان، ففزع واليه على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي للقيام بمهمة النقط وتمَّ ذلك على يد نصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمُر المتوفين سنة ٩٠هـ، وكانا من مشهوري وثقات النحاة والقراء، جاء في كتاب (شرح ما يقع في التصحيف والتحريف) لأبي أحمد العسكري: «وقد روي أن السبب في نقط المصاحف أن الناس غبروا يقرؤون في مصاحف عثمان ـ رحمة الله عليه ـ نيفًا وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق ففزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات»(٢).

وكان عمل هؤلاء العلماء مقصورًا على النقط والشكل من دون أن يغيروا في صورة الكلمة. فبقي ما اختلف فيه بين الرسم والرواية على ما هو عليه، وظلّ يُرجع

(١) البقرة: ٣٧.
(٢) الحياة العلمية في الشام ص ٣٥ نقلًا عن العسكري ص ١٣.

في معرفته إلى الرواية وإلى كتب رسم القرآن، وذلك في مثل: (وَجِاْىٓءَ = جاء)[١] في مصحف مكة، ومثل: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[٢] بزيادة الألف الأولى في جميع المصاحف.

وكان ذلك احتياطًا منهم لئلا يفسح المجال للتغيير في القراءات فيدخل فيها ما احترز منه سابقًا.

ويبدو أن النقط والشكل في المصاحف اتبع فيهما انتهاج رواية أهل بلد المصحف وقراءتهم التي تلقوها من مبعوثي عثمان.

ونستظهر هذا من بعض اختلاف القراء السبعة الراجع إلى اختلاف مرسوم المصاحف مما أشرت إليه سابقًا.

وبعد نقط وشكل المصحف جاء دور استنساخ المصاحف بألوان الحبر المختلفة، وذلك بأن يكتب المصحف وفق إحدى القراءات السبع بلون خاص وتكتب القراءات الأخرى بلون آخر يفرق بينها، بعد أن أصبحت الكلمة لا تحتمل أكثر من قراءة واحدة بسبب نقطها وشكلها[٣].

وعندما استقر عمل المشارقة على كتابة القرآن وفق رواية حفص عن عاصم، كتبوه بالحبر الأسود، والقراءات الأخرى بالحبر الأحمر[٤].

وكانت أول طباعة للمصحف بمصر، وفق قواعد الرسم سنة ١٣٠٨هـ من قبل الشيخ رضوان بن محمد المخللاتي[٥].

---

(١) الزمر: ٦٩.
(٢) النمل: ٢١.
(٣) راجع: غيث النفع ص ٣٨.
(٤) راجع: روضات الجنات ص ٢٦٣.
(٥) السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل ص ٥٧.

وبعد أن ظهرت بعض مظاهر الخلاف في كتابته، طبع مصححًا وفق قواعد الرسم أيضًا من قبل لجنة عقدتها وزارة المعارف المصرية في العقد الرابع من هذا القرن (الرابع عشر الهجري) مؤلفة من الأساتذة: حفني ناصف وأحمد الإسكندري ومصطفى عناني بإشراف مشيخة الأزهر، وبعد أن أقر من قبل شيخ المقارئ المصرية الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني، وشيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد أبو الفضل بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٧هـ[١].

ثم طبع في عام ١٣٤٢هـ ـ ١٩٢٣ م بالقاهرة وفق رواية حفص عن عاصم فقط وبإشراف مشيخة الأزهر وإقرار اللجنة المعينة من قبل الملك فؤاد الأول والمؤلفة من الأساتذة: الشيخ محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية والشيخ عبد الحليم بسيوني مدير مكتب شيخ الجامع الأزهر والشيخ علي محمد الضبّاع شيخ المقارئ المصرية.

وقد تلافت اللجنة المذكورة في طباعته ما لوحظ على اللجنة السابقة.

«وتلقى العالم الإسلامي هذا المصحف بالقبول وأصبحت ملايين النسخ التي تطبع منه سنويًا هي وحدها المتداولة أو تكاد تكون وحدها متداولة لإجماع العلماء في مشارق الأرض ومغاربها على الدقة الكاملة في رسمه وكتابته»[٢].

وبعد ذلك سجل المصحف على أسطوانات وأشرطة، مرتلًا بصوت أشهر المقرئين المعاصرين مثل الشيخ محمود خليل الحصري[٣]. وذلك للحفاظ على النص الصوتي للقراءة القرآنية.

---

(١) عبد الحميد حسن (في ذكرى حفني ناصف)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠ م، جـ ٢٦ ص ٤٤.
(٢) مباحث في علوم القرآن ١٠٠، وراجع: السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل ص ٥٨.
(٣) يراجع: كتاب (المصحف المرتل) للاطلاع على الموضوع أكثر.

وكل هذه الأعمال مبتدأة بعمل الخليفة عثمان ومنتهية حتى الآن بـ (المصحف المرتل) استهدف منها المحافظة على نظام القراءات المتواترة، من أن تتسرب إليه الفوضى أو يدخله ما ليس بمتواتر.

والحفاظ على ضبط القرآن الكريم ومتنه لئلا يلحن في قراءته أو يغير في لفظه.

٣. موافقة العربية

أما الركن الأساس الآخر الذي اشترطوه في القراءات المتواترة وهو (موافقة العربية). فالمعني به ـ هنا ـ موافقة القراءات للقواعد والآراء النحوية المستقاة من النطق العربي الفصيح.

وقد كان العامل في اشتراطه لا يختلف عن العامل في اشتراط (مطابقة الرسم) وذلك أن علماء القراءات رأوا أن القراءات المتواترة لا تخالف العربية، فما من قراءة من المتواترة إلا وتلتقي مع مذهب أو رأي نحوي، بينما القراءات الشاذة جاء فيها ما يخالف القواعد النحوية.

ولأجل أن يخرجوا الشواذ عن مجال المتواترات، ويقوا المتواترات من تسربها إليها وضعوا هذا الشرط، كما هدفوا إلى مثله في اشتراط مطابقة الرسم.

وهم ـ فيما يبدو لي ـ لم يقصدوا أن يخضعوا القراءات للقواعد النحوية، وإلا لما ناقشوا بعض النحاة وردوهم فيما رفضوا من قراءات متواترة أمثال قراءة حمزة: ﴿والأرحامِ﴾[1] بالجر، وقراءة ابن عامر: ﴿قتلَ أولادَهم شركائِهم﴾[2] بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر.

---

(١) النساء: ١.
(٢) الأنعام: ١٣٧.

ومنه ندرك أن هذا الشرط كان شرطًا وقائيًا كسابقه، كما أوضحت هذا فيما تقدم. وندرك أنه لا يقصد منه نفي أن تكون القراءات مصدرًا من مصادر القواعد النحوية ومقياسًا أعلى تقاس بها صحتها.

وفي ضوئه: ندرك أيضًا أن ما وقع فيه بعض النحاة من مفارقات في هذا المجال لا يمس هذا الشرط من قريب أو بعيد حتى يدعى إلى إلغائه كما نادى به بعضهم[1].

وفيما إخاله أن وضع مصنفات إعراب القرآن يرجع إلى ذلك، أي استهدف منها التعريف بموافقة القراءات المتواترة للعربية.

هذا وقد تعرفنا ـ في تعريفنا للمقياس القرائي ـ التطور الذي مر به هذا الركن من أركان القراءة المتواترة، من ابن خالويه الذي أطلق ولم يقيد إلى ابن أبي طالب الذي قيده بـ (قوة الوجه) إلى الكواشي الذي لم يقيده بشيء كابن خالويه، ثم إلى ابن الجزري الذي وصفه بالإطلاق فوسع في دائرة شموله إلى كل وجه في العربية، وعليه استقر العرف القرائي حتى اليوم.

---

(١) راجع: أساليب الاستفهام في القرآن ٣٢٩.

الفصل السابع

القراءات والتجويد

يتعاضد علم القراءات وعلم التجويد في دراسة ما يرتبط بتلاوة القرآن الكريم من مسائل وقضايا.

ومن هنا كان بينهما تداخل في جملة من الموضوعات، حتى عادت تلك الموضوعات مجالًا مشتركًا بينهما.

وبغية أن نتبيّن الفرق بين القراءات والتجويد بوضوح، علينا أن ننطلق إلى ذلك من تعريف كل منهما، وذكر أسماء موضوعاتهما، منتهين بعد ذلك إلى بيان وتحديد نقاط الالتقاء ونقاط الافتراق.

وهنا نستعيد تعريف إمام علم القراءة وخرّيت صناعتها ابن الجزري للقراءات المتقدم ذكره في الفصل الثاني من الكتاب، وهو:

«القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله».

والمقصود من (كلمات القرآن) في هذا التعريف هو ما يصطلح عليه عند القرائيين بـ (الحروف)، ويريدون بها «ما وقع الاختلاف فيه بين القراء من كلم القرآن سواءً كان حرفًا في اصطلاح النحويين أو اسمًا أو فعلًا»[(١)].

ويعني هذا أن علم القراءات يتوفر على دراسة كيفية أداء الكلمة القرآنية.

ونستطيع أن نصوغه بتعبير آخر، فنقول: إن علم القراءة يبحث في الصورة اللفظية للكلمة القرآنية.

وإذا رجعنا إلى كتب القراءات لمعرفة ما تدرسه من موضوعات، نجدها تصنّف الموضوعات القرائية إلى نوعين، هما:

١ـ **الأصول**: ويعنى بها الأحكام العامة التي تأخذ شكل قواعد تطرد في عموم الكلمات القرآنية وفق مواردها.

٢ـ **الفروع**: ـ ويصطلح عليها بـ (الفرش) أيضًا ـ ويراد بها الأحكام الخاصة التي تقتصر على مواردها الجزئية فقط.

والأصول القرائية هي أمثال: الإدغام، هاء الكناية، المد والقصر، الهمز، أحكام النون الساكنة والتنوين، الفتح والإمالة وبين اللفظين، الوقف.

والفرش القرائي هو أمثال: ما ورد في قراءة سورة (الفاتحة)، حيث قرأ عاصم والكسائي: (مالك) بالألف، وقرأ باقي السبعة (ملك) بغير ألف[(٢)]، وما ورد في قراءات سورة (الأعراف) حيث قرأ ابن عامر: ﴿**قليلًا ما يتذكرون** ـ ٣ ـ﴾ بالياء من أول الفعل وقرأ باقي السبعة: ﴿**قليلًا ما تذكرون**﴾ بغير ياء.

---

(١) سراج القارئ ١٤.
(٢) التيسير ١٨.

وقرأ حمزة وابن عامر برواية ابن ذكوان: ﴿ومنها تخرجون ـ ٢٥ ـ﴾ وفي الزخرف: ﴿وكذلك تخرجون ـ ١١ ـ﴾ بفتح التاء وضم الراء فيهما، وقرأ الباقون من السبعة بضم التاء وفتح الراء.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿ولباسَ التقوى ـ ٢٦ ـ﴾ بالنصب والباقون بالرفع. وقرأ نافع: ﴿خالصةٌ ـ ٣٢ ـ﴾ بالرفع والباقون بالنصب[١].

أما التجويد فقد عرفه الشيخ زكريا الأنصاري في (الدقائق المحكمة ـ ص٨ ـ) بقوله:

«والتجويد لغة: التحسين. واصطلاحًا: تلاوة القرآن بإعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفته».

وعرّفه المقرئ النحوي ابن أم قاسم في كتابه (شرح الواضحة في تجويد الفاتحة) بقوله: «والتجويد: هو إحكام القراءة وإتقانها. ويقال في تعريفه: هو إعطاء كل حرف حقه مخرجًا وصفةً.

وقال بعضهم: تجويد القراءة: هو تصحيح الحروف وتقويمها وإخراجها من مخارجها وترتيبها مراتبها وردها إلى أصولها وإلحاقها بنظائرها.

وقد اتضح بذلك أن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:
أحدها: معرفة مخارج الحروف.
الثاني: معرفة صفاتها.
الثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.
الرابع: رياضة اللسان وكثرة التكرار».

---

(١) التيسير ١٠٩.

ونستطيع أن نقول بتعبير آخر: إن علم التجويد يبحث في الصورة الصوتية للحرف الهجائي القرآني.

أما موضوعات علم التجويد، فهي أمثال: مخارج الحروف، صفات الحروف، أحكام الميم الساكنة، أحكام النون الساكنة والتنوين، المد، الإدغام، الوقف.

وفي ضوء هذا نخلص إلى ما يلي:

١. إن علم القراءات وعلم التجويد يلتقيان في دراسة بعض موضوعات ما يعرف بالأصول القرائية عند القرائيين، أمثال: أحكام النون الساكنة والتنوين والوقف والإدغام.
٢. أن علم القراءات يتفرد ببحث ما يعرف بالفرش أو الفروع القرائية.
٣. أن علم التجويد يتفرد ببحث مخارج الحروف وصفاتها.

والذي أقر به أن علم التجويد انبثق من علم القراءات في فترة مبكرة مقتصرًا على دراسة أحكام الأصوات، التي تتمثل بشكل واضح في مخارج الحروف وصفاتها.

وقد نوجز الفرق بين القراءة والتجويد بالتالي:

القراءة: لفظ.

والتجويد: أداء.

المراجع

١. القرآن الكريم.

الكتب المخطوطة

٢. تحبير التيسير، محمد بن محمد الشهير بابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ)، (المدينة المنورة: المكتبة المحمودية).
٣. جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد السخاوي (ـ ٦٤٣هـ)، (القاهرة: معهد المخطوطات العربية رقم ٧٤، مصورة مخطوطة الخزانة الملكية بالرباط رقم ٤٦٥٠) كتبت سنة ٧٣٣هـ.
٤. الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن بن محمد البغدادي (ـ ٤٣٨هـ)، (مكة المكرمة: مكتبة الحرم المكي الشريف رقم: ١٢٣).
٥. العنوان (مختصر الاكتفاء)، إسماعيل بن خلف الأنصاري (ـ ٤٤٥هـ، (مكة المكرمة: مكتبة الحرم المكي الشريف).
٦. القراءات (إعراب القراءات)، الحسين بن أحمد بن خالويه (ـ ٣٧٠هـ)، (القاهرة: معهد المخطوطات العربية) رقم: ٥٢.
٧. القراءات الشاذة، ابن الجزري (ـ ٨٣٣هـ)، (القاهرة: دار الكتب رقم: ٢٣٣١٤/ ب).

٨. مختصر وجوه القراءات والاعتلال على الروايات، أبو العباس أحمد ابن عمار (ـ ٤٣٠هـ)، (القاهرة: معهد المخطوطات العربية رقم: ١٩٥) مصورة عن نسخة الخزانة الملكية برباط المغرب) كتبت سنة: ١١٤٧هـ.
٩. المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن زين الدين الأنصاري المشهور بالنشار، (ـ ٩٠٠هـ)، (المدينة المنورة: المكتبة المحمودية).
١٠. الموضح، نصر بن علي (ـ ٢٥٠هـ)، (جدة: مكتبة جامعة الملك عبد العزيز المركزية).

الكتب المطبوعة

١١. آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي (ـ ١٣٥٠هـ)، صيدا: م. العرفان) ط٢.
١٢. الإبانة في معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي (ـ ٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة: م. الرسالة).
١٣. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ـ ٦٦٥هـ)، القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٤٩هـ).
١٤. أبو علي الفارسي، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة: م. نهضة مصر ١٣٧٧هـ).
١٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن محمد الدمياطي البنا (ـ ١١١٧هـ) رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع (القاهرة: م. عبد الحميد أحمد حنفي ١٣٥٩هـ).
١٦. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ـ ٩١١هـ)، (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٧٠هـ - ١٩٥١ م) ط٣.

١٧. إتقان المقال في أحوال الرجال، محمد طه نجف (ـ ١٣٢٣هـ)، (النجف: م. العلوية ١٣٤١هـ).
١٨. أثر القراءات في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العال سالم علي (القاهرة: م. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩ م).
١٩. أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر، محمود الحصري (القاهرة: م. شركة ...).
٢٠. أساليب الاستفهام في القرآن، عبد العليم السيد فودة (القاهرة: م. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية).
٢١. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢هـ)، (القاهرة: م. الشرقية ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧ م).
٢٢. أطوار الثقافة والفكر في ظلال العروبة والإسلام، علي الجندي ومحمد صالح سمك ومحمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: م. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٩ م) ط١.
٢٣. الأعلام، خير الدين الزركلي (... م. كوستاتسوماس وشركاه) ط٢.
٢٤. أنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي (ـ ٦٤٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: م. طار الكتب).
٢٥. البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي (ـ ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧ م) ط١.
٢٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ـ ٩١١هـ)، (القاهرة: م. السعادة ١٣٢٦هـ) ط١.
٢٧. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ـ ٧١٨هـ) تحقيق محمد المصري (دمشق: منشورات وزارة الثقافة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢ م).
٢٨. البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الموسوي الخوئي (النجف الأشرف: م. الآداب ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦ م) ط٢.

٢٩. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار (القاهرة: دار المعارف ١٩٦٩ م) ط٢.
٣٠. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور فهمي أبو الفضل، راجعه الدكتور محمود فهمي حجازي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ١٩٧١ م).
٣١. تاريخ القرآن، أبو عبد الله الزنجاني (بيروت: مؤسسة الأعلمي ١٣٨٨هـ-١٩٦٩ م) ط٣.
٣٢. تاريخ القرآن، دكتور عبد الصبور شاهين (... دار القلم ١٩٦٦م).
٣٣. تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، محمد طاهر بن عبد القادر الكردي المالكي الخطاط، (جدة: ... ١٣٦٥هـ).
٣٤. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، حسن الصدر (- ١٩٣٥ م)، (بغداد: ... ١٩٥١ م).
٣٥. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (- ٢٧٦هـ) بشرح وتحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: م. دار إحياء الكتب العربية).
٣٦. التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي (- ٤٦٠هـ)، (النجف: م. العلمية ١٣٧٦هـ-١٩٥٧ م).
٣٧. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) عني بتصحيحه أوتويرتزل (إستانبول: م. الدولة ١٩٣٠ م) وط (حيدر آباد الدكن ١٣١٦هـ).
٣٨. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (- ٦٧١هـ)، (القاهرة: م. دار الكتب ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨ م) ط١، وط٢ (١٣٨٦هـ-١٩٦٧ م) وط كتاب الشعب - القاهرة.
٣٩. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (- ٣٢٧هـ)، (حيدر آباد الدكن: م. مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣ م) ط١.

٤٠. الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ـ ٣٧٧هـ) بتحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي ومراجعة محمد علي النجار (القاهرة: م. دار الكاتب العربي).

٤١. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ـ ٣٧٠هـ) تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم (بيروت: دار الشرق ١٩٧١ م).

٤٢. الحدائق الناضرة، الشيخ يوسف البحراني (ـ ١١٨٦هـ)، حققه وعلق عليه وأشرف على طبعه محمد تقي الأيرواني (النجف: م. النجف ١٣٨٠هـ).

٤٣. الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة، خليل داود (بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٩٧١ م) ط١.

٤٤. حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة، يوسف خليف (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م).

٤٥. الخصال، محمد بن علي المعروف بالصدوق (ـ ٣٨١هـ)، (النجف الأشرف: م. الحيدرية ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١ م).

٤٦. خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري (ـ ٩٢٣هـ) (... م. الخيرية ١٣٢٣هـ).

٤٧. دراسات في تاريخ الخط العربي (منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي) الدكتور صلاح الدين المنجد (بيروت: م. دار الكتاب الجديد ١٩٧٢ م) ط١.

٤٨. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، زكريا بن محمد الأنصاري (ـ ٩٢٦هـ) ـ بهامش متن الجزرية ـ (القاهرة: م. السعيدية)، وبهامش المنح الفكرية (القاهرة: م. البابي الحلبي ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨ م).

٤٩. الرحيق المختوم (شرح أرجوزة محمد بن أحمد المتولي المسماة باللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم)، حسن ابن خلف الحسيني (القاهرة: م. المعاهد) ط١.

٥٠. رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة: م. مكتبة النهضة ١٣٨٠هـ-١٩٦٠ م).

٥١. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ)، (إيران: ط حجر ١٣٠٧هـ).

٥٢. الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية، أبو حاتم الرازي (ـ ٣٢٢هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه حسين بن فيض الله الهمداني (القاهرة: م. دار الكاتب العربي ١٩٥٧ م) ط٢.

٥٣. السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، أحمد محمد أبو زيتحار (القاهرة: م. الأزهر ١٣٧٣هـ-١٩٥٣ م) ط١.

٥٤. سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي، علي بن القاصح البغدادي (المتوفى بعد الثامنة للهجرة)، (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٧٣هـ-١٩٥٤ م) ط٣.

٥٥. السيرة النبوية، ابن هشام (ـ ٢١٣هـ) حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها مصطفى السقا. إبراهيم الأبياري. عبد الحفيظ شلبي (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥هـ-١٩٣٦ م).

٥٦. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أحمد بن محمد بن الجزري (ـ ٨٥٩هـ) حققه وضبطه وراجعه الشيخ علي محمد الضباع (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده) ط١.

٥٧. شرح الواضحة، ابن أم قاسم (ـ ٧٤٩هـ)، حققه وعلق عليه د. عبد الهادي الفضلي ـ دار القلم ـ بيروت ١٩٨٠م.

٥٨. الصاحبي، أحمد بن فارس (ـ ٣٩٥هـ)، (القاهرة: م. المؤيد ١٣٢٨هـ-١٩١٠ م).

٥٩. صحيح البخاري (محمد بن إسماعيل ـ ٢٥٦هـ)، (القاهرة: م. محمد علي صبيح وأولاده).

٦٠. صحيح مسلم (بن الحجاج القشيري ـ ٢٦١هـ)، (القاهرة: م. محمد علي صبيح وأولاده).

٦١. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) عني بنشره: ج. برجستراسر (القاهرة: م. مكتبة الخانجي ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢ م).

٦٢. غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي (ـ ١١١٨هـ) (بهامش سراج القارئ. راجعه).

٦٣. فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢هـ)، (القاهرة: م. الحلبي ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩ م).

٦٤. فجر الإسلام، أحمد أمين (القاهرة: م. لجنة التأليف والنشر ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠ م) ط٦.

٦٥. فضائل القرآن، ابن كثير الدمشقي (ـ ٧٧٤هـ)، (بيروت: دار الأندلس).

٦٦. الفهرست، ابن النديم (ـ ٤٣٨هـ)، تحقيق رضا تجدد (طهران: م. جامعة طهران) و(بيروت: م. مكتبة خياط).

٦٧. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ علوم القرآن، وضعه الدكتور عزة حسن (دمشق: المجمع العلمي العربي ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢ م).

٦٨. في الأدب الجاهلي، طه حسين (ـ ١٣٩٣هـ)، (القاهرة: م. دار المعارف ١٩٥٨ م).

٦٩. في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة في القراءات واللهجات العربية) الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة: م. نهضة مصر ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧ م) ط١.

٧٠. القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، عبد الفتاح القاضي (القاهرة: م. مجمع البحوث الإسلامية ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢ م).

٧١. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دكتور عبد الصبور شاهين (... دار القلم ١٩٦٦ م).

٧٢. القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة (القاهرة: م. السعادة ١٣٦٨هـ-١٩٤٨ م) ط١.
٧٣. الكافي، محمد بن شريح الرعيني الأندلسي- (ـ ٤٧٦هـ)، بهامش: المكرر. راجعه.
٧٤. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ـ ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف (القاهرة: م. دار المعارف ١٩٧٢ م).
٧٥. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي (ـ ١١٥٨هـ)، (بيروت: م. شركة خياط).
٧٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ـ ١٠٦٧هـ)، (طهران: م. المكتبة الإسلامية ١٣٧٨هـ- ١٩٦٧ م) ط٣.
٧٧. لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني (ـ ٩٢٣هـ) تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين (القاهرة: ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢ م).
٧٨. اللغات في القرآن، رواية ابن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس، حققه الدكتور صلاح الدين المنجد (بيروت: م. دار الكتاب الجديد ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢ م) ط٢.
٧٩. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دكتور عبده الراجحي (القاهرة: م. دار المعارف ١٩٦٨ م).
٨٠. مباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالح (بيروت: م. دار العلم للملايين ١٩٦٩ م) ط٦.
٨١. مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي (ـ ٥٤٨هـ)، (بيروت: م. مكتبة الحياة ١٣٨٢هـ- ١٩٦١ م)، و(بيروت: م. الفكر) ط٢.
٨٢. المحتسب، أبو الفتح ابن جني (ـ ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة: م. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦هـ).

٨٣. المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو الداني (ـ ٤٤٤هـ) تحقيق الدكتور عزت حسن (دمشق: م. الهاشمية ١٩٦٠ م).

٨٤. مختصر صحيح مسلم، الحافظ المنذري (ـ ٦٥٦هـ) تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (القاهرة: م. محمد علي صبيح وأولاده).

٨٥. مدخل إلى القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد الله دراز، ترجمة محمد عبد العظيم علي، مراجعة دكتور السيد محمد بدوي (بيروت: م. دار القلم ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١ م) ط١.

٨٦. مدرسة البصرة النحوية، الدكتور عبد الرحمن السيد (القاهرة: م. سجل العرب) ط١.

٨٧. مدرسة الكوفة، الدكتور مهدي المخزومي (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٨ م) ط٢.

٨٨. مذاهب التفسير الإسلامي، اجنتس جولد تسيهر، ترجمة دكتور عبد الحليم النجار (القاهرة: م. السنة المحمدية ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م).

٨٩. المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسي (ـ ٦٦٥هـ) حققه طيار ألتي قولاج (بيروت: دار صادر: ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ م).

٩٠. المصاحف، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ـ ٣١٦هـ) صححه ووقف على طبعه الدكتور آرثر جفري (القاهرة: م. الرحمانية ١٩٣٦ م ـ ١٣٥٥هـ) ط١.

٩١. المصحف المرتل (الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم) لبيب سعيد (القاهرة: م. دار الكتاب العربي).

٩٢. معاني القرآني، أبو زكريا الفراء (ـ ٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (القاهرة: م. دار الكتب ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥ م) ط١.

٩٣. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ـ ٦٢٦هـ)، (القاهرة: م. دار المأمون) ط الأخيرة.

٩٤. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (دمشق: م. الترقي ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧ م).
٩٥. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: م. دار ومطابع الشعب).
٩٦. معرفة القراء، الحافظ الذهبي (ـ ٧٤٨هـ) حققه وفهرس له وضبط أعلامه وعلق عليه: محمد سيد جاد الحق (... م. دار التأليف) ط١.
٩٧. المغازي، الواقدي (ـ ٢٠٧هـ) تحقيق الدكتور مارسدن جونس (إنكلترا: م. جامعة أكسفورد ١٩٦٦ م).
٩٨. مفتاح السعادة، أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده (ـ ٩٦٢هـ)، (حيدر آباد الدكن: م. دائرة المعارف النظامية) ط١، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور (القاهرة: م. الاستقلال الكبرى).
٩٩. مفتاح الكرامة، محمد الجواد العاملي (ـ ١٢٢٦هـ)، (القاهرة: م. الشورى ١٣٢٦هـ).
١٠٠. المفردات السبع، أبو عمرو الداني (ـ ٤٤٤هـ)، (القاهرة: م. الفاروقية الحديثة).
١٠١. مقدمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني ومقدمة ابن عطية ـ ٣٨٣هـ) نشر المستشرق الدكتور آرثر جفري، تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي (القاهرة: م. دار الصاوي ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢ م) ط٢.
١٠٢. المقنع، أبو عمرو الداني (ـ ٤٤٤هـ) بتحقيق محمد أحمد دهمان (دمشق: م. الترقي ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠ م).
١٠٣. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (القاهرة: م. الوطنية الإسلامية ١٣٥٠هـ).
١٠٤. المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، حمزة فتح الله (القاهرة: م. الأميرية ١٣١٣هـ) ط١.

١٠٥.الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري وعبد الصبور مرزوق (المجلد الأول الأبياري)، (القاهرة: م. سجل العرب ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩ م).
١٠٦.نثر المرجان في رسم القرآن، محمد غوث النائطي الأركاتي (حيدر آباد الدكن: م. عثمان).
١٠٧.النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري (ـ ٨٣٣هـ) مراجعة علي محمد الضباع (القاهرة: م. مصطفى محمد).
١٠٨.النقط والشكل، أبو عمرو الداني (مع: المقنع. راجعه).
١٠٩.نور اليقين في السند وتحمل كتاب الله المبين، محمد روبي المالكي (القاهرة: م. حجازي ١٣٦٠هـ) ط١.
١١٠.هجاء مصاحف الأمصار (راجع: الدوريات، مجلة معهد المخطوطات العربية).

الدوريات

١١١.أخبار التراث العربي (نشرة يصدرها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ـ القاهرة).
١١٢.الرسالة (مجلة أسبوعية يصدرها أحمد حسن الزيات ـ القاهرة) «الشاطبي» أحمد بدوي ـ العدد ٩٦٦ ـ ١٣٧١هـ ١٩٥٢ م.
١١٣.الفكر الإسلامي (مجلة شهرية ـ طهران) «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» ميرزا أبو الحسن الشعراني ـ العدد الأول ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢ م.
١١٤.مجلة كلية اللغة العربية (تصدرها الرياسة العامة للكليات والمعاهد بالرياض)، «الرسم العثماني، عبد العزيز عبد الفتاح قاري». و«تجربتي مع كتاب سيبويه»، محمد عبد الخالق عضيمة، العدد الرابع ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤ م.
١١٥.مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة «ذكرى حفني ناصف» عبد الحميد حسن ـ الجزء السادس والعشرون ١٣٩٠هـ ت ١٩٧٠م.

١١٦. مجلة المجمع العلمي العراقي - بغداد «لهجات القرآن الكريم» الدكتور جواد علي - المجلد الثالث، الجزء الثاني ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م.
١١٧. مجلة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية - القاهرة «هجاء مصاحف الأمصار» تأليف أحمد بن عمار المهدوي (- ٤٣٠هـ) تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان - المجلد التاسع عشر - الجزء الأول ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.
١١٨. المربد (مجلة سنوية تصدرها جامعة البصرة - البصرة) «كولد تسيهر والقراءات» الدكتور عبد الرحمن السيد - العدد الأول ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م.

المحتويات